

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى
(٦٥)

مدى فاعلية النقود الإلكترونية

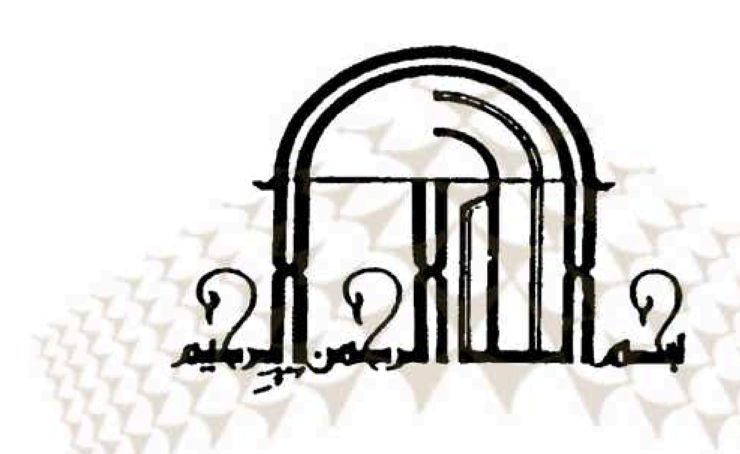
في بعض مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية





د. فهاد بن سعد السهلي

الرياض
١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م



مدى فاعلية النقود الإلكترونية في بعض مواقع النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى (٦٥)

تهتم هذه السلسلة بنشر الدراسات والمؤلفات التي تتعلق بتطوير مجال المكتبات والمعلومات في المملكة

مدى فاعلية النقود الإلكترونية

في بعض مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية

د. فهاد بن سعد السهلي

مكتبة الملك فهد الوطنية

الرياض : ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م

ⓒ مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السهلي ، فهاد بن سعد

مدى فاعلية النقود الإلكترونية في بعض مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية./ فهاد بن سعد السهلي . - الرياض، ١٤٣٣هـ.

١٩٩ص؛ ٢٤سم . - (السلسلة الأولى ؛ ٦٥)

ردمك: ٢ - ٠٦٠ - ٠٠ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١ - النقود – قوانين وتشريعات – السعودية ٢ - النشر الإلكتروني

٣ - السعودية – السياسة النقدية أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٣٤٣,٥٣١,١٠٣١ ١٤٣٢/٩٧٠٥

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٩٧٠٥

ردمك: ٢ - ٠٦٠ - ٠٠ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

ص ب : ٧٥٧٢

الرياض : ١١٤٧٢ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٢٤٨٨٨

فاكس : ٤٦٤٥٣٤١

الموقع الإلكتروني : info@kfnl.gov.sa

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من يسعى للرقي بموقعه من ناشر أو موزع ويطور أدواته وذلك كله من أجل فائدته هو أولاً، ثم من أجل فائدة المستفيدين وطلاب المعلومات والباحثين عنها بأيسر السبل وأكثرها سهولة وأمناً .

فهاد بن سعد السهلي

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

قائمة الجداول والرسوم البيانية

المقدمة

كان لظهور النقود في شكلها الإلكتروني الحالي الأثر الكبير في ظهور مجموعة من الظواهر المختلفة التي أفرزها التقدم التقني مثل التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية ومنها النقود الإلكترونية، وقد تم تسخير شبكة الإنترنت في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية التي تتيحها البنوك وتنظم إجراءاتها في كثير من الأحيان.

وتتناول هذه الدراسة النقود الإلكترونية التي ساعد استخدامها في تسهيل التعامل التجاري بين المؤسسات والأفراد واختصرت المسافات والوقت والجهد والمال حتى استخدمها كثير من المؤسسات التجارية الكبيرة داخل مواقعها على شبكة الإنترنت إيماناً منها بجدواها الكبيرة، لذا يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية وواقعها، كونها إحدى المؤسسات التجارية التي شملها التقدم التقني.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم النقود الإلكترونية وأنواعها ومدى استخدامها في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية وخصائصها ومزاياها وعيوبها و المخاطر الأمنية والقانونية لهذه النقود ووسائل الحماية المستخدمة لجعلها أكثر أماناً.

وترجع أهمية هذه الدراسة في أن هذه النقود تساعد على سرعة إبرام الصفقات، حيث إنها تقضي على مشكلة النقدية التقليدية وتعد من أفضل وسائل الدفع الأخرى مثل بطاقات الخصم والشيكات، كما أنها وسيلة دفع أي دفع ائتمان السلع والخدمات وتعفي المستهلك من حمل النقود التقليدية، كما أنها توفر كثيراً من الخصوصية والحرية لمستخدمها فليس

هناك حاجة ليقوم الأفراد بتسجيل بياناتهم ونفقاتهم عن طريق الشيك، فضلاً عن تجنب مشكلات تزييف و تزوير النقود التقليدية، كما أنها تشجع عمليات الدفع الآمنة.

وتتناول الدراسة النقود الإلكترونية بأشكالها المختلفة واستخدامها في عملية الشراء لمختلف أنواع أوعية المعلومات المطبوعة والمرئية والمسموعة، والتي تستخدم لدى مواقع دور النشر التجارية على شبكة الإنترنت داخل المملكة العربية السعودية مع استبعاد الموزعين والمواقع الحكومية وشبه الحكومية، وامتدت الدراسة حتى نهاية عام ٢٠٠٨م.

وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي أو ما يسمى بالمسح الاجتماعي الذي يعد أنسب المناهج لاستطلاع آراء الباحثين وصولاً إلى معطيات عامة توضح مشكلة البحث وكيفية مواجهتها، كما قام الباحث بتوزيع ٥٠ استبانة على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت التي اتضحت له من خلال البحث عنها بعدة طرق، وتضمن هذه الاستبانة أسئلة الدراسة بغرض تحليلها باستخدام البيانات الإحصائية الاستدلالية والتي يمكن من خلالها تعميم النتائج على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن خصائص دور النشر التجارية محل الدراسة؛ إضافة إلى آراء المسؤولين عن المواقع الإلكترونية ومن أهم هذه النتائج: أن أكثر المدن تمثيلاً لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة هي مدينة الرياض حيث يمثلها (٢٨) موقعًا بنسبة ٧٥.٧٪ من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧)موقعاً، كما أن أكثر الأعوام التي تم فيها إنشاء مواقع لدور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة هو

عام (٢٠٠٧م) حيث كان عدد المواقع المنشأة فيه (٧) مواقع بنسبة (١٨.٩٪) وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، كما يمثل (٢٢) موقعاً بنسبة (٥٩.٥٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة الاهتمام بتخصص كتب عامة كأكثر التخصصات التي تهتم بها مواقع دور النشر محل الدراسة وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، كما أن هناك (٢٩) موقعاً بنسبة (٧٨.٤٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية لا تستخدم النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع في تعاملاتها مع المستفيدين من خدماتها والبالغ عددها (٣٧) موقعاً وإنما تستخدم النقود التقليدية، وتعد هذه النتيجة الأخيرة من أهم نتائج الدراسة التي بينت ضعف استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية إلى غير ذلك من النتائج الأخرى.

وقد قدمت الدراسة عددًا من التوصيات من أهمها: تفعيل استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية ومنحها الثقة اللازمة، وتوحيد الجهات المصدرة للنقود الإلكترونية وتعاونها فيما بينها للقضاء على الازدواجية والعمل المفرد، كما لابد وأن تخضع النقود الإلكترونية للرقابة الصارمة والمتابعة والتطوير المستمر للتغلب على جوانب النقص والخلل المحتمل عند بدء استخدامها، كما أنه يجب نشر الدعاية الكافية لاستخدام النقود الإلكترونية وتوفير البنية التحتية القوية من شبكة اتصالات وحماية قانونية وغيرها، مما يساعد على استخدامها بثقة مطلقة وأمن لازم، وتقليل وتبسيط الإجراءات سواء من قبل البنوك أو المواقع الإلكترونية عند استخدام النقود الإلكترونية، مما يشجع على التعامل بها.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

١-١ تمهيد:

لقد مرت البشرية بأطوار كثيرة حتى عرفت النقود بشكلها الحالي، فقد ظهرت النقود نتيجة للنقائص التي اعترت نظام المقايضة الذي كان سائدًا قبل معرفة النقود، وكان من أهم المساوئ صعوبة التقاء رغبات المشترين مع البائعين، وعدم قابلية السلع محل المقايضة للتجزئة، وصعوبة تخزينها، ولقد أخذت النقود في بادئ الأمر شكل المعادن النفيسة كالذهب والفضة، ثم لم تلبث أن انتقلت إلى مرحلة التعامل بالنقود الورقية والمصرفية، ومع هذا، فإن تطور النقود لم يقف عند هذا الحد، فلقد ساعد التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، وتطور الصناعة المصرفية، وظهور التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية، على ظهور شكل جديد من النقود أطلق عليها الاقتصاديون مسمى النقود الإلكترونية، والتي سوف يقوم الباحث بالتعرف إلى ماهيتها ومدى استخدامها.

لذا فإن للتطور التقني دوراً حيوياً في حياة البشر تمتد آثاره إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة التي أفرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية، والنقود الإلكترونية، حيث شهدت الحركة المصرفية حديثاً تطوراً كبيراً في عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الإنترنت وذلك باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية التي تتيحها هذه البنوك، ولم يقف التطور عند هذا الحد، وإنما ظهر على الساحة وفي هذا الجانب أيضًا ما يعرف بالنقود الإلكترونية أو النقود الرقمية، وهي عبارة عن بطاقات إلكترونية تحتوي على مخزون نقدي تصلح كوسيلة للدفع، وأداة للإبراء، ووسيطاً للتبادل، ولما كانت النقود الإلكترونية تلح لأن تقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها

النقود التقليدية (أي تلك التي يصدرها البنك المركزي) فلربما تحل هذه النقود الحديثة محل النقود التقليدية على المدى الطويل.

إن انتشار النقود الإلكترونية وذيوع استخدامها سوف يولد آثاراً مهمة من الناحية القانونية والاقتصادية والمالية، فمن المتوقع أن تفرز النقود الإلكترونية مجموعة من المخاطر الأمنية والقانونية التي ينبغي على المسؤولين الاستعداد لها مثل مخاطر التزييف والتزوير والاحتيال، بالإضافة إلى أن النقود الإلكترونية سوف تخلق مناخاً خصباً لبعض الجرائم الخطيرة مثل جرائم غسيل الأموال والغش وغيرها، من ناحية أخرى فإن من المتعارف عليه أن البنك المركزي هو الذي يعهد إليه في غالبية الدول بمسألة إصدار النقود الإلكترونية ومستقبلها.

ولعل المتأمل للحالة التي وصلت إليها شبكة الإنترنت من حيث مدى الانتشار السريع في حياتنا؛ ليقف مبهوراً بذاك الوافد الجديد علينا والذي جعل الحياة أكثر سهولة والمعلومة في متناول اليد، وقد بدا واضحاً أن الإنترنت غزت كافة مجالات الحياة، حتى أصبح بإمكان الإنسان التسوق من أمام شاشة الحاسب الآلي، والدفع عن طريقها أيضاً بطريقة سهلة ومريحة وآمنة نوعاً ما وهو ما يسمى بمصطلح (التجارة الإلكترونية e-commerce) والتي تعرف بأنها أي تعامل يتضمن بعض تبادل القيمة عبر شبكة الإنترنت (الهوش، ٢٠٠٦م، ٢١١).

ويشير بشنق إلى ارتفاع عدد المتعاملين بالنقود الإلكترونية من مليوني شخص عام ٢٠٠٢م إلى ٨ ملايين عام ٢٠٠٣م يقومون بـ ٤٦ مليون عملية مختلفة عبر شبكة الإنترنت، ولا يزال هناك مابين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من مواقع التجارة الإلكترونية لايجري عليها التعامل بالنقود الإلكترونية (بشنق، ٢٠٠٦م، ٢٥١).

ومـن خـلال تلك المعطيـات، فإنـه قـد بـدا للباحـث انتشـار هـذا النـوع مـن التسوق عن طريق شبكة الإنترنت لهذا كان اختيار الباحث لهذا الموضوع المهمة والمعاصر للحياة موضوعاً لدراسته لما يلمسه من أهمية مستقبلة وتزايد مستمر في الاستخدام بالمواقع الإلكترونية على اختلافها وتعدد أهدافها وأغراضها.

١ – ٢ مشكلة الدراسة:

لقد فرض الواقع استخدام التقنيات الحديثة التي ظهرت بشكل كبير وانتشرت في كل أجزاء الحياة حتى أصبح العالم أشبه بالقرية الصغيرة يمكن التواصل داخلها باستخدام أجهزة صغيرة، كما يمكن التفاعل والتعامل عن بعد؛ لتسويق الخدمات والتعاملات التجارية بين المتعاملين في كل نواحي المعمورة.

وأمام كل هذه التعاملات والتفاعلات كان لابد من استخدام وسائل حديثة تواكب هذه التطورات وتسهل عملية التواصل والتفاعل التجاري بين المتعاملين سواء كانوا مؤسسات أو أفراداً، حيث ظهر ما يسمى بـ "النقود الإلكترونية" والذي يساعد استخدامها في تسهيل التعامل التجاري بين المؤسسات والأفراد، ويختصر المسافات والوقت والجهد والمال، وقد دخلت هذه التقنية المؤسسات التجارية الكبيرة ذات المواقع المنتشرة على الإنترنت ثم تعدت ذلك إلى كثير من المواقع الإلكترونية الأخرى متنوعة الأهداف والغايات، لذلك يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية وواقعها.

١ - ٣ أسئلة الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١- ما مفهوم النقود الإلكترونية ؟

٢- ما أنواع النقود الإلكترونية ؟

٣- ما مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية؟

٤- ما خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها ؟

٥- ما معوقات استخدام النقود الإلكترونية وعيوبها؟

٦- ما المخاطر الأمنية والقانونية للنقود الإلكترونية ؟

٧- ما وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً ؟

١-٤ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة السابقة والتي يمكن من خلالها التعرف إلى مدى فاعلية واستخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال العناصر الرئيسة الآتية:

١- التعرف إلى مفهوم النقود الإلكترونية.

٢- التعرف إلى أنواع النقود الإلكترونية.

٣- التعرف إلى مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية.

٤- التعرف إلى خصائص النقود الإلكترونية و مزاياها.

٥- التعرف إلى المعوقات والعوامل المؤثرة في انتشار واستخدام النقود الإلكترونية وعيوبها.

٦- التعرف إلى وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أمناً.

٧- التعرف إلى محاذير استخدام النقود الإلكترونية.

١-٥ أهمية الموضوع و سبب اختياره :

١- النقود الإلكترونية وسيلة دفع أي أن استخدامها في دفع ائتمان السلع والخدمات ويمكن أن تعفي المستهلكين من حمل النقود التقليدية.

٢- النقود الإلكترونية تساعد على سرعة إبرام الصفقات: ذلك لأنها سوف تقضي على مشكلة النقدية التقليدية، وتعد أفضل من وسائل الدفع الأخرى مثل بطاقات الخصم والشيكات وذلك عند إبرام الصفقات الصغيرة.

٣- النقود الإلكترونية توفر كثيراً من الخصوصية والحرية لمستخدميها فليس هناك حاجة لأن يقوم الأفراد بتسجيل بياناتهم ونفقاتهم، كما يحدث عند الوفاء بائتمان السلع عن طريق الشيك.

٤- تساعد النقود الإلكترونية على ضبط ميزانية المستهلك من خلال تقييده بالمبلغ المخزن على البطاقة الائتمانية (Wenninger,1995,2).

٥- تمثل النقود الإلكترونية أهمية للبائعين والتجار في كونها توفر الوقت والمال من حيث سرعة وسهولة إبرام الصفقات وهي لا تكلف البائع شيئاً عند إبرام الصفقة.

٦- تُعد النقود الإلكترونية وسيلة دفع أكثر أمناً من الشيك، حيث إن هذا الأمر يفرض قدراً كبيراً من الثقة بين البائع والمشتري، كما أن النقود الإلكترونية تمكن البائع في الوقت نفسه إبرام الصفقة من معرفة حساب حامل تلك النقود.

٧- من شأن مستخدم النقود الإلكترونية تجنب مشكلات تزييف وتزوير النقود التقليدية **(الشافعي ٢٠٠٣م، ١٤٣)**.

٨- تشجع عمليات الدفع الآمنة، حيث تستخدم تلك المواقع التي تتعامل بالنقود الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم الحركات المالية الآمنة Secure Electronic Transactions SET، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية SecureSocket Layers SSL مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أماناً.

ومما يعزز كذلك من الأهمية المشار إليها الآتي:

١- يعد استخدام وسائل الدفع الإلكتروني عملية معقدة نوعاً ما وبخاصة بشريحة محدودة نسبياً من المتعاملين.

٢- لمّا كانت النقود الإلكترونية تصلح لأن تقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية (التقليدية) فقد أضحى من المتوقع أن تحل هذه النقود الحديثة محل النقود التقليدية على المدى الطويل.

٣- انتشار النقود الإلكترونية و ذيوع استخدامها سوف يولد آثاراً مهمة من الناحية القانونية والاقتصادية والمالية، فمن المتوقع أن تفرز النقود الإلكترونية مجموعة من المخاطر الأمنية والقانونية والتي ينبغي على المسئولين الاستعداد لها مثل مخاطر التزييف والتزوير والاحتيال.

٤- تغلغل الدفع الإلكتروني في نواحٍ كثيرة من الحياة؛ ليشمل كافة الأنشطة بصفة عامة.

٥- الجرائم المتعلقة بالدفع الإلكتروني جرائم معقدة وذات تكنولوجيا عالية تتطلب الإلمام بتلك التكنولوجيا وتحديثها بصورة دائمة (الصيرفي، ٢٠٠٦، ٤٢٤).

١ – ٦ حدود الدراسة :

١- ٦-١ الحدود الموضوعية:

تتناول هذه الدراسة النقود الإلكترونية بأشكالها المختلفة واستخداماتها في عملية الشراء مع أنواع أوعية المعلومات من كتب أو رسائل أو دوريات أو وسائل سمعية وبصرية... الخ.

١- ٦- ٢ الحدود المكانية:

تم تطبيق هذه الدراسة على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية ويستبعد من ذلك مواقع دور الموزعين والوكلاء والمواقع الحكومية وشبه الحكومية.

١- ٦-٣ الحدود الشكلية:

لا تقتصر هذه الدراسة على شكل معين من أوعية المعلومات التي يمكن شراؤها من خلال مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية، وإنما تشمل كل أوعية المعلومات من كتب ودوريات ورسائل ووسائل سمعية و بصرية... الخ.

١- ٦-٤ الحدود الزمنية:

تتناول الدراسة فاعلية استخدام النقود الإلكترونية على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية حتى نهاية عام ٢٠٠٨م.

١-٧ مصطلحات الدراسة الإجرائية:

ورد في هذه الدراسة كثير من المصطلحات التي تركز عليها هذه الدراسة لعل من أبرزها الآتي:

١-٧-١ التجارة الإلكترونية: E-Commerce

يُقصد بمصطلح التجارة الإلكترونية في هذه الدراسة بأنها أي تعامل يتضمن تبادل القيمة عبر الشبكة الإلكترونية ويشمل تفاعلات و تعاملات عمل وتعاملات عميل مفترض.

١-٧-٢ الدفع الإلكتروني: Electronic Payment Systems

يقصد بمفهوم الدفع الإلكتروني طرق الدفع التي ظهرت من نظم الدفع التقليدية ونتيجة لها، حيث إن نوعية النظم مشتركة في أشياء كثيرة ونظام الدفع الإلكتروني عموماً يشير إلى أي نوع خدمة لا يستخدم فيه النقود التقليدية لتبادل البضائع أو الخدمات.

١-٧-٣ النقود الإلكترونية: Electronic Money

إحدى الوسائل الحديثة للتعامل مع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت وهي تشبه النقود التقليدية في معظم خصائصها غير أنها عملية إلكترونية بدلاً من الورق أو المعدن (الشرقاوي، ٢٠٠٣، ٢٩).

١-٧-٤ الشيك الإلكتروني:

هي شيكات تحرر باستخدام الكمبيوتر تأخذ المسارات نفسها التي يأخذها الشيك الورقي منذ لحظة إصداره مروراً بعملية التسليم ثم التحصيل والقيد والحساب (الشرقاوي، ٢٠٠٣، ٢٧).



الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ مفهوم الدفع الإلكتروني والنقود الإلكترونية:

٢-١-١ مفهوم الدفع الإلكتروني:

تعريف الدفع في اللغة : الدفع "دفع" يأتي بعدة معان منها:

الانتهاء إلى الشيء، يقال دفع فلان دفعًا انتهى إليه، وطريق يدفع إلى كذا: أي ينتهي إليه، ويأتي بمعنى التنحية والإزالة بقوة، يقال دفع عنه الشر والأذى، وتأتي بمعنى الرد، يقال دفع إليه الشيء رده، ودفع القول رده بالحجة.

أما دفع المقابل (الوفاء بالثمن) في النظام؛ فهو يعد من مفاهيم الالتزام بالحق الشخصي، وهو التزام ما بين شخصين أو ذمتين، بمقتضاه يطالب الدائن المدين بأداء معين، وهو إعطاء الشيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، وينقسم الحق الشخصي باعتبار مصادره إلى مصادر إرادية كالعقد والتصرف الانفرادي، ومصادر غير إرادية كالفعل الضار أو العمل غير المشروع، ومحل الحديث هو العقد أحد المصادر الإرادية ومنه بالذات عقد المعاوضة، فالعقد كالبيع ينقسم إلى: عقد معاوضة وهو الذي يتلقى فيه كل من المتعاقدين عوضاً لما أعطاه كالهبة والعارية والوديعة، وعلة وجه الخصوص من عقد المعاوضة الطرف الآخر فيه، و الملتزم بدفع ما عليه مقابل السلعة أو الخدمة أو العمل الذي قدمه له الطرف الأول (الشدي، مج٢، ص٤٣٤).

تعريف الدفع الإلكتروني: لا يختلف مفهوم الدفع الإلكتروني عن مفهوم الدفع التقليدي أو اليدوي إلا في الشكل الذي تأخذه تلك النقود وفي الطريقة التي يتم بها السداد، فشكل النقود تتحول في الدفع إلكترونياً من أوراق نقدية أو قطع معدنية مادية محسوسة، إلى بيانات وأرقام غير مادية يتم معالجتها آلياً، كما تتحول طريقة السداد من التسليم اليدوي أو الإيداع

البنكي إلى طريقة إلكترونية تعتمد - بعد الله - على معطيات تقنية وبرامج مخصصة لهذا الغرض، مما يميزها عن الطريقة التقليدية بالسرعة والسهولة، لذا يمكن تعريف الدفع الإلكتروني بأنه "دفع مبلغ من المال غير المحسوس عبر الوسائط الإلكترونية إلى مستحقه أو من ينوب عنه" (الشدي، ص٤٣٤).

وقسم سرحان تعريف الدفع الإلكتروني إلى معنيين:

- تعريف الدفع الإلكتروني بمعناه الواسع: هو كل عملية دفع لمبلغ من النقود تتم بأسلوب غير مادي لا يعتمد على دعامات ورقية، بل بالرجوع إلى آليات إلكترونية.
- تعريف الدفع الإلكتروني بمعناه الضيق: هو عمليات الوفاء التي تتم دون وجود إيصال مباشر بين الأشخاص على الطبيعة (سرحان، مج١، ص٢٦٨).

٢-١-٢ مفهوم النقود الإلكترونية:

دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية Digital money أو العملة الورقية Digital currency، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية electronic cash e-cash وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم، فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية وسوف نستخدم هذا المصطلح الأخير وذلك لشيوعه ودلالته في الوقت نفسه على مضمون ومعنى هذه النقود.

وكما اختلف العلماء حول الاصطلاح، فقد اختلفوا أيضاً حول وضع تعريف محدد للنقود الإلكترونية، فلقد عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها: قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو

ذاكرة الحاسب، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات الورقية والنقدية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.

وقد توسع البعض في مفهوم النقود الإلكترونية، فعرفها بأنها نقود يتم نقلها إلكترونياً وأخيراً فقد عرفها المصرف الأوربي بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تكنولوجية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً، ويعد هذا التعريف هو الأقرب إلى الصحة نظراً لدقته وشموله لصور النقود الإلكترونية واستبعاده للظواهر الأخرى التي يمكن أن تتشابه معها.

وفي الواقع فإننا نستطيع أن نعرف النقود الإلكترونية بأنها: "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب مصرفي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة" (الهوش،٢٠٠٦م، ٢١٣).

ويذكر شنبور بأنها: القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص ويتم تخزينها في جهاز إلكتروني ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية (شنبور،٢٠٠٢م، ١٠٢).

كما يشير موسى في تعريف للنقود الإلكترونية بأنها: عبارة عن مستودع للقيمة النقدية يحتفظ به في شكل رقمي (Digital Form) بحيث يكون متاحاً للتبادل الفوري في المعاملات (موسى، ٢٠٠٢م، ١٢٨).

ويقول Burn يجب أن تكون النقود الإلكترونية قابلة للنقل والتداول وللاستيفاء وللتقسيم وللصمود أمام محاولات التزييف (Burn, 1999, 20).

٢-٢ أهمية النقود الإلكترونية وأنواعها:

٢-٢-١ أهمية النقود الإلكترونية:

تُمثل النقود الإلكترونية أهمية كبيرة للمستفيدين سواءً كانوا مشترين أو بائعين وذلك من جوانب كثيرة هي كالآتي:

١- تمثل أهمية للمستهلكين كونها وسيلة لدفع تكاليف السلع والخدمات وبذلك فهي تعفي المستهلكين من حمل النقود التقليدية.

٢- تساعد على سرية إبرام عقود البيع والشراء وبذلك فإن النقود الإلكترونية سوف تقضي على مشكلة النقود التقليدية، فهي تعد أفضل من وسائل الدفع الأخرى مثل بطاقات الخصم والشيكات عند إبرام عقود البيع والشراء.

٣- النقود الإلكترونية توفر كثيرًا من الخصوصية والحرية لمستخدميها حيث إنه لا يكون هناك حاجة بأن يقوم الأفراد بتسجيل بياناتهم ونفقاتهم كما يحدث عند الوفاء بائتمان السلع عن طريق الشيك.

٤- تساعد النقود الإلكترونية على ضبط ميزانية المشتري وذلك من خلال تقيده بالمبلغ المخزن على البطاقة الإلكترونية (Wenning, 1995, 2).

كما يذكر الشافعي بعضًا من جوانب أهمية النقود الإلكترونية:

٥- توفر النقود الإلكترونية الوقت كما تساعد على سرية وسهولة إبرام عقود البيع والشراء، وتوفر المال، حيث إنها لا تكلف البائع شيئاً عن إبرام عقد البيع.

٦- تعد النقود الإلكترونية وسيلة دفع أكثر أمناً من الشيك، حيث إن الشيك يفترض قدراً من الثقة بين البائع والمشتري في حين أن النقود الإلكترونية تمكن البائع في نفس وقت عقد البيع من معرفة حساب حامل النقود الإلكترونية.

٧- استخدام النقود الإلكترونية يجنب المتعاملين بها سواءً كانت مواقع دور نشر أو غيرها مشكلات تزييف وتزوير النقود التقليدية.

٨- انتشار النقود الإلكترونية في الاستخدام سوف يساعد على خلق أسواق جديدة وتعاملات تجارية كثيرة ومختلفة (الشافعي، ٢٠٠٣، ١٤٤).

٢-٢-٢ أنواع النقود الإلكترونية:

تتنوع النقود الإلكترونية في شكلها وطريقتها إلى أنواع كثيرة، اختلفت آراء المختصين حول أنواعها وأقسامها وكيفية ترتيبها إلى آراء كثيرة باعتبارات مختلفة، ويعرف الهوش أشكال النقود الإلكترونية بأنها على أشكال متعددة يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

١- البطاقات البلاستيكية الممغنطة:

هي بطاقات مدفوعة سلفاً تكون القيمة المالية مخزنة فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية.

وتتلخص آلية عمل البطاقات البلاستيكية في أن يقوم المستخدم سلفاً بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصيغة إلكترونية رقمية على البطاقة الذكية، وعندما يقوم المستخدم بعملية الشراء - سواء أكان ذلك عبر الإنترنت أم في متجر تقليدي - يتم حسم قيمة المشتريات وهنالك كثير من

منتجات النقود الإلكترونية التي يمكن إعادة تحميلها بقيمة مالية عن طريق إيداع نقود في المصرف أو عن طريق أي حركة مالية أخرى ملائمة، وهنالك أنظمة برمجية تتيح مكافئاً إلكترونياً لا يحتاج إلى بطاقة بلاستيكية، فهي أنظمة تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الإنترنت.

ولكي يكون نظام النقود الإلكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالاً وناجحاً لابد من وجود ثلاثة أطراف فيه هي: الزبون أو العميل، والمتجر البائع، والمصرف الذي يعمل إلكترونياً عبر الإنترنت، وإلى جانب ذلك لابد من أن يتوافر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه ومنفذ إلى الإنترنت، كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب مصرفي لدى المصرف الإلكتروني الذي يعمل عبر الإنترنت.

وبالفعل فقد أصبح من الممكن – عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها e-cash استخدام النقود الإلكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع عبر الإنترنت، كما أن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الإلكترونية على شكل مرفق في رسالة بريد إلكتروني.

٢- النقود الإلكترونية البرمجية :

قد تكون المحفظة الإلكترونية بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الحاسب الشخصي أو تكون قرصاً مرناً يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الحاسب الشخصي؛ ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الإنترنت.

وجدير بالذكر أن البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة حوسبة، وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل ٥٠٠ ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية المغنطة، وبخلاف ما عليه الحال في

النقود الإلكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط، فإنه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الإنترنت وفي الأسواق التقليدية.

٣- الشيك الإلكتروني:

الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل معها، والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الإنترنت: ليقوم المصرف أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله)؛ ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ إلى حسابه (الهوش، ٢٠٠٦، ٢١٦).

٤- الدفع عبر الإنترنت:

يذكر شايف طريقة ذلك بقوله : يقوم المشتري بدفع قيمة البضائع التي اشتراها عبر الإنترنت عن طريق تدوين رقم حسابه أو رقم بطاقة الائتمان التي يملكها الصادرة عن أحد المصارف الذي يملك فيه رصيداً دائناً، فيقوم مسجل النقد الإلكتروني لدى البائع بإرسال رسالة إلى بنك المشتري للموافقة على عملية الدفع، يتم ذلك من خلال التحقق من صحة البطاقة وصلاحيتها والكشف عن حساب المشتري للتأكد من وجود إيداع مصرفي كاف لسداد القيمة النقدية المطلوبة، وتتم بعد ذلك المقاصة بين المصرفين لتسوية قيمة العمليات المجراة من عملاء كلا الطرفين (شايف ،٢٠٠٧ ، ٩١).

ويضيف الهوش كما تختلف صورة النقود الإلكترونية وأشكالها تبعاً للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، وكذلك وفقاً لحجم

القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية، فهناك إذن معياران لتمييز صور النقود الإلكترونية:

معيار الوسيلة، ومعيار القيمة النقدية.

أولاً : معيار الوسيلة:

نستطيع أن نقسم النقود الإلكترونية وفقاً للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية إلى البطاقات سابقة الدفع، والقرص الصلب، وأخيراً الوسيلة المختلطة.

١- البطاقات سابقة الدفع Prepaid Cards : ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية، وتأخذ هذه البطاقات صوراً متعددة، وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه، ومن أمثلتها البطاقات الذكية Smart Cards المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبطاقة دامونت سابقة الدفع Damnt Prepaid Cards، والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدنمارك، وهناك بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم مثل بطاقات Abant Cards المنتشرة في فنلندا وهناك أخيراً بطاقات متعددة الأغراض، أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم، وكبطاقة هاتف وكبطاقة شخصية بالإضافة إلى كونها نقوداً إلكترونية.

٢- القرص الصلب Hard Disk : ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للحاسب الشخصي؛ ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الإنترنت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود

أيضاً مسمى الشبكة Network Money وطبقاً لهذه الوسيلة، فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الحاسب الشخصي.

٣-الوسيلة المختلطة: وتعد هذه الوسيلة خليطاً مركباً من الطريقتين السابقتين، حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الإنترنت إلى الحاسب الشخصي لبائع السلع والخدمات.

ثانياً : معيار القيمة النقدية:

هناك تصنيف آخر للنقود الإلكترونية يرتكز على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية (البطاقة البلاستيكية أو القرص الصلب) ونستطيع أن نميز هنا بين شكلين من النقود الإلكترونية:

١-بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة Tiny Value Cards: وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولاراً واحداً فقط.

٢-بطاقات ذات قيمة متوسطة: وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز ١٠٠ دولار.

ومن الملاحظ إذن أن النقود الإلكترونية لم تعرف حتى هذه اللحظة فئة نقدية أكبر من المئة دولار، وإن لم يكن من المستبعد تطورها في المستقبل القريب **(الهوش، ٢٠٠٦، ٢١٦).**

٢-٣-٢ مزايا النقود الإلكترونية:

١- انتشار الخدمات المصرفية عالمياً.

٢- انخفاض الكلفة، حيث يمكن نظام النقود الإلكترونية من تخفيض تكلفة هذه المعاملات بصورة كبيرة، فمن ناحية لا توجد تكاليف مقاصة أو تسوية، حيث إن قيمة E-cash مدفوعة مقدماً كما أن العملية بالكامل تتم أوتوماتيكيا وفي منتهى البساطة (بشنق، ٢٠٠٦م، ٢٥١).

٣- سهولة الاستخدام وسرعة التعامل، حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد إصدار الأمر على حسابه الآلي.

٤- سهولة الحمل: تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود التقليدية، ويرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل قيمة نقدية كبيرة لشراء السلع و الخدمات رخيصة الثمن كالصحيفة أو مشروب أو وجبة خفيفة (الصيرفي، ٢٠٠٦م، ٣٩٤).

٥- السرية والخصوصية بحيث يستطيع المشتري في ظل هذا النظام الجديد أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطراً لتقديم أية معلومات، فالبطاقة المدفوعة مقدماً تكون كاملة وبالتالي لا تحتاج الشركة التي تصدرها لأية معلومات.

٦- الأمان بحيث يتيح نظام النقود الإلكترونية أعلى درجات الأمان، حيث يعتمد على نظام التوقيع الرقمي Digital Signature الذي يعتبر أفضل وسائل حماية المعلومات المالية (الشرقاوي، ٢٠٠٣م، ٣٤).

٢-٤ معوقات استخدام النقود الإلكترونية وأهم مشكلاتها وعيوبها :

٢-٤-١ المعوقات والعوامل المؤثرة في انتشار النقود الإلكترونية :

يشير الهوش إلى أن الإحصاءات تدعو إلى التساؤل حول تلك المعوقات والعوامل المؤثرة في شيوع التعامل بالنقود الإلكترونية وعن أسباب اختلافها من دولة إلى أخرى، حيث تتنوع الأسباب المسؤولة عن انتشار النقود الإلكترونية، فـ يرجع بعضها إلى معوقات وعوامل تِقَنيّة وبعضها إلى معوقات وعوامل نفسية والبعض الآخر يتعلق بالدعاية والإعلان، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعوقات والعوامل:

١- ارتفاع تكلفة استخدام النقود الإلكترونية:

فما زال التجار يعتبرون النقود الإلكترونية مرتفعة التكلفة، حيث تكلف التاجر ما قيمته ١٠٧٪ من حجم المبيعات نظير ١٪ فقط في حالة البيع باستخدام النقود التقليدية، ولعل هذا يرجع بصفة رئيسة إلى حداثة استخدام النقود الإلكترونية، وسوف تنخفض التكلفة مع تطور استخدام هذه النقود.

٢- مدى تطور البنية الأساسية المتعلقة بوسائل الاتصالات:

تعد وسائل الاتصال هي الركيزة الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار النقود الإلكترونية، خاصة النقود الشبكية، فعدم توافر شبكة اتصال قوية سوف يعوق بالطبع من الاعتماد على النقود الإلكترونية كأداة للدفع، ويظهر هذا جلياً في الدول النامية التي تكاد تختفي منها وسائل الدفع الإلكترونية ومن باب أولى النقود الإلكترونية، ويرجع هذا إلى ضعف البنية الأساسية لشبكة الاتصالات الموجود في هذه الدول.

ولا يقتصر التباين فقط بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بانتشار النقود الإلكترونية، بل هناك تباين - وإن كان أقل حدة من سابقه - بين الدول المتقدمة بعضها البعض، فعلى سبيل المثال، فإن تكلفة الاتصال الهاتفي أقل منها في الولايات المتحدة الأمريكية عنها في أوربا، ويسمح ذلك للتجار الأمريكيين بقبول بطاقات الخصم بصورة أكبر منها في أوربا وهذا يفسر لنا ازدياد اعتماد الأمريكيين على بطاقات الدفع الإلكتروني بصورة أكبر من نظرائهم الأوربيين، ويترتب على هذا الازدياد إقبال الأوربيين على امتلاك وحيازة النقود الإلكترونية (وبصفة خاصة البطاقات الذكية)، باعتبار أن الصفقات التي تبرم باستخدام هذه البطاقات لا تقتضي إجراء اتصال هاتفي.

ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض أسعار الحواسيب الشخصية وتحسن أدائها سوف يكون حافزاً مهمًّا وعاملاً في نمو التجارة الإلكترونية، الأمر الذي من شأنه أن يسهل شيوع استخدام النقود الإلكترونية. يستخلص إذن مما سبق إلى أن التطور التقني فيما يتعلق بشبكة الاتصالات وتقنيات الحاسب سيظل ركيزة رئيسة وسبباً محورياً في ذيوع النقود الإلكترونية، لذلك، فإنه من المتوقع أن يزداد انتشارها في الدول المتقدمة على المديين القصير والمتوسط، بينما سيتأخر التعامل بها في الدول النامية وقد لا تنتشر فيها إلا على المدى الطويل.

٣- مدى تقدم الصناعة المصرفية والمالية:

كلما كانت البنية الأساسية للصناعة المالية ضعيفة أدى ذلك إلى إعاقة انتشار النقود الإلكترونية، فتحسن الصناعة المالية وتدريب العاملين وتوفير الخبرات اللازمة والتكنولوجيا المتقدمة سوف ينعكس على تداول النقود

الإلكترونية، من ناحية أخرى، فإن تحسين وتطوير الخبرة المصرفية وتدريب العاملين القائمين على إصدار النقود الإلكترونية على كيفية إدارة المخاطر الناتجة عن تداول تلك النقود، سوف يؤدي بالضرورة إلى تيسير عملية تسويق هذه النقود وانتشارها.

٤- وجود الدعاية الكافية:

من المعروف أن الدعاية والإعلان يؤديان دوراً مهمًّا في تسويق السلع والخدمات، وكذلك الأمر بالنسبة للنقود الإلكترونية، فحداثة وجودها وضعف الدعاية لها من شأنه أن يؤدي إلى ضعف انتشارها وعدم الإقبال عليها، فالنقود الإلكترونية في حاجة إلى الدعاية والإعلان، خاصة في مراحلها الأولى.

٥- العوامل النفسية:

إن للعوامل النفسية أهمية خاصة في قبول كل ما هو جديد، حيث تسود حالة من الترقب والحذر في البداية إلى حين تتجلي وتتضح مزاياه وعيوبه، وخضوعاً لحكم العادة قد يفضل كثير من الناس عدم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، فضلاً عن النقود التقليدية على حيازة النقود الإلكترونية.

وتوضح الإحصاءات أن الأمريكيين يقومون بدفع أكثر من ٢٠٪ من مشترياتهم بالنقود التقليدية، كما أن ٥٨٪ من تجار التجزئة يفضلون قبول النقدية عن باقي وسال الدفع الأخرى، من ناحية أخرى، فإن ٩٠٪ من حجم المبيعات تتم بدون استخدام النقدية في اليابان مقابل ٨٦٪ في أوربا و٧٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرتبط بالعوامل النفسية أيضاً مدى وجود ثقة من قبل استخدام المستهلكين في مصدري هذه النقود، وكذلك في صدق التجار الذين لديهم الاستعداد في قبولها كأداة للدفع، وقد يترتب على هذا أن ينادي المستهلكون بضرورة وجود طرف ثالث يكون محل ثقة من أجل إضفاء الشرعية والثقة على الأطراف السابقة.

٦- توافر ضوابط الأمن المتعلقة بالإنترنت:

يعتقد كثير من الاقتصاديين أن استخدام المدفوعات الإلكترونية وكذلك النقود الإلكترونية سوف يعتمد على تطور النظم المستخدمة والتي تضمن أمن أرقام بطاقات الائتمان وكذلك الأشكال المختلفة للنقود الإلكترونية، خاصة النقود الشبكية، فضعف أساليب الحماية الموجودة حالياً ضد محاولات القرصنة الإلكترونية والاستيلاء على حسابات العملاء، وأرقام بطاقاتهم البنكية قد يؤدي إلى الإحجام أو على الأقل إلى عدم التحمس لحيازة النقود الإلكترونية، ذلك لأن النقود الإلكترونية قد تكون هدفاً سهلاً لغزاة و قراصنة البرمجيات الإلكترونية، وإلى أن تثبت أساليب الحماية والأمن جدارتها وفاعليتها ضد مثل هذه التصرفات، فإن شيوع استخدام النقود الإلكترونية سيظل متواضعًا (الهوش،٢٠٠٦م، ٣٢٣).

كما يذكر الجرف كثيراً من العناصر السابقة ويزيد عدم وجود نظام معلومات واحد مستخدم من الجميع، إذ توفر التقنية الجديدة أنظمة معلومات متعددة تتنافس في السيطرة على السوق، مما يعيق عمليات تبادل المعلومات والمدفوعات ويولد بالتالي الحاجة إلى استخدام نظام موحد من قبل الجميع؛ لضمان عمل أنظمة المدفوعات بشكل أفضل (الجرف ، ٢٠٠٣م، ٢٠٣).

٢-٤-٢ أهم مشكلات وعيوب النقود الإلكترونية:

هناك طرق كثيرة لقراصنة الحاسب الآلي والإنترنت يمكنهم من خلالها الحصول على بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني واستعمالها بطرق غير مشروعة وذلك للحصول على السلع والخدمات وهذه الطرق هي:

١- التلاعب في بطاقات الائتمان عن طريق شبكة الإنترنت، فلاشك أن الاحتيال بواسطة بطاقات الدفع الإلكترونية في صورته العادية يمثل مشكلة وخطراً يهدد السوق التجارية خاصة ما تعلق منها بالسداد أو مقابل الوفاء، ويجعل المستهلك أو المشتري غير راغب في هذه المعاملة والعودة إلى أسلوب الوفاء التقليدي بالنقود أو الشيكات، ولذلك يظهر خطر التلاعب في بطاقات الائتمان جسيماً على التجارة الإلكترونية، متى تم التلاعب في هذه البطاقة عن طريق شبكة الإنترنت، وموطن الخطورة أن التجارة الإلكترونية عملية تعتمد على نظام معلوماتي متكامل من حيث الدعاية والتسويق والإعلان والمفاوضات وإبرام العقد وتنفيذه والحصول على المقابل المالي، وأن عملية الوفاء الإلكترونية هي إحدى حلقات التجارة عن بعد أو التجارة الإلكترونية التي تعتمد على شبكة الإنترنت بوصفها عاملاً حاسماً في إتمامها.

٢- الاختراق غير المشروع لمنظومة خطوط الاتصالات العالمية، وهو ما يعرف باسم Illegal access وهي الخطوط التي تربط الحاسب الآلي للمشتري بذلك الخاص بالتاجر.

٣-تقنية تفجير الموقع المستهدف، ويستند هذا الأسلوب إلى ضخ مئات الآلاف من الرسائل الإلكترونية من جهاز الحاسب الآلي الخاص

بالمجرم إلى الجهاز المستهدف بهدف التأثير على ما يسمى بالسعة التخزينية بحيث يشكل هذا الكم الهائل من الرسائل ضغطاً يؤدي في المحصلة إلى تفجير الموقع العامل على الشبكة وتشتت المعلومات والبيانات المخزنة فيه، ثم تنتقل بعد ذلك إلى الجهاز الخاص بالمجرم، أو تمكن هذا الأخير من حرية التجول في الموقع المستهدف بسهولة ويسر والحصول على كل ما يحتاجه من أرقام ومعلومات وبيانات خاصة ببطاقات ائتمانية مملوكة لغيره، وهذه الطريقة توجه إلى الحواسيب المركزية للبنوك والمؤسسات المالية والمطاعم والفنادق ووكالات السفر وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من أرقام البطاقات الائتمانية.

٤-أسلوب الخداع : ويتحقق بإنشاء مواقع وهمية على شبكة الإنترنت على غرار مواقع الشركات والمؤسسات التجارية الأصلية التي توجد على الشبكة ويظهر هذا الموقع وكأنه الموقع الأصلي الذي يقدم الخدمة، ولإنشاء هذا الموقع يقوم القراصنة بالحصول على كافة بيانات الموقع الأصلي من خلال شبكة الإنترنت التي تم الحصول عليها بطريق غير مشروع وذلك في الموقع الأصلي حتى لا يظهر وجود ازدواج في الموقع ويبدو الموقع الأصلي وكأنه الموقع الوحيد، ويتحقق الضرر باستقبال الموقع الوهمي – الخاص بالقراصنة على شبكة الإنترنت لكافة المعاملات المالية والتجارية الخاصة بالتجارة الإلكترونية والتي يقدمها الموقع الأصلي عبر الشبكة لأغراض هذه التجارة، ومنها بالطبع بيانات بطاقة الدفع الإلكتروني، وكذلك الرسائل الإلكترونية الخاصة بالموقع الأصلي ومن ثم يتسنى الاطلاع عليها والاستفادة غير المشروعة من المعلومات المتضمنة فيها، وذلك

على نحو يضر بالمؤسسات والشركات صاحبة الموقع الأصلي، وفي ذات الوقت يدمر ثقة الأفراد والشركات في التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

ولهذا نرى أن الإنتاج في ميدان التقنية العالية، يتجه منذ عشرات السنين إلى زيادة إنتاج وسائل الحماية التقنية أكثر من إنتاج التقنية نفسها وذلك أن مجرمي التقنية تفوقوا على أنفسهم عندما ارتكبوا الاعتداءات على أنظمة الحماية ذاتها والتي صممت لمنع الاعتداء على أنظمة التقنية العالية وذلك بما تشتمل عليه هذه الأنظمة من حوا سيب وبرامج وشبكات ربط واتصال.

٥- تخليق أرقام البطاقات، ويعرف هذا الأسلوب لدى مجرمي البطاقات باسم card match وهو يعني تخليق أرقام بطاقات ائتمانية اعتماداً على إجراء معادلات رياضية وإحصائية بهدف تحصيل أو تخليق أرقام بطاقات ائتمانية مملوكة للآخر وهي كل ما يلزم للشراء عبر شبكة الإنترنت.

وخلاصة ما سبق أن أهم مشكلات وعيوب النقود الإلكترونية تتمثل في النقاط الآتية:

١- تؤثر على سرعة تداول النقود المصدرة عن غير طريق البنك المركزي والتي ليس لها غطاء.

٢- تؤثر على دور البنك المركزي في ممارسة سياساته النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

٣- تؤثر على دور البنوك التقليدية في الوساطة المالية، حيث يؤدي انتشار هذه النقود إلى تقلص دور البنوك في الوساطة المالية ما يؤثر على دور ووظيفة البنك.

٤-في حالة انتشار النقود الرقمية، فإنه يمكن أن تصبح مصدراً جديداً للنقود والائتمان.

٥-انتشار استخدام النقود الرقمية سيؤثر على مصداقية الحسابات القومية لدى الدول المختلفة.

٦-يرتبط أيضاً بذلك المشكلات الناتجة عن استنساخ العملات الإلكترونية وما قد يؤدي إليه من مشكلات ومتطلبات الحماية الخاصة بعد الاستنساخ.

٧-يرتبط أيضاً بالعملات الإلكترونية مشكلات أخرى مثل تعرض القرص الثابت للتعطل وما قد يؤدي إليه من فقد ما عليه من مبالغ نقدية إلكترونية.

٨-نظراً للتدفق السهل للنقود الإلكترونية، فإنه يخشى من أن تصبح طريقة سهلة لغسيل الأموال (الصيرفي، ٢٠٠٦م، ٤٢٨).

٢-٥ طبيعة النقود الإلكترونية وضوابط إصدارها:

٢-٥-١ طبيعة النقود الإلكترونية:

هناك تساؤلٌ يثار حول طبيعة النقود الإلكترونية ومدى صحة وصفها بالنقود، إذ لم تتفق الأدبيات الاقتصادية على طبيعة النقود الإلكترونية، فقد اعتبرها البعض مجرد وسيلة للدفع مع عدم صلاحيتها كوسيلة للإبرام حيث لا يستطيع حائز هذه النقود أن يوفي بها ديونه، ومن ناحية أخرى، فإن قدرة النقود الإلكترونية على الدوران محدودة حيث يتعين على البائع القيام بتقديم البطاقة المخزن عليها النقود الإلكترونية، والتي تمثل أثمان السلع والخدمات التي باعها، إلى مصدر النقود الإلكترونية وذلك لاستبدالها في

مقابل نقود تقليدية، وعلى النقيض من هذا فقد ذهب البعض الآخر إلى أن النقود الإلكترونية لاتختلف عن جميع أشكال النقود الموجودة الآن وذلك باعتبارها وسيلة للدفع ووسيطاً للتبادل.

وفي الواقع فإن النقود الإلكترونية تتشابه مع النقود التقليدية في صلاحية كل منهما باعتباره وسيلة للدفع، علاوة على تمتعها بقدر واسع من القبول وإن كانت النقود التقليدية تتمتع بقبول أكثر نظراً لحداثة النقود الإلكترونية واعتمادها على تكنولوجيا متقدمة ربما لا تكون متوافرة إلا في الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى فإن هذه التكنولوجيا قد تتباين داخل الدولة الواحدة، مما يقلل من اعتماد السكان على النقود الإلكترونية باعتبارها وسيلة للدفع ويدفعهم إلى استخدام النقود التقليدية، وكذلك فإن النقود الإلكترونية تصلح كمقياس للقيمة متشابهة في ذلك مع النقود التقليدية.

ومع هذا فإن النقود الإلكترونية تختلف عن النقود التقليدية في أمور كثيرة، فالبنك المركزي في كل دولة هو الجهة العامة المنوط بها إصدار وطبع النقود القانونية التقليدية بكل فئاتها وتحديد حجم المتداول من هذه النقود بالقدر الذي لا يؤثر في السياسة النقدية للدولة، وعلى العكس من هذا فإن مصدر النقود الإلكترونية هي مؤسسات ائتمانية خاصة قد لا تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية المعنية، من ناحية أخرى فإن النقود الإلكترونية – على عكس النقود التقليدية – لا تستطيع أن تقبل فائدة وذلك لعدم قابلية وضعها كوديعة مما يتعارض مع ما تذهب إليه النظرية النقدية من اعتبار النقود أصلاً مربحاً.

وعلى الرغم من الفروق الشكلية بين النقود التقليدية والإلكترونية، فإننا نعتقد أن النقود الإلكترونية هي نقود عادية متطورة فهي وإن كانت لا

تتشابه معها في الشكل، فإنها تتفق معها في المضمون، فالنقود الإلكترونية تصلح أداةً للدفع، كما أنه لا يوجد ما يحول دون قيامها بوظيفة النقود التقليدية كوسيلة للتبادل وبالتالي يساعد على سرعة تداولها ودورانها، فعند إجراء صفقة تجارية بين شخصين باستخدام النقود الإلكترونية، يقوم كلاهما (أي البائع و المشتري) بوضع بطاقتيهما في محفظة إلكترونية، والتي تقوم بخصم ثمن السلعة من بطاقة المشتري وتنقلها إلى بطاقة البائع، ومن المفترض بعد ذلك أن يقوم البائع باستخدام حصيلة النقود الإلكترونية في شراء سلع وخدمات من منتج آخر من بائع آخر؛ ليقوم ببيعها بعد ذلك، أو يستخدمها في تسديد ديونه، فالنقود الإلكترونية تصلح إذن لإبراء الذمة وذلك بنفس الطريقة سالفة الذكر.

من الواضح إذن أن النقود الإلكترونية بأشكالها المختلفة تصلح للقيام بوظائف النقود التقليدية فالأمر ينطبق هنا أيضًا على النقود الشبكية، حيث يقوم البائع والمشتري بإتمام الصفقة من خلال استخدام شبكة الإنترنت، فالمشتري يقوم بالضغط على كلمة يشتري في الموقع الخاص بالبائع ويتم بمقتضاها تحويل مبلغ مساو لقيمة السلعة أو الخدمة من ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمشتري إلى ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للبائع؛ ليقوم البائع بعد ذلك بشراء سلع وخدمات أو بتحويلها إلى نقود تقليدية أو بتحويلها إلى حساب بنكي في أي مكان في العالم عبر شبكة الإنترنت، كما أنه من المفترض في المستقبل القريب أن تقبل النقود الإلكترونية كودائع وتصل حينئذ لأن تدر أرباحاً، ولهذا فإننا نخلص إلى القول باعتبار النقود الإلكترونية نقوداً تقليدية متطورة (**الصيرفي، ٢٠٠٦م ٣٩٦**).

٢-٥-٢ الجهات المصدرة للنقود الإلكترونية:

يعد تحديد مصدري النقود الإلكترونية من المسائل الشائكة التي ستواجه أي تنظيم قانوني لهذه النقود، وهناك خيارات متعددة يمكن للحكومة أن تحدد مِن خلالها مَن سيُسمح له بإصدار هذه النقود، فالدولة قد تسمح لإحدى الجهات الآتية بمسألة إصدار النقود الإلكترونية: البنك المركزي، أو البنوك التجارية، أو المؤسسات المالية غير المصرفية، أو المؤسسات غير المالية.

وفي حالة ما إذا أسند أمر إصدار النقود الإلكترونية إلى البنك المركزي، فإن هذا من شأنه أن يقضي على المشكلات القانونية التي يمكن أن يثيرها وجود هذه النقود، كما أن اللوائح القانونية الموجودة حالياً سوف يمتد نطاق تطبيقها إلى النقود الإلكترونية دون الرجوع إلى إصدار لوائح قانونية جديدة، من ناحية أخرى فإن تولي البنك المركزي لهذه المسؤولية يجنب الدولة خسارة الدخول الناتجة عن صك العملة والتي كان من المفترض أن تفقدها في حالة ما إذا قامت جهة أخرى بإصدار هذه النقود، إن الدولة تستطيع أيضاً من خلال البنك المركزي أن تسيطر على حجم النقود الإلكترونية وبالتالي تتجنب أي اضطراب في السياسة النقدية والاقتصادية يمكن أن ينشأ عن انتشار هذه الأدوات الجديدة، من ناحية أخرى فإن الدولة تستطيع أن تتحكم في السياسات المتعلقة بهذه النقود، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتتخذ أيضاً الإجراءات التي تكفل حماية المستهلك، إلا أن هذا الخيار من شأنه أن يقضي على الابتكار ويحد من المنافسة التي كان من المتوقع أن تنشط فيما لو سمح للمؤسسات الخاصة بإصدار النقود الإلكترونية وكما هو معروف، فإن المنافسة تشجع على تخفيض النفقات.

وقد يُعهد إلى البنوك التجارية بعملية إصدار النقود الإلكترونية ولن يحتاج الأمر هنا إلى تشريع جديد، بل يستمد مظلة قانون البنوك الحالي إلى إصدار النقود الإلكترونية، وقد يحتاج الأمر إلى بعض التعديلات الطفيفة في القانون القائم بالفعل، ولقد خصصت هونج كونج تشريعاً قانونياً خاصاً سمحت فيه للبنوك بإصدار النقود الإلكترونية ومع هذا فقد سمحت لبعض المؤسسات غير البنكية بإصدار البطاقات ذات الأغراض المحدودة مثل بطاقات الدفع في خدمات النقل والمواصلات فهناك نص خاص يتعلق بالشركات المصدرة لمثل هذه البطاقات.

وكذلك الأمر في حالة ما إذا أسند أمر إصدار النقود الإلكترونية إلى مؤسسات ائتمانية غير مصرفية، فإن النظام القانوني الحالي للقطاع المصرفي سوف يمتد أثره إلى النقود الإلكترونية وقد يحتاج إلى بعض التغييرات الطفيفة التي قد تفرض مزيداً من الضوابط على المؤسسة المسموح لها بإصدار هذه النقود، وهذا الخيار يشجع على المنافسة والابتكار إلا أنه منتقد؛ لأن الدولة ستفقد جزءاً من إيراداتها إذا ظهرت النقود الإلكترونية كمنافس قوي للنقود التقليدية، ولقد اختارت ألمانيا هذا الاتجاه، فالتشريع السادس المعدل لقانون البنوك والذي دخل حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٩٨م قد مد أعمال البنوك؛ لتشمل البطاقات سابقة الدفع وأعمال النقود الشبكية، فقد نصت المادة ١١ من قانون البنوك على أن أعمال البنوك تتضمن أيضاً إصدار البطاقات سابقة الدفع لأغراض المدفوعات مالم يكن مصدر البطاقة هو نفسه مقدم الخدمة وبالتالي متلقي المدفوعات التي تحتويها البطاقة، وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على أن أعمال البنوك تمتد إلى إيجاد وإدارة وحدات الدفع في شبكات الكمبيوتر.

نخلص من ذلك إذن إلى أن النقود الإلكترونية في ألمانيا يتم إصدارها بواسطة المؤسسات الائتمانية وتخضع تلك المؤسسات حينئذ لنصوص قانون البنوك، إلا أن هذه المؤسسات تخضع لإشراف البنك المركزي الألماني.

وأخيراً فقد يعهد بأمر إصدار النقود الإلكترونية إلى مؤسسات غير مالية وغير ائتمانية وفي مثل هذه الحالة، فإن وجود تشريع مستقل يصبح أمراً ضرورياً؛ لتجنب المخاطر والآثار الكثيرة التي يمكن أن تنتج عن مثل هذا الموضوع.

وفي الواقع فإنه ليس من الأهمية بمكان من سيقوم بتحديد عملية إصدار النقود الإلكترونية، سواء كانت البنوك أو المؤسسات الائتمانية أو غير مصرفية أو مؤسسة غير مالية، وإنما الأهمية الأكثر هي في وضع تنظيم قانوني لمسألة النقود الإلكترونية وإلا أصبحنا أمام فراغ تشريعي لموضوع ذي آثار اقتصادية ومالية ونقدية وتقليدية، لهذا فإنه من الضروري أن يتم إيضاح بعض الضوابط التي ينبغي أن تتوافر في تلك المؤسسات التي ستتولى إصدار النقود الإلكترونية (الصيرفي، ٢٠٠٦م، ٤١٤).

٢-٥-٣ ضوابط إصدار النقود الإلكترونية:

إن أي تنظيم قانوني لموضوع النقود الإلكترونية لا يتعين عليه فقط تحديد طبيعة أو شخصية تلك الجهة التي تتولى إصدارها وإنما عليه أيضاً أن يضع مجموعة من الضوابط التي تضمن في النهاية درء المخاطر الاقتصادية والقانونية التي من المتوقع حدوثها عند إصدار هذه النقود، تلك الضوابط قد تكون شكلية أي تتعلق بشكل وصياغة النصوص القانونية المنظمة لموضع النقود الإلكترونية، وقد تكون موضعية أي تتعلق سواء بالجهة المصدرة للنقود الإلكترونية أو بجهات رقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود، سوف نلقي الضوء على هذه الضوابط على النحو الآتي:

أولاً: الضوابط الشكلية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية:

لابد أن تتميز نصوص التنظيم القانوني المتعلق بالنقود الإلكترونية بالوضوح الشديد فيتعين على السلطة التشريعية أن تحدد بدقة مفهوم النقود الإلكترونية وتميزها عن وسائل الدفع الإلكترونية وعن البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد أو محدودة الأغراض.

ومن ناحية أخرى ومع الأخذ في الاعتبار الترتيبات التعاقدية التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية، فإنه يجب على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية أن يوضح التزامات وحقوق كل طرف في مواجهة الأطراف الأخرى، فالتزامات وحقوق مصدر النقود الإلكترونية والعملاء والتجار والأطراف الأخرى المستخدمة لهذه النقود يجب أن تتسم بالشفافية والوضوح، فيجب إذن أن يكون من السهل على كل طرف أن يدرك ويعي مركزه القانوني وذلك من خلال مصطلحات قانونية واضحة سهلة.

كما يجب أن ينصب التنظيم التشريعي المقترح على توضيح الخسائر التي يمكن أن تلحق بكل طرف في حالة ما إذا أعلن إفلاس المؤسسة المصدرة للنقود الإلكترونية، بالإضافة إلى هذا، فإن التشريع المقترح يجب أن يوضح بصورة جلية ما إذا كانت ديون مصدر النقود الإلكترونية قد تم تغطيتها بضمان ودائع أو بضمانات أخرى تذكر في التشريع نفسه، ويتعين عليه أيضاً أن يضع ترتيبات لحل المنازعات موضحاً بصفة خاصة آلية فض هذه المنازعات والهيئة أو المحكمة المختصة والقواعد الإجرائية التي يجب اتباعها وتطبيقها.

وكذلك فإن التعامل بالنقود الإلكترونية قد يكون عابراً للحدود، وهنا فإنه يتعين على أي تشريع يتصدى لموضوع النقود الإلكترونية أن ينطوي على نصوص معالجة لتلك المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن تشعب وتدوير آثار

النقود الإلكترونية وذلك من خلال المسؤولية القانونية لكل طرف والمحكمة المختصة بنظر النزاعات التي تثيرها هذه النقود.

ثانيًا: الضوابط الموضوعية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية:

يتعين على أي تنظيم تشريعي للنقود الإلكترونية أن ينطوي على قيود تلتزم بها الجهة المصدرة لتلك النقود، تلك القيود ماهي إلا مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى حماية الأطراف المتعاملة في النقود الإلكترونية وتحول دون استغلال مصدري النقود الإلكترونية لبقية الأطراف ومن أهم هذه الضوابط الآتي:

١- خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية للإشراف والرقابة الدقيقة:

إذا تولى البنك المركزي عملية إصدار النقود الإلكترونية، ففي هذه الحالة لن يكون هناك حاجة إلى إشراف من جهة أخرى، حيث يعتبر البنك المركزي هو بنك الحكومة إلا أن الصعوبة تثور حينما يعهد بأمر إصدار هذه النقود إلى جهة مصرفية كالبنوك أو مؤسسات ائتمانية أو غير ائتمانية، في مثل هذه الحالات لابد من خضوع تلك الجهات لإشراف دقيق ورقابة صارمة من قبل جهات حكومية متخصصة كالبنك المركزي مثلاً وذلك لدرء المخاطر التي يمكن أن تنتج عن إصدار تلك المؤسسات للنقود الإلكترونية. وعلى الجهة الرقابية أن تتأكد بصفة خاصة من أن رأس مال المؤسسة المصدرة لا يقل عن مستوى معين وأن تقدم هذه المؤسسة ما يكفي من الضمانات المالية لتغطية أي مخاطر مالية يتوقع حدوثها، كذلك يتعين على الجهات المصدرة أن تتبع سياسة إدارة قوية فيما يتعلق بالمخاطر الخاصة بأنشطة النقود الإلكترونية.

ولقد اشترطت اللائحة الأوربية المنظمة للنقود الإلكترونية لعام ٢٠٠٠م على المؤسسة الائتمانية المصدرة لهذه النقود بـ ألا يقل رأس مالها المبدئي عن مليون يورو كما لايجب أن ينخفض هذا المبلغ عن هذا الحد في أي وقت من الأوقات، من ناحية أخرى، فقد ينص هذا التشريع أيضاً على ضرورة احتفاظ مؤسسات النقود الإلكترونية دائماً بما يساوي أو يزيد على ٢٪ زيادة على المبلغ الكلي الممثل لحجم الخصوم المالية الحالية المتعلقة بالنقود الإلكترونية غير المدفوعة أو متوسط حجم هذه الخصوم في آخر ستة أشهر وإذا لم يكن قد مر ستة أشهر على إنشاء المؤسسة المالية فيجب أن يتساوى هذا المبلغ أو يزيد على ٢٪ زيادة على المبلغ الكلي لحجم الخصوم المالية المتعلقة بالنقود الإلكترونية غير المدفوعة المستخدمة خلال ستة أشهر ويستدل على هذا المبلغ من خلال الخطة المالية المقدمة من المؤسسة المصدرة إلى السلطة المختصة.

٢- ضرورة توافر ضوابط أمنية:

على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية أن يعالج المشكلات المالية المتوقع حدوثها مثل غسيل الأموال أو المسائل الأمنية، ولهذا فإن الاهتمام لا يجب أن ينصب على الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية وإنما يجب أن يركز هذا التشريع على أنواع وأشكال النقود الإلكترونية المقرر إصدارها، فعلى سبيل المثال يجب وضع حد أقصى لقيمة النقود الإلكترونية التي يسمح بالتعامل بها بين المستهلكين وتجار التجزئة ومن الممكن أيضاً أن يلتزم المشغلون للنقود الإلكترونية برقابة الصفقات المبرمة.

من ناحية أخرى، فإنه يتعين على المخططين للنقود الإلكترونية أن يوفروا وسائل للرقابة الأمنية تسمح باكتشاف النقود المزورة وأن تسمح باتخاذ

الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة في حالة ظهور مثل هذه المشكلات، ويجب بصفة خاصة مراقبة مستوى وحجم مديونية المؤسسة من النقود الإلكترونية مقابل حجم ما تم إصداره من نقود، وعلى السلطات والجهات المختصة إجراء التدريبات الكافية ووضع الترتيبات اللازمة لتقليل مخاطر التزييف والاحتيال في مجال النقود الإلكترونية، وينبغي التوصل إلى طريقة يتم بها الاحتفاظ ببيانات خاصة عن كل صفقة والأطراف المبرمة لها وذلك عند استخدام النقود الإلكترونية ولابد أن يكون هناك مجاراة للتطور التكنولوجي فيما يخص تحديث الوسائل الأمنية الضرورية لمجابهة التحايل والتزوير وتزييف النقود الإلكترونية.

٣- التزام الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية:

كما سبق أن تبين فإن إصدار النقود الإلكترونية قد يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض هذه النقود، وتحسبًا لهذا فإنه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسوح لها بإصدار النقود الإلكترونية بتقديم بينات إحصائية دورية إلى السلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي مثلاً وذلك من أجل رفع كفاية السياسة النقدية، وينبغي على هذه التقارير أن توضح حجم النقود الإلكترونية التي تم إصدارها وذلك خلال مدة زمنية محددة.

٤- إلزام المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود تقليدية:

يتعين على أي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يتضمن النص على التزام مصدري النقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود تقليدية وذلك عند

سعر التعادل أو التكافؤ في أي وقت يطلب فيه حامل هذه النقود تغييرها، ويرجع هذا إلى أنه في حالة عدم وجود علاقة بين النقود الإلكترونية و النقود التقليدية فإن من شأن هذا أن يغري المؤسسات الائتمانية بالتمادي في إصدار النقود الإلكترونية بلا حدود، مما يؤدي في النهاية إلى خلق ضغوط تضخمية على اقتصاد الدولة، من ناحية أخرى فإن تعهد المصدرين بقبول تحويل النقود الإلكترونية إلى نقود تقليدية سوف يقلل من خطر فقدان النقود الإلكترونية لوظيفة النقود باعتبارها وحدة محاسبة في حالة ما إذا لم تقبل المؤسسات الائتمانية تغييرها عند سعر التعديل.

٥- إلزام مصدر النقود الإلكترونية بالاحتفاظ باحتياط نقدي لدى البنك المركزي:

يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيوداً خاصة بالاحتياط النقدي على مصدري النقود الإلكترونية وذلك تحسباً لأي زيادة كبيرة قد تلحق النقود الإلكترونية، مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية ومن شأن المحافظة على هذا الالتزام أن يؤدي إلى استقرار الأسعار، وبخضوع مصدري النقود الإلكترونية لهذا الشرط، فإن النقود الإلكترونية تقف على قدر من المساواة مع الصور الأخرى للنقود والتي تخضع عند إصدارها لمتطلبات الاحتياط النقدي.

٦- ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي:

كما ذكرنا آنفاً فإن النقود الإلكترونية تعتمد في وجودها على التقدم التكنولوجي وأنه من السهل التعامل بهذه النقود عبر الحدود عن طرق شبكة الإنترنت، وينتج عن هذا صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد التنظيم القانوني الذي يمكن أن تخضع له المعاملات والصفقات التجارية التي تتم

بواسطة النقود الإلكترونية، وحتى لو قامت هذه الدول بتقنين التعامل بتلك النقود، فإنه ليس بالضرورة أن تتشابه القواعد القانونية المنظمة لهذه المسألة، مما يثير في النهاية صعوبة تحديد القانون واجب التطبيق عند حدوث مشكلة قانونية، من هذا المنطلق وكنتيجة للبعد الدولي للنقود الإلكترونية، فإن التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود لن يكون فعَّالاً مالم يستكمل بتنظيم وتعاون دوليين، لقد أضحى إذن من الضروري أن تتعاون الدول من خلال اتفاقات جماعية وثنائية يوضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة.

هذا وقد حددت لجنة بازال للنقود الإلكترونية عدداً من القضايا التي يمكن أن تثيرها النقود الإلكترونية ويمكن للتعاون الدولي أن يحل المشكلات الخاصة بها ومن بين هذه المسائل الشفافية، الخصوصية، وغسيل الأموال (الصيرفي، ٢٠٠٦م، ٤٠٨).

٢-٥-٤ أساليب إصدار النقود الإلكترونية:

هناك أساليب كثيرة لإصدار النقود الإلكترونية مثل:

١- DIGI CASH

تصدر شركة DIGI CASH نظامًا للنقود الإلكترونية لحامله (يعرف باسم E CASH) بمعنى أن من يحوز النقود الإلكترونية يمتلك قيمتها المالية، مما يؤدي إلى الخصوصية المطلقة للعميل التي تعتبرها الشركة حجر الزاوية في هذا النظام مؤكدة أنه ليس من الضروري للمؤسسة التي تصدر النقود الإلكترونية أن تعرف من يحوزها، وحتى تنجز الشركة هذا المستوى من الخصوصية للعملاء تستخدم ما يعرف باسم Blind Signature عند إصدار النقود الإلكترونية، حيث يستطيع العميل من خلال برنامج خاص

للحاسب الآلي أن يصدر وحدات النقود الإلكترونية التي يحتاجها غير مرقمة ثم يرسلها إلى البنك الذي يتعامل معه، فيقوم البنك بوضع رقم عشوائي لكل وحدة مضيفاً آلية BLIND SIGNATURE ثم يقوم بخصم القيمة المعادلة لهذه الوحدات على حساب العميل ثم يعيدها للعميل مرة أخرى عن طريق المستلم إما للتأكد من عدم إنفاقها أو لإضافة مايعادلها إلى حسابه.

٢- CYBER CASH

واحدة من أشهر شركات إصدار النقود الإلكترونية، وتعتمد الشركة على الإمكانات المتوافرة في بطاقات الائتمان مع قيامها بتأمين البيانات التي كانت تؤدي إلى إحجام العملاء عن استخدامها في الدفع عبر الشركة، فوضعت نظامًا للتعامل ببطاقات الائتمان بعد تأمينها يسمى SECURE CARD TRANSPORT من خلال هذا الأسلوب تقدم الشركة مجاناً عبر موقعها على الشبكة برنامجًا يعرف باسم SYBER CASH WALLET، حيث يستطيع العميل فور تحميل هذا البرنامج إلى حاسبه الشخصي أن يدخل إلى المعلومات المتعلقة بكافة أنواع بطاقات الائتمان التي قد يرغب في استخدامها عبر الشبكة، وعقب توفيق هذا البرنامج مع برنامج الدخول إلى الشبكة يتحول إلى برنامج مساعد ينشط تلقائياً في كل مرة يبدأ فيها العميل التسوق عبر الشبكة بحيث يستطيع العميل أن يقوم بشراء من أحد الباعة الذين يستخدمون النظام نفسه.

٣- MONDEX

تقدم شركة موندكس نظاماً من نوع OFF-LINE يعتمد على البطاقات الذكية التي تصدرها الشركة ويتميز هذا النظام بأنه يستطيع إتمام التعاملات من بطاقة لأخرى مباشرة دون حاجة لوسيط أو تعزيز وتستطيع

البطاقة تسجيل كل عملية تتم بحيث يمكن تتبع مسار النقود الإلكترونية التي ينحصر التعامل بها على حاملي بطاقة موندكس التي تحمل التوقيع الرقمي للشركة وعندما يتم تبادل النقود الإلكترونية بين بطاقتين، فإن كلاً منهما تراجع صلاحية الأخرى ويتم التحويل بين البطاقتين بصورة مرتبة بحيث يتم الخصم من بطاقة المشتري أولاً ثم تضاف نفس القيمة إلى بطاقة البائع (الشرقاوي، ٢٠٠٣م، ٣٢).

٢-٦ العلاقات القانونية التي تنشأ عن بطاقات النقود الإلكترونية:

تعاني بطاقات الوفاء والائتمان نقصاً تشريعياً واضحاً سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي، وحتى إذا كانت هناك بعض التشريعات تتعرض من قريب أو بعيد لهذه البطاقات، فإنها مازالت قاصرة عن أن تضع تنظيماً قانونياً متكاملاً لهذه البطاقات.

فعلى الصعيد الدولي مثلاً صدرت توصيات من الاتحاد الأوربي تتعلق بالوفاء الإلكتروني عموماً وببطاقات الوفاء والائتمان على وجه الخصوص وهي أربع توصيات:

الأولى: هي القواعد الأوربية للتعامل السليم في مجال الوفاء الإلكتروني وصدرت في ٨ ديسمبر ١٩٨٧م.

الثانية: وتتعلق بالعلاقات التي تربط بين حاملي البطاقات والمصدرين، فهي تتعلق بوسائل الوفاء بصفة عامة وصدرت في ١٧ نوفمبر ١٩٨٨م.

الثالثة: وتتعلق بالعمليات التي تتم بوسائل وفاء إلكترونية وقد صدرت بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٧م.

الرابعة: وتتعلق بمكافحة الغش والتزوير لوسائل الوفاء غير النقدي وصدرت في أول يوليو ١٩٩٨م.

هذا على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الداخلي فنجد أن المشرع الفرنسي قد أدخل التعديل بقانون رقم ٩١-١٣٨٢م الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٩١م على المرسوم بالقانون الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥م والخاص بتوحيد قواعد الشيكات، وبطاقات الائتمان هي كل بطاقة تصدر عن مؤسسة ائتمانية أو بواسطة مؤسسة أخرى أو خدمة منصوص عليها بالمادة الثانية من قانون البنوك سنة ١٩٨٤م بحيث تسمح بسحب أو تحويل النقود.

كما تنص المادة الأولى من القانون المصري في الصادر في ٢٤ يناير ١٩٨٤م والمتعلق بالنشاط والرقابة على مؤسسات الائتمان على أن "مؤسسات الائتمان" هي الأشخاص المعنوية التي تمارس عمليات البنوك على سبيل الاحتراف، وتشمل عمليات البنوك تلقي الودائع وعمليات الائتمان، وأيضًا الوضع تحت تصرف العملاء، وإدارة وسائل الوفاء.

يتضح إذن من النصوص المتقدمة أن المشرع الفرنسي يوكل عملية إدارة وسائل الوفاء ومن بينها بطاقات الائتمان إلى البنوك، ومن ثم تدخل ضمن الإطار القانوني للعمليات المصرفية.

أما في مصر فبالرغم من صدور قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لعام ١٩٩٩م إلا أنه لم يتضمن أي تنظيم لبطاقات الوفاء والائتمان، إلا أنه تعرض لعمليات البنوك في المواد من ٣٠٠ إلى ٣٧٧، وعمليات البنوك طبقاً لنص المادة ٣٠٠ هي العمليات التي تعقدها البنوك مع عملائها تجاراً أو غير تجار وأيًّا كانت طبيعة هذه العقود، ومن ثم يمكن إدراج بطاقات الوفاء والائتمان ضمن هذه العمليات، لكن يبقى أنها تفتقر إلى نظام قانوني ينظمها ومن ثم تخضع للعرف المصرفي من جهة والعقود الناشئة بمناسبتها من جهة أخرى على نحو ما يتضح من خلال المطلب التالي.

٢-٦-١ العلاقات الناشئة عن بطاقات الوفاء والائتمان:

يمكن القول أن بطاقات الوفاء والائتمان تفترض وجود أطراف ثلاثة:

١- **مصدر البطاقة**: وهو البنك أو المؤسسة التي تمنح العميل البطاقة بشروط محددة.

٢- **حامل البطاقة**: وهو العميل الذي يحصل على البطاقة لاستخدامها فيما بعد في الوفاء بقيمة مشترواته أو للسحب من أجهزة الصراف الآلي.

٣- **التاجر**: وهو الذي يقبل التعامل بالبطاقة مع العميل بناء على اتفاق مسبق بينه و بين مصدر البطاقة.

وتنشأ بين هذه الأطراف الثلاثة علاقات متشابكة ترتب حقوقاً والتزامات لكل منها على الطرف الآخر وإذا كان المجال هنا لا يتسع إلى الحديث التفصيلي عن هذه العلاقات المتشابكة: إلا أنه يكفي أن نشير إلى الأفكار الرئيسة بشأنها، فالعلاقات التي تنشأ عن بطاقات الوفاء والائتمان هي كالآتي:

يحكم هذه العلاقة العقد المبرم بين البنك المصدر للبطاقة وبين عميله ويسمى عقد الحامل، هذا العقد يحدد شروط إصدار البطاقة، وكيفية استخدامها، وحقوق و التزامات كل طرف، وهذا العقد يعقب عقد إذعان إذ أن البنك يضع شروطاً محددة سلفاً، وما على العميل إلا أن يقبلها أو يرفضها، ويكون البنك في حالة دعوة إلى التعاقد وليس في حالة إيجاب عام موجه للجمهور، ومن ثم يجوز للبنك إذا ماتقدم إليها عميل ما لاستصدار بطاقة وفاء أن يرفض ذلك دون أدنى مسؤولية عليه اللهم إلا إذا كان متعسفاً في استعمال حقه.

وعادة ما يتضمن عقد الحامل البنود الآتية:

١-تعهد البنك مصدر البطاقة بسداد فواتير حاملها للتجار.

٢-تعهد حامل البطاقة بعدم تجاوز حد الائتمان الممنوح له وبسداد كافة المديونيات والرسوم المقررة عليه، وباستعمال البطاقة استعمالاً شخصياً، وبردها عند الطلب وبالمحافظة علي سرية الرقم السري.

٣-تحديد رسوم البطاقة.

٤-حق البنك في إلغاء البطاقة دون إخطار سابق.

٥-تحديد المسئولية في حالة الاستخدام غير القانوني للبطاقة.

٦-تحديد القانون الذي يحكم الاتفاقية عند نشوب نزاع بين الطرفين.

٢-٦-٢ العلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر:

لابد أن يسعى البنك إلى أكبر عدد من المحلات الكبرى ومحطات البترول، والمطاعم والفنادق لكي يضمن من عملائه الوفاء بالبطاقات التي أصدرها لهم في مقابل أن يقوم البنك بالوفاء بمديونيات هؤلاء العملاء إلى التاجر.

ويحكم العلاقة بين البنك مصدر البطاقة وبين التاجر الذي يقبل الوفاء بها عقد يسمى "عقد التاجر" أو "عقد المورد" بمقتضاه يكون على التاجر أن يعلن إلى الجمهور عن قبوله التعامل بهذه البطاقات، ويلتزم أيضاً بفحص البطاقة والتأكد من سلامة عملية الوفاء من خلالها، كما يلتزم بدفع العمولة المتفق عليها للبنك.

وفي مقابل ذلك يلتزم البنك بتزويد التاجر بالآلات والماكينات التي تسهل عملية الوفاء، وغالباً ما يكون إعطاء البنك للتاجر لهذه الآلات على سبيل

الأمانة وليس على سبيل نقل الملكية، كما يلتزم البنك إذا ما قام التاجر بالوفاء أن يسدد إلى هذا التاجر مديونيات حاملي البطاقة. ويعتبر التزامًا للبنك أن يحتج على التاجر بأي دفوع ناشئة عن العلاقة بينه و بين العميل.

٢-٦-٣ العلاقة بين التاجر وحامل البطاقة:

وهذه العلاقة لا تثير أي مشكلة إذ يحكمها العقد الأصلي كعقد البيع أو عقد تقديم الخدمة، كل ما هنالك أن التاجر يلتزم بقبول الوفاء بالبطاقة التي يحملها صاحبها (طه، ٢٠٠٥م، ٣٥٥).

٢-٧ مخاطر استخدام النقود الإلكترونية:

٢-٧-١ المخاطر الأمنية والقانونية للنقود الإلكترونية:

يعد البعد الأمني أحد أهم الموضوعات التي تقلق العاملين في القطاع المصرفي والنقدي، وتمثل النقود الإلكترونية إحدى الظواهر التي يمكن أن تزيد من حجم المخاطر الأمنية، وعلى الرغم من قابلية جميع وسائل الدفع الإلكترونية لإحداث مخاطر أمنية إلا أن النقود الإلكترونية تتمتع بقدرة أكبر على خلق تلك المخاطر والتي من أمثلتها صعوبة التحقق من صحتها، وعدم الاعتراف بها أو عدم قبولها.

والجدير بالذكر أن المخاطر الأمنية لا تتعلق بالمستهلك فقط وإنما قد تمتد أيضاً إلى التاجر وإلى مصدر هذه النقود. فقد تتعرض البطاقات الإلكترونية المملوكة للمستهلك أو للتاجر للسرقة أو للتزييف ويتم معاملتها باعتبارها نقوداً إلكترونية أصلية، وقد يحدث أن يتم التزوير عن طريق تعديل البيانات المخزونة على البطاقات الإلكترونية أو على البرمجيات أو على القرص الصلب للحاسب الشخصي، قد يحدث الخرق الأمني إما نتيجة

لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير والتزييف، وإما نتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الإنترنت، وأما الإخلال بتصميمات الأنظمة الإلكترونية والقرصنة الإلكترونية، فمن شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة.

وانطلاقاً مما سبق، فإنه من المهم بمكان أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية من توافر الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للتاجر وسواء أكان ذلك متعلقاً بالنقود الإلكترونية التي تأخذ شكل البطاقات البلاستيكية أو تلك التي يتم التعامل بها عبر الإنترنت (النقود الشبكية).

فمن الصعب أن يتوافر الأمان المطلق في الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومع هذا فإن من الضروري أن يتناسب مستوى الأمان مع الغرض المطلوب تحقيقه، وعلى هذا فإن الترتيبات الأمنية المتعلقة بالنقود الإلكترونية لابد وأن ترمي بصفة رئيسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها ضرورة قصر الدخول إلى النظام الإلكتروني للنقود الإلكترونية على الأفراد المسموح لهم فقط، والتأكد من شخصية جميع الأطراف المعنية، وذلك لضمان مشروعية كافة الصفقات المبرمة عبر شبكة الإنترنت، وضمان سرية المعلومات وعدم تغييرها بأي شكل من الأشكال حال مرورها عبر شبكة الاتصال.

لقد أصبح من الضروري أيضاً الاستمرار في تطوير الوسائل التكنولوجية الأمنية من أجل المحافظة على فاعلية وكفاية الإجراءات الأمنية وقدرتها على مواجهة كافة الأخطار والتهديدات المترتبة على انتشار النقود الإلكترونية، وعند الحديث عن أمن التعاملات الإلكترونية، ينبغي النظر باهتمام إلى الآتي:

أ- السرية و الخصوصية: إن الممارسة الصحيحة للتعامل بالنقود الإلكترونية تقتضي القدرة على التأكد من أن الصفقات المتبادلة والتي تبرم بواسطة استخدام النقود الإلكترونية تتم فقط بين الأطراف المعنية وأن عملية التبادل تنصب على تلك السلع والخدمات المصرح بها فقط، ومع ذلك يبقى هناك تخوف من قبل المستهلكين وذلك من جراء إمكانية استخدام المعلومات والبيانات المتعلقة بإبرام الصفقات دون ترخيص أو إذن مسبق، وسوف تتضاعف هذه المخاوف مع الازدياد المطرد في استخدام النقود الإلكترونية في إبرام الصفقات التجارية.

إن المحافظة على سرية البيانات المالية الخاصة بجميع الأطراف المتعاملين بالنقود الإلكترونية تعد من أهم القضايا الشائكة المصاحبة للنمو المتزايد والانتشار الكبير المتوقع للنقود الإلكترونية، فكما هو الحال بالنسبة للمحافظة على سرية الحسابات البنكية والتي يحرم بمقتضاها اطلاع أي شخص – غير العميل نفسه – على أحد الحسابات البنكية، فإن من الضروري أيضاً أن تمنح الأطراف المختلفة المستخدمة للنقود الإلكترونية الضمانات الكافية التي تحد من اطلاع أي طرف آخر غير معني بالصفقة المبرمة على البيانات المالية المتبادلة عبر شبكة الاتصال.

وفي الواقع، إن سرية التعاملات التي تبرم بواسطة النقود الإلكترونية ينبغي المحافظة عليها من تعدي الآخرين سواء كانوا أفراداً عاديين أو جهات حكومية وفي تلك الحالة سوف تبرز مشكلة خطيرة ألا وهي التناقض بين ضرورة المحافظة على سرية المعاملات من جهة باعتبارها حقاً من حقوق الأفراد، وحق الدولة في استخدام كافة الوسائل المتاحة للقضاء على الجريمة، على سبيل المثال قد يتعين على الدولة مراقبة شبكات الاتصال

المختلفة بهدف الحيلولة دون وقوع جريمة غسيل الأموال أو الهرب الضريبي عبر استخدام النقود الإلكترونية، سيكون من الصعب في مثل هذه الحالات المواءمة بين المحافظة على سرية وخصوصية معاملات الأفراد من جهة وضرورة مواجهة الجريمة من جهة أخرى.

ب- تأمين للشبكات والمعاملات المالية الإلكترونية: يستخدم التشفير في المعاملات والرسائل المتبادلة بين الأطراف، والتشفير هو تغيير شكل النص المكتوب بحيث يغير من شكله المفهوم إلى شكل غير مفهوم وربما غير مقروء، وذلك باستخدام رقم يطلق عليه "مفتاح"، وبحيث يمكن استعادة النص مرة أخرى بطريقة عكسية إذا تم معرفة مفاتيح التشفير المستخدمة وطريقة التشفير التي استخدمت، وطرق التشفير يطلق عليها "خوارزميات تشفير" (طريقة تغيير النص المقروء)، وتشمل الخوارزمية طريقة تغيير النص المفهوم إلى نص غير مفهوم والعكس (الهوش، ٢٠٠٦م، ٢٤٤).

٢-٧-٢ مخاطر خاصة تواجه النقود الإلكترونية:

كما يذكر شاي أن النقود الإلكترونية تواجه المخاطر نفسها التي تواجهها النقود التقليدية مع أن هناك بعض المخاطر الخاصة التي يمكن أن تواجهها النقود الإلكترونية منها:

١- تعطل أجهزة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية التي تقوم بحفظ وتشغيل وتحويل النقود الإلكترونية سواء أكان التعطيل تلقائياً أو بفعل أعمال إجرامية كإرسال فيروسات تخريبية عبر شبكة الإنترنت.

٢- استخراج نسخ مزيفة من النقود الإلكترونية بعد معرفة تفاصيل النقود الأصلية بصورة غير مشروعة.

٣- سرقة هذه النقود عبر الدخول غير المشروع إلى أجهزة أو أنظمة الحساب الشخصي المحفوظ على أجهزة الحاسبات عن طريق مايعرف بفك التشفير غير المشروع.

وتعتبر هذه الأنظمة المشفرة خط الدفاع الأول للنقود الإلكترونية ومن أهم إجراءات الأمان لهذه النقود وهي تعتمد معادلات رياضية تسمى خوارزميات ومفاتيح خاصة تستخدم في حفظ وتشغيل النقود الإلكترونية ونقل الرسائل المتعلقة بها بطريقة تجعل قراءتها غير ممكنة إلا من الأشخاص الذين يملكون مفاتيح حل الرموز الخاصة بها (شايف، ٢٠٠٧م، ٨٩).

٢-٨ التحويلات المالية وآلية الدفع بالنقود الإلكترونية :

٢-٨-١ التحويلات المالية الإلكترونية:

نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT) هو جزء بالغ الأهمية من البُنية التحتية لأعمال المصارف الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت .(online banks) ويتُيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات (مجلة إنترنت العالم العربي، ٢٠٠١م، ١١).

وكانت الحكومة الأمريكية قد تبنت فكرة نظام التحويلات المالية الإلكترونية بسبب رغبتها في تحويل أكثر من بليون حركة مالية من نظام التحويلات الورقية إلى نظام التحويلات الإلكترونية (Nadia Piffaretti. Op. cit. p211).

ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية، في حال تطبيقه بطريقة صحيحة، بدرجة عالية من الأمن (security) وسهولة الاستخدام (ease of use) والموثوقية (reliability).

١- تعريف التحويلات المالية الإلكترونية :

نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية (permission) لمصرف ما، للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة credit or debit- إلكترونيًا من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، أي أن عملية التحويل تتمّ إلكترونيًا عبر الهواتف (telephones) وأجهزة الحاسب (computers) وأجهزة المودم (modems) عوضاً عن استخدام الأوراق.

وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المَقَاصَة الآلية (AutomatedClearing House - ACH)، وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى المصارف بنظام التحويلات المالية الإلكترونية. ومنذ عام ١٩٧٨م، أصبحت مؤسسة (EFT) أي EFT Corporation تتيح للشركات والمؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية إلكترونيًا عبر دار المقاصة الآلية، (ACH) وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل: خدمة إيداع الشيكات (direct deposit of paychecks) لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الأقساط (scheduled payments) **(Nadia Piffaretti. Op. cit. p19)**.

٢- كيف تتم عملية التحويل المالي الإلكتروني:

يوقع العميل نموذجاً مُعتمداً واحداً (one-time authorization form) لمنفعة الجهة المستفيدة مثلاً (التاجر)، ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً)، ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وفي العادة يتعامل المصرف والعميل مع

وسطاء (mediators) وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة، ويمكن إيجاد كثير منهم على الإنترنت.

- ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط (mediator).
- ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية و إرسالها إلى دار المَقَاصَة المالية الآلية (ACH) التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى مصرف العميل، ويقارن مصرف العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي، يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد (NSF- non – sufficient fund) إلى الوسيط: ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (المصرف أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية (ACH) دون المرور بوسيط، فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، وتكون هذه البرمجيات مؤمّنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقاً بشيك مصدقٍ لصالح التاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى المصرف لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد، وتحويله إلى حساب التاجر، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدّق يضمن ذلك**(Alexander Bernstein. Op. cit. p23)**

٣- منافع نظام التحويلات المالية الإلكترونية:

- تنظيم الدفعات (on-time payments): يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عمليات الدفع دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد.
- تيسير العمل (convenient): ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة المصرف لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فاعلية نظام العمل.
- السلامة والأمن (safety & security): ألغت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال التقليدية.
- تحسين التدفق النقدي (improve cash flow): رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونياً موثوقية التدفق النقدي ، وسرعة تناقل النقد.
- تقليل الأعمال الورقية (reduce paperwork): يتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية ، والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية.
- توفير المصاريف (money saving): قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة.

زيادة رضا العملاء (promotes customers satisfaction): تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة **(Nadia Piffaretti. Op. cit. p55)**.

٢-٨-٢ آلية الدفع بالنقود الإلكترونية:

إن التاجر لقبوله سدادًا مقابل السلع والخدمات باستخدام بطاقات الائتمان يستوجب توافر عاملين هما:

أولاً: فتح حساب خاص بأحد البنوك يعرف باسم الحساب التجاري أو Internet Merchant Account ولا يعتبر ذلك بالأمر اليسير حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حيث إن معظم البنوك لا تقبل تحمل مخاطرة ضمان بائع أو تاجر غير معروف لديها فقد يكون أحد المحتالين، إذ لو تحقق مثل هذا الاحتيال فإن البنك يجد نفسه ملزماً بوفاء الالتزامات التي لم يوف بها التاجر تجاه حامل البطاقة الائتمانية لذلك تذهب معظم البنوك والمؤسسات المالية ذات السمعة الجيدة – من أجل التغلب على تلك المشكلة – بانتقائها للأشخاص الذين تقوم بمنحهم مثل تلك الحسابات التجارية المستخدمة بغرض البيع عبر شبكة الإنترنت – مع رفع سعر الفائدة المحصلة مقابل فتح مثل ذلك الحساب التجاري كنوع من الضمان للبنك لمواجهة أي إخلال – عساه أن يصدر – من البائع تجاه المشترين حاملي بطاقات الائتمان.

إزاء تلك العقوبات التي تواجه فتح البنوك لمثل تلك الحسابات التجارية أن ظهر بعض الوسطاء في صورة شركات أو مؤسسات تسهل للبائعين عملية قبول السداد مقابل السلع والخدمات باستخدام بطاقات الائتمان دون الاحتياج لفتح حساب تجاري خاص بذلك، حيث تتولى تلك الشركات تحصيل المبالغ المستحقة للبائع مقابل عمولة معينة يتفق عليها وتعرف تلك الشركات باسم مؤسسات الخدمات المستقلة.

ثانياً: أن يتوافر ما يعرف باسم مدخل الدفع الآمن أو Payment Gateway حيث يقوم هذا المدخل بعمل السيارة المصفحة التي تقوم بنقل البيانات الخاصة ببطاقة الائتمان والمعلومات المالية بصورة آمنة من الموقع الخاص بالتاجر، إلى معامل أو معالج بطاقة الائتمان، وهو عبارة عن طرف ثالث

يعمل مابين شركة الائتمان والبنك الخاص بالتاجر، إذ يتبدى في السعي نحو الكشف عن حقيقة بطاقة الائتمان المذكور بياناتها والتأكد من صلاحيتها لقيام حاملها بالشراء لإمكانية الموافقة أو التصديق على عملية بيع، كما يقوم معالج بطاقة الائتمان بتحويل المبلغ المستحق للتاجر إلكترونياً من حساب المشتري إلى الحساب الخاص بالبائع والعكس في حالة رد أي مبالغ للعميل أو المشتري.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من تلك المواقع قد ظهرت على شبكة الإنترنت، حيث تقوم بمساعدة التاجر في الحصول على حساب تجاري خاص به، وكذلك على مدخل للدفع الآمن في خلال ٤٨ ساعة فقط مقابل مبلغ أو نسبة معينة يتفق عليها.

ولتجنب المخاطر أو المشكلات التي قد تنجم عن استقبال التاجر للبيانات والمعلومات الخاصة ببطاقات عملائه عبر شبكة الإنترنت والتي قد تتمثل في حصول طرف ثالث غير مرغوب فيه على تلك البيانات وبالتالي السطو على الحسابات الخاصة بأصحاب تلك البطاقات والاستيلاء على ما بها من أموال، فإنه لابد من استخدام أحد الوسائل أو الأساليب التأمينية السابق الإشارة إليها - التي تعتمد على أسلوب التشفير، حيث إنها تقلل من نسبة المخاطرة التي يمكن التعرض لها (الشهاوي، ص٣٤٤-٣٤٦).

٢-٨-٣ إساءة استخدام النقود الإلكترونية:

أولاً: من قبل صاحبها:

أ- التعسف في استخدام بطاقات الائتمان(١):

يتحقق هذا التعسف في حالتين، الأولى: عندما يقوم بالسحب من جهاز توزيع العملة، على الرغم من عدم وجود رصيد كاف له، والثانية: عندما

(١) البطاقات الائتمانية هي نوع من أنواع النقود الإلكترونية.

يستخدمها لدى أحد التجار المشتركين في شبكة البطاقات البنكية بثمن ما اشتراه.

ب- استخدام بطاقة الائتمان على الرغم من انتهاء مدة صلاحيتها:

في هذا الشأن يقرر البعض بتوافر جريمة النصب في هذه الحالة، ولكن في حقيقة الأمر أن جريمة النصب لاتقوم إلا إذا كان حامل البطاقة لا ينوي تجديدها مرة أخرى أو أنه قد أغلق حسابه في البنك، أما في غير هذه الحالات فقد جرى العمل على قيام البنك بإعطاء بطاقة جديدة للعميل بمجرد انتهاء صلاحية الأولى، واستمرار العلاقة بينه وبين البنك مصدر البطاقة يعد دليلاً على انتفاء القصد الجنائي منه.

ج- استخدام البطاقة الائتمانية على الرغم من إلغائها:

في هذا الشأن يقرر البعض أن المتهم يسأل في هذه الحالة عن جريمة النصب والحقيقة أنه على عكس الحالة السابقة، فإن مسؤولية المتهم لا تثير شكاً، فاستخدام البطاقة على الرغم من إلغائها يعد وسيلة احتيالية تتجه إلى إقناع المجني عليه بوجود ائتمان وهمي.

كذلك فإن سوء نيته لا يمكن إنكاره، علاوة على تحقق ركن التسليم، ويتمثل هنا بقيام البنك بسداد قيمة هذه الفواتير إلى التاجر، ولا يؤثر في قيام التسليم في هذه الحالة أن يكون قد تم الحصول عليه بطريقة غير مباشرة، وقد يقال إنه من الصعب اعتبار مصادر المتهم وسائل تدليس، فتقديم بطاقة ائتمان ملغية لا يعدو أن يكون كذبا مبرراً، ولكن على ذلك بأن تقديم البطاقة الملغية يعد في جميع الأحوال استعمالاً بصفة غير صحيحة، وهي أنه صاحب رصيد دائن في البنك.

ثانياً: من قبل الغير:

أ- استعمال بطاقة وفاء مزورة:

إذا قام شخص باستخدام بطاقة ائتمان مزورة وهو عالم بتزويرها فهل يسأل عن جريمة استعمال محرر مزور؟ وفقاً للرأي الراجح في القانون الفرنسي، فإن هذا الشخص يسأل عن جريمة استعمال محرر مزور، ولكن ذهب رأي في مصر إلى أن المتهم يسأل في هذه الحالة عن جريمة سرقة باستعمال مفتاح مصطنع، فالمال خرج من حيازة المجني عليه من غير رضائه، والبطاقة المزورة تعد من قبيل المفتاح المصطنع الذي نصت عليه المادة ٣١٧ من قانون العقوبات المصري، وما يؤكد ذلك أن هذه المادة لم تحدد المقصود بالمفتاح المصطنع.

ويعترض البعض على اعتبار هذا الفعل سرقة، فمن ناحية أولى نجد أن آلة التوزيع قد تمت برمجتها بحيث تقوم بتقديم النقود بمجرد إدخال البطاقة مقترناً بالرقم السري، وهذا يعني أن التسليم هنا كان إرادياً بواسطة البنك، ومن ناحية ثانية فإن البطاقة المزورة يصعب اعتبارها مفتاحاً مصطنعاً وفقاً لمفهوم المادة ٣١٧ الفقرة ٢ من قانون العقوبات المصري، فالمفتاح المصطنع وفقاً للرأي السائد فقهاً هو الذي يستخدم للدخول في المكان الذي سترتكب فيه السرقة، أما بطاقة الائتمان فليست أداة دخول في مكان الجريمة، وإنما هي أداة الجريمة.

ب- سرقة البطاقات الائتمانية:

تستلزم جريمة السرقة لقيامها توافر ثلاثة أركان: الركن المادي (الاختلاس)، ومحل الاختلاس، ويشترط فيه أن يكون مالاً منقولاً مملوكاً للغير، مع توفير القصد الجنائي الخاص (نية التملك).

فإذا قام الجاني الذي استولى على بطاقة الائتمان باستعمالها فعلاً، فإنه يعد كذلك وفقًا للقضاء الفرنسي مرتكباً لجريمة النصب، إذ قضى بأن قيام أحد الأشخاص بمحاولة الحصول على النقود عن طريق إدخال بطاقة ليست مملوكة له في إحدى آلات توزيع الأوراق النقدية تجعله مرتكباً لجريمة النصب، حتى ولو لم ينجح في ذلك.

ويبدو واضحاً في هذه الحالة أن المتهم لا يسأل فقط عن جريمة النصب وإنما يسأل أيضاً عن جريمة التزوير في المحررات، نظراً لقيامه بتزوير توقيع حامل البطاقة والموجود عليها بقيامه بتقليده على فاتورة بيع البضاعة التي يجب التوقيع عليها لإمكان القيام بعملية الخصم بعد ذلك.

ج- انتحال البطاقات الائتمانية والتوقيعات الإلكترونية:

تمكن مجرمو وقراصنة الكمبيوتر من تصنيع البطاقات الائتمانية بعد الحصول على أسماء وأرقام البطاقات الأصلية، فقد تمكن أفراد عصابة إجرامية من الاتصال ببعض حملة البطاقات والادعاء بأنهم من موظفي البنك مصدر البطاقة، ويأخذون بيانات من العملاء يتوصلون عن طريقها إلى سحب النقود دون حق، وقد يقومون في صورة أخرى بمحو بيانات البطاقة الأصلية المسروقة المنتهية صلاحيتها وتشفير بيانات جديدة على الشريط المغنط بالبطاقة ثم القيام بالسحب النقدي من أجهزة السحب الآلي.

كما أمكن لبعض اللصوص الدخول بطريق الغش والاحتيال أو التدليس على نظم المعلومات المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية لبعض الأشخاص، والاستيلاء على هذه التوقيعات واستعمالها في سحب النقود أو التعامل التجاري عبر الإنترنت، فطالما استطاع اللص الحصول على التوقيع الإلكتروني، فيمكنه إجراء جميع العمليات التجارية والمصرفية، فالتوقيع الإلكتروني يعد بمثابة مفتاح أو تصريح لإجراء هذه المعاملات.

وبالرغم من هذه الجرائم و السلبيات، لكنها لا تعتبر عقبة وأن القانون ليس عاجزاً عن مواجهتها ، بل على قدر أهمية التقنية وما أحدثته من اتصالات ووسائل دفع سهلة سريعة، يكون اهتمام الدولة ومشرعيها في إصدار القوانين التي تحد من هذه الجرائم (الغريب، ٢٠٠٥م، ٢٤٨).

٢-٨-٤ طرق التعدي على وسائل الدفع والنقود الإلكترونية:

هناك طرق يتم من خلالها التعدي على وسائل الدفع بهدف الاستيلاء على معلومات مالية شخصية مثل أرقام بطاقات الائتمان والاسم الموجود على البطاقة وتاريخ الاستحقاق من أجل استخدام هذه المعلومات في الاستيلاء على الأموال التي تخص صاحب البطاقة، حيث تتمثل هذه الطرق في الآتي:

١- محاكاة المواقع، وهو تقليد موقع web حقيقي وربما يختلف برقم واحد من أجل الحصول على معلومات بطاقة الائتمان أو سرقة عمل تجاري ويتم ذلك عن طريق تسجيل اسم موقع وهمي وثيق الشبه بموقع ناشر تجاري سليم قانونيًا وبعد ذلك يقوم موقع الويب غير القانوني بنسخ رسومات الموقع الحقيقي وأخذ بعض الوظائف بغرض تقليد هذا الموقع ثم يقدم نسخًا بسعرٍ مغرٍ لحث الناس على إرسال معلوماتهم الائتمانية ومنها بيانات بطاقة الدفع الإلكتروني وكذلك الرسائل الإلكترونية الخاصة بالموقع الأصلي مما يمكن الآخرين من الاطلاع عليها واستخدامها استخداماً غير مشروع (حجازي،٢٠٠٢م،١٣٣).

٢- التلصص على المعلومات، بهدف قراءة معلومات غير محمية في أثناء انتقالها عبر الشبكة للاطلاع عليها واستغلالها لصالحه، وأن عملية التلصص عملية سهلة خاصة مع استخدام برامج خاصة مصممة للمساعدة في اكتشاف أخطاء الشبكة تدعى برامج sniffing

ويستخدم المتلصصون المعلومات لحسابهم الشخصي أو يقومون ببيعها للشركات المنافسة أو للمجرمين الذين يستخدمونها في عمليات السرقة.

٣-تبديل المحتوى، وهي عملية يتم فيها إيقاف رقم الحساب المصرفي وتغييره إلى رقم آخر، حيث يعمل المتلصصون على استخدام هذا الرقم.

٤- الإنكار، ويتم ذلك من خلال القيام بالشراء والتبادل التجاري مع أي موقع لدار نشر على الإنترنت ثم إنكار هذه العملية التجارية أو حتى إنكار البدء فيها فقد يقوم أحد مستخدمي الإنترنت بطلب وعاء ما على خط ائتماني ثم يحوله إلى موقع آخر وعند تسلم الفاتورة ينكر المستخدم إصدار أمر بهذه الطلبية (سميس، ٢٠٠٠م، ٢٣٥).

٢-٨-٥ أمن الدفع الإلكتروني ووسائل الحماية:

إن مشكلة الأمن لنظم الدفع التقليدية معروفة جيداً وهي كالآتي:

- النقود يمكن تزييفها.
- التوقيعات يمكن تقليدها وتلفيقها.
- الشيكات يمكن ارتدادها.

أما نظم الدفع الإلكترونية فإن بها نفس المشكلات مثل النظم التقليدية وأكثر:

- الوثائق الرقمية يمكن نسخها بدقة وكثيراً وعشوائياً.
- التوقيعات الرقمية يمكن.إنتاجها بواسطة أي شخص يعرف المفتاح الخاص.
- هوية الدافع يمكن أن تصاحب مع كل تعامل دفع.

ومن الواضح أنه بدون إجراءات أمن إضافية، فإن التجارة الإلكترونية ذات الانتشار الواسع ليست قابلة للتطبيق، ونظام الدفع الإلكتروني المصمم جيداً يمكنه أن يعطي أمنًا أفضل من النظم التقليدية للدفع، بالإضافة لمرونة الاستعمال.

وعموماً ففي نظام الدفع الإلكتروني يمكن مواجهة ثلاثة أنواع من الأعداء:

- الأجانب الذين يتنصتون على خط الاتصالات ويسيئون استعمال البيانات المجمعة (مثل أرقام بطاقات الائتمان).
- المهاجمون النشطون الذين يرسلون رسائل ملفقة للمشاركين في نظام الدفع القانوني لغرض منع النظام من العمل أو لسرقة الأشياء المتبادلة (البضائع أو النقود).
- المشاركون في نظام الدفع غير الشرفاء الذين يحاولون الحصول على معلومات سرية، يمكنهم الاطلاع على هذه المعلومات الخاصة، مما يعد إساءة استعمال بيانات تعامل الدفع من أولئك الذين لهم الحق في أن يروا أو يستعملوا.

احتياجات الأمن الأساسية لنظم الدفع الإلكترونية والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- ترخيص دفع.
- تكامل دفع.
- توثيق دفع.
- خصوصية دفع.

- توثيق الدفع: يدل على أن كل الذين يدفعون وكذلك الذين يتم الدفع لهم يجب أن يبرهنوا على شخصية الدفع لهم، وإذا لم يكن مطلوبًا إغفال الاسم، فإنه يمكن استعمال إحدى آليات التوثيق لتحقيق هذا الطلب، وليس من الضروري أن يدل التوثيق على أن كينونة الدافع تكون مكشوفة أي معروفة، وإذا كان مطلوبًا إغفال الاسم، فإن بعض آليات التوثيق تكون مطلوبة.

- تكامل الدفع: يحتاج إلى بيانات تعامل الدفع، إذ لا يمكن أن تكون قابلة للتعديل بواسطة أشخاص ليس لهم الحق في ذلك، وبيانات تعامل الدفع تتضمن شخصية الدفع، وشخصية المستفيد ومحتوى الشراء، والكمية، ومن المحتمل معلومات أخرى، لهذا الغرض فإن آلية تكامل من مجال أمن المعلومات قد تستعمل.

- توكيل الدفع: يؤكد أنه لا يمكن أخذ نقود من حساب عميل أو بطاقة ذكية بدون موافقة محددة، فهو يعني أيضاً أن كمية المسموح به صراحة يمكن سحبها بواسطة الشخص المسموح له فقط، هذا المطلب يرجع لتحكم الوصول، وهو أخذ خدمات الأمن.

- خصوصية الدفع: تغطي خصوصية واحدة أو أكثر لبيانات تعامل الدفع، وفي أبسط الحالات يمكن الوصول لذلك باستعمال واحدة من آليات خصوصية الاتصالات، وفي بعض الحالات، أن المطلوب من كل قطعة من بيانات التعامل أن تظل سرية عن مختلف المشاركين في نظام الدفع، وتلك المتطلبات يمكن تحقيقها بآلية أمن دفع محددة ومجهزة خصيصاً (حسين، ٢٠٠١م، ٣١).

٢- ٨-٦ وسائل الحماية:

أولاً: تقنية تأمين البيانات (SSL): Secure Socket Layer

أحد أنواع التقنيات المستخدمة في تشفير مجموعة المعلومات التي تنقل عبر الإنترنت بحيث تقتصر إمكانية إعادة المحتوى على المرسل والمستقبل فقط ويستخدم مع تكنولوجيات التشفير نظام الشهادات الموثقة الذي ينفذه طرف ثالث لتأكيد أن العميل الحقيقي هو الذي يتعامل مع الموقع وبذلك يتم من خلال الجمع بين هاتين الوسيلتين ضمان سرية المعاملات التجارية وعقد عمليات بيع آمنة، وقد تقوم إحدى دور النشر بإنشاء موقع لها باستخدام جهاز خدمة آمن Secure Server يتفق إلى سريانه على رموز حسابيه شفرية ومفاتيح تشفير خاصة تستخدم تقنية تأمين البيانات في تفكيك وإعادة جمعها ويزود كل مستخدم أو عميل بمفتاحين للتشفير أحدهما خاص والآخر عام ومن ثم حينما يرغب أحد الأطراف في إرسال معلومات مشفرة يستخدم الطرف الثاني مفتاح التشفير العام لإتمام عملية الاتصال لذا لا يمكن قراءة أية رسالة مشفرة إلا بعد مطابقة المفتاحين العام والخاص معاً.

ثانياً: شهادات التوثيق:

لا يوجد ضمانات بوجود الشركة صاحبة الموقع التي يزودها العميل بالمعلومات عن بطاقته الائتمانية مما يقتضي وجود خدمة محايدة تتضمن هذه الموثوقية والتي تعرف بشهادات التوثيق أو شهادات التعريف الرقمية وهي ملفات مشفرة تخزن داخل جهاز خدمة الويب (web) الذي يستخدمه العميل وتسجل عادة بطرف ثالث، حيث تتشاور هذه الملفات مع برنامج التصفح الذي يستخدمه العميل للتأكد من أن الموقع الذي دخله هو الموقع الصحيح كما يمكن استخدام هذه التقنية للتأكد من هوية مستخدمي الشبكة سواءً أكان من الداخل أم من الخارج **(شاهين، ٢٠٠٠م، ١٤٤)**.

٢-٩ الآثار الاقتصادية للنقود الإلكترونية:

١- أثر النقود الإلكترونية على الاستهلاك:

من المتوقع أن يزيد حجم الاستهلاك نتيجة لانتشار النقود الإلكترونية بديلاً للنقود التقليدية، وينبع هذا من انخفاض نفقات تحويل النقود الإلكترونية مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات.

فمن ناحية، سوف تجعل النقود الإلكترونية إبرام الصفقات أقل تكلفة باعتبار أن نفقة تحويل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت هي أقل بكثير من تحويل ثمن الصفقات من خلال النظام المصرفي المعتاد.

من ناحية أخرى، فإن استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع من شأنه أن يشجع على زيادة توزيع بعض السلع التي يسهل شحنها مباشرة عبر الإنترنت مثل البرامج الموسيقية والأدبية وبرامج الكمبيوتر، وسوف يشجع هذا على زيادة الاستهلاك.

٢- أثر النقود الإلكترونية على الاستثمار والعمالة:

سوف تفتح النقود الإلكترونية آفاقاً ومجالات متعددة للاستثمار، فقد تساعد أولاً على تأسيس كثير من المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية وذلك بالطبع في حالة ما إذا عهد إلى الشركات الخاصة بأمر إصدار هذه النقود، ومما لا شك فيه أن هذا سوف يساعد على شدة المنافسة بين هذه الشركات مما يدفعها إلى تحسين خدمات النقود الإلكترونية وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها.

من ناحية أخرى، فإنه من المتوقع أن يزيد حجم الاستثمار في مجالات الصناعات الإلكترونية وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحاسبات

الشخصية، وذلك لتوفير الوسيلة التي يتم من خلالها استخدام النقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

٣- النقود الإلكترونية وسعر الصرف:

من المحتمل أن تؤثر النقود الإلكترونية على سوق الصرف وتزيد من عدم استقراره، وذلك باعتبار أن النقود الإلكترونية مؤشر تقريبي للعملة التقليدية فعلى سبيل المثال، من المتصور أن يقوم مواطن أمريكي بشراء سلعة عبر شبكة الإنترنت من تاجر فرنسي، وفي هذه الحالة يتعين على المشتري أن يدفع ثمن السلعة بالعملة الأوربية الموحدة (اليورو)، الأمر الذي سوف يدفعه إلى تغيير نقوده الإلكترونية بالدولار إلى نقود إلكترونية باليورو للوفاء بثمن السلعة المشتراة، مما يستدعي وجود سوق صرف إلكتروني.

٤- أثر النقود الإلكترونية على معدل التضخم :

إن من أهم النتائج المترتبة على منح سلطة إصدار أوراق البنكنوت إلى جهة واحدة هي البنك المركزي هي السيطرة على حجم النقود الموجودة في السوق والتي من شأن زيادتها عن حد معين وعدم توازنها مع حجم السلع والخدمات المنتجة أن يزيد من معدل التضخم في حالة زيادة عرض النقود عن حجم السلع والخدمات المنتجة، وعلى النقيض من ذلك، فقد تحدث أزمة سيولة في حالة انخفاض حجم النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات ومن هنا فإن البنك المركزي يستطيع أن يوجد حلولاً لهذه المشكلة من خلال سياسة نقدية محكمة (الشافعي، ٢٠٠٣م، ١٦٠).

٢ - ١٠ الدراسات السابقة:

نظراً لحداثة موضوع النقود الإلكترونية، فإنه لا يتوافر في المكتبة العربية إلا كتابات قليلة حول هذا الموضوع، وسوف يقوم الباحث

باستعراض المتوفر من تلك الكتابات والدراسات، وتجدر الإشارة مبدئياً إلى أن معظم الدراسات لم تهتم بدراسة تأثير النقود الإلكترونية على سوق التسويق في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت سواءً في المملكة العربية السعودية أو عموم الوطن العربي، ويمكن تقسيم مراجع الدراسة إلى نوعين من الدراسات : **دراسات مباشرة** و **دراسات غير مباشرة**، وهي كالآتي:

أولاً: الدراسات المباشرة:

- في دراسة (سفر، ٢٠٠٨م) عن أنظمة الدفع الإلكترونية أشار إلى أن البنوك التجارية ساهمت في اتساع الاستخدام الحقيقي للبطاقات البلاستيكية فأصدرت لعملائها البطاقات المتنوعة؛ لتسهيل شراء احتياجاتهم اليومية ولاسيما خلال تجوالهم في الخارج وهذه البطاقات تعد أداة سهلة؛ لأنها أسهل من كتابة الشيك وأكثر أماناً من حمل مبالغ نقدية بعملات مختلفة، خاصة عندما يكون العميل خارج دولته، وقد أشار سفر في كتابه إلى وسائل الدفع الإلكترونية مثل السند الإلكتروني ومفهومه وأنواعه ومقارنة بينه وبين السند الورقي ثم استعرض الإطار القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية والتقليدية ووظائف النقود الإلكترونية أو الرقمية وأنواعها وخصائصها وطبيعتها ومزاياها وتصنيفها وتعريف البطاقة المصرفية وأنواعها ونظام النقود الإلكترونية.

- وفي دراسة (شافي، ٢٠٠٧م) عن المصارف و النقود الإلكترونية أشار إلى أن عالمنا في الوقت الحالي يشهد تطورات كثيرة وقد أصبحت أغلبية الالتزامات والعقود والمعاملات تعتمد على الوسائل الإلكترونية وظهر ما يعرف بالتجارة الإلكترونية وما يتبعها من عمليات مصرفية إلكترونية وأصبحت الإنترنت

هي قوام العمل المصرفي الإلكتروني، لكن انتشار العمليات والخدمات المصرفية تعترضه عقبات كثيرة تتمثل في عدم نضوج واكتمال البنية القانونية ونقص الموارد البشرية الكافية للقيام بتلك الخدمات فضلاً عن ابتكار وسائل جرمية حديثة تهدد هذه الصناعة، وقد تناول المؤلف الإثبات الإلكتروني ومفهومه والتوقيع الإلكتروني والمصارف الإلكترونية والنقود الإلكترونية ومراحل استعمالها وتعريفها ومزاياها ومخاطر استخدامها وطبيعتها وإشكاليات استخدامها.

- وفي دراسة (**الجنبيهي، منير وممدوح، ٢٠٠٥م**) تناول المؤلفان مقدمة عن تاريخ الإنترنت ومستقبلها وانتشار النقود البلاستيكية وتعريفها وآلية عملها والنقود الإلكترونية البرمجية والصكوك الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والمحفظة الإلكترونية ومزايا النقود الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية وكيفية عملها ومنافعها والبنوك الإلكترونية وكيفية عملها ومزاياها ومخاطرها ثم البطاقات الذكية والنقد الرقمي كما تناولا أيضًا الضوابط الرقمية للعمليات المصرفية الإلكترونية، كما تناولا النقود الإلكترونية كإحدى الوسائل الجديدة التي تحل محل النقود الورقية العادية التي أصبح استخدامها صعباً في ظل التقدم التقني الذي يعيشه العالم وقد تناول المؤلفان شبكة الإنترنت باعتبارها إحدى أهم الأسس التي يرتكز عليها التقدم التقني والعصر الحالي ثم التعرض لموضوع النقود الإلكترونية وأنواعها وآلية عملها وأنواعها من صكوك إلكترونية وشيكات إلكترونية ومحافظ إلكترونية، وأخيراً القانون النموذجي الخاص بالتجارة الإلكترونية والذي وضعته الأمم المتحدة باعتباره القانون الأهم في تقنين عمليات التجارة الإلكترونية.

ثانياً: الدراسات غير المباشرة:

- في مقالة (علي، ٢٠٠٣م) عن البنك المحمول والنقود الإلكترونية، أشار فيها إلى معنى البنك المحمول الذي يعني بالبنك الذي يقع في الفضاء الفسيح بين المجرات السماوية وعلى أحد الأقمار الصناعية للاتصالات وقد أدى هذا النوع من البنوك إلى تغيير المفهوم التقليدي للبنك وكذلك نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك وطريقة تقديمها، كما أصبح البنك المحمول لا يستخدم النقود التقليدية أو النقود البلاستيكية وإنما يستخدم نوعاً جديداً من النقود يعرف بالنقود الإلكترونية والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة ولكنها تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتخزن في مكان أمين جداً على الهاردسك لجهاز الكمبيوتر للعميل يعرف بالمحفظة الإلكترونية ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في إتمام عمليات الشراء والبيع والتحويل وخلافه، كما شرح شلبي كيفية عمل البنك المحول ومزايا ومخاطر هذا النوع من البنوك. أما دراستنا فإنها تتعلق بمدى استخدام هذه النقود الإلكترونية في مجال تخصص المكتبات ومواقع دور النشر التجارية.

- وفي مقال (عبدالحافظ، ٢٠٠٠م) عن النقد الرقمي في عصر العولمة قدم تعريفاً للنقود الإلكترونية بأنها عبارة عن بتات[(١)] إلكترونية مخزنة في ذاكرة كمبيوترية من الممكن تداولها وتحويلها بسرعة الضوء، وعلى الرغم من ذلك فليس لها شكل محسوس على الإطلاق فهي لا توجد إلا في عالم سريع الزوال من الرقاقات الإلكترونية الألياف، كما تناول في

(١) من المعروف أن الحاسب يتعامل مع مايسمى الإشارات الإلكترونية، والإشارة الإلكترونية تسمى (بتًا) Bit وهي إما (١) أو (٠) وكل بيانات الحاسب مختزنة على هذه الهيئة (١ أو صفر) وهي أصغر وحدة قياس للمعلومات يستخدمها الحاسب، ولو جمعت ثمانية بتات لتكوّن لديك Byte.

دراسته مدى استخدام النقود الإلكترونية وأمنها، بينما تقتصر دراستنا هذه على مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية في المملكة العربية السعودية.

- وفي دراسة (الصيرفي، ٢٠٠٦م) عن الإدارة الإلكترونية تناول المؤلف مفهوم النقود الإلكترونية وذكر بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادلات العملات التقليدية، بمعنى أنها مخزن إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل أداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة، كما تناول خصائص النقود الإلكترونية وطبيعتها وأنواعها ووسائلها وضوابط إصدارها والجهات المصدرة للنقود الإلكترونية والمخاطر الأمنية والقانونية للنقود الإلكترونية والعوامل المؤثرة في انتشارها ومزاياها وعيوبها ومشكلاتها، أما دراستنا فترتبط بمدى استخدامها من قبل المكتبات ودور النشر التجارية في المملكة العربية السعودية وذلك في عمليات الشراء وتطبيق ما سبق في مجال المكتبات والمعلومات.

- وفي دراسة (برهم، ٢٠٠٥م) عن أحكام التجارة الإلكترونية تناولت الدراسة في الفصل الثاني دفع الثمن بالبطاقات الائتمانية (بطاقات الدفع الإلكتروني) وأنواعها ومزاياها وبطاقة السحب الآلي وبطاقة ضمان الشيك وبطاقات الوفاء، والعلاقة القانونية التي تنشأ عن بطاقات الدفع الإلكتروني والعلاقة القانونية بين مصدر البطاقة والتاجر، وإساءة استخدام البطاقات الائتمانية من جانب حاملها وانتهاء مدة صلاحيتها واستخدامها من قبل التاجر، ثم تناولت الدراسة الدفع الإلكتروني والدفع بالنقود

الإلكترونية ومزاياه والدفع بواسطة المحفظة الإلكترونية والدفع بالاستعانة بوسيط والشيكات الإلكترونية وطرق التعدي على وسائل الدفع ووسائل الحماية، وينطبق عليها ماينطبق على ماسبقها من الدراسات الأخرى، إذ أنها تُعنى بالجوانب النظرية العامة.

- وفي دراسة (الغريب، ٢٠٠٥م) عن التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات تناول الكاتب تطبيقات التوقيع الإلكتروني والشيكات الصادرة عن الحاسب الآلي وبطاقات الصرف الآلي، والنقود الإلكترونية وبطاقة الائتمان والتعاقد عن بعد، ثم حجية التوقيع الإلكتروني من خلال مشكلات التوقيع الإلكتروني في التطبيق والاعتراف وإساءة استخدام بطاقات الائتمان من صاحبها ومن قبل الآخر وسرقة البطاقات الائتمانية وموقف القضاء والتشريعات و قانون التجارة الدولية من التوقيع الإلكتروني.

- وفي دراسة (الشدي، ٢٠٠٦م) عن طرق حماية التجارة الإلكترونية تناول الباحث طرق حماية التجارة الإلكترونية عند إبرام العقد من خلال استعراض مفهوم الدفع الإلكتروني والمخالفات الصادرة عند استخدام أداة الدفع الإلكتروني وطرق حماية وسيلة الدفع الإلكتروني وأثر حماية الدفع الإلكتروني على التجارة الإلكترونية.

- وفي دراسة (الشريف، ٢٠٠٣م) عن الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية تناول الباحث إلقاء الضوء على التوجهات الحديثة في مجال الإدارة العامة وهي الحكومة الإلكترونية والبحث عن مفاهيم هذه الحكومة لدى مسؤولي موظفي الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية والتعرف إلى مدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في الأجهزة الحكومية المركزية في المملكة وما المعوقات التي تحد من تطبيق

الحكومات الإلكترونية في المملكة ثم تقديم التوصيات التي تشجع المسؤولين والموظفين على الاستمرار في تطبيقات الحكومة الإلكترونية واستمرارها.

- وفي دراسة (الأباصيري، ٢٠٠٢م) عن عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت تناول الكاتب خصائص النقود الإلكترونية والدفع الإلكتروني من حيث الطبيعة ومن حيث الجهة التي تقوم على خدمة الدفع الإلكتروني ووسائل الأمان الفنية وأنواع الدفع الإلكتروني.

- وفي دراسة (حسين، ٢٠٠١م) عن التجارة الإلكترونية و تأمينها تناول المؤلف ظهور التجارة الإلكترونية التي تتم عبر الحاسب الآلي وتستغل شبكة الإنترنت، ونظم الدفع الإلكتروني والتي تشير إلى تبادل النقود للبضائع والخدمات والتي قد تكون بضائع طبيعية مثل الكتب أو الأقراص المدمجة أو بضائع إلكترونية مثل الوثائق الإلكترونية أو الصور أو الموسيقى، والدفع باستخدام بطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية والشيك الإلكتروني والحافظة الإلكترونية والبطاقات الذكية ثم تناول أيضاً أمن الدفع الإلكتروني.

- وفي دراسة (طه وبندق، ٢٠٠٥م) عن الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة تناول المؤلفان تعريف الأوراق التجارية وخصائصها وأنواعها ووظائفها ثم تناولا تعريف الكمبيالة وشروطها وتداولها وتظهيرها وكتابتها وضماناتها والوفاء بها ثم تناولا السند الإذني وإنشاءه وتداوله وضماناته ثم الشيك و إنشاءه وشروطه الشكلية وكتابته وبياناته وتظهيره ثم في الباب الرابع تناولا النظرية العامة للأوراق التجارية وأخيراً في الباب الخامس تناولا وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة من خلال تعريف بيئة الدفع الإلكترونية والتي تتضمن التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية

ومزاياها ومخاطرها، كما تناولا مشكلات الدفع الإلكترونية التي تعوق تقدم وانطلاق التجارة الإلكترونية ومنها مشكلات نفسية للمتعاملين ومشكلات تشريعية الخاصة بوضع تنظيم قانوني ملائم للتجارة الإلكترونية، ثم مشكلات عدم الأمان المعلوماتي لاعتمادها على الإنترنت التي تواجه مخاطر تقليدية مثل الفيروسات والقرصنة، كما تناولا أهم وسائل الدفع الإلكتروني مثل الكمبيالة الإلكترونية والشيك الإلكتروني والبطاقات الائتمانية.

- وفي دراسة (زريقات، ٢٠٠٧م) عن عقود التجارة الإلكترونية: عقد البيع عبر الإنترنت: تناول المؤلف في كتابه في الفصل التمهيدي عن مفهوم الإنترنت والتعاقد الشبكي من خلال مفهوم ونشأة وعمل شبكة الإنترنت وتطورها وبروتوكولاتها وأجزائها وكيفية عملها ونظام عناوين المواقع ثم تناول تعريف عقد البيع عبر الإنترنت وتمييزه عن غيره من العقود وفي الباب الثاني تناول المؤلف إبرام العقد وصحته والتراضي ومفهومه والإيجاب والعرض الإلكتروني عبر الإنترنت والقبول ومفهومه ثم صحة عقد البيع عبر الإنترنت وإثبات العقد وتنفيذه والتوقيع الإلكتروني وتنفيذ العقد المبرم عبر الإنترنت وتنفيذه وحماية المتعاقد وضمن هذا الجزء من موضوعات الكتاب تناول التزامات المشتري عبر الإنترنت من خلال التزامه بدفع الثمن والذي يكون عن طريق البطاقات الائتمانية والمصرفية ومن خلال النقود الإلكترونية أو بواسطة محفظة نقود إلكترونية، وحماية المشتري عبر الإنترنت من خلال الضمانات التقليدية.

- وفي دراسة (الشهاوي، ٢٠٠٥م) عن قانون التوقيع الإلكتروني ولائحته التنفيذية والتجارة الإلكترونية في التشريع المصري والعربي والأجنبي تناول

المؤلف في كتابه وسائل الدفع الإلكتروني وتقسيم النقود إلى نقود بلاستيكية مثل بطاقات الائتمان والتجارة الإلكترونية وطرق تأمينها ومميزات بطاقة شبكة الإنترنت ومسميات النقود الإلكترونية وأنواع النقود الرقمية وأنظمة المدفوعات الصغيرة والبطاقات الذكية وماهيتها والشيكات الإلكترونية وكيفية استخدامها كوسيلة للدفع والمحفظة الإلكترونية والدفع عبر التليفون المحمول.

- وفي دراسة (السهلي، ٢٠٠٧م) عن مواقع الناشرين العرب التجاريين على الإنترنت، واقعها و دورها في عملية التزويد في مكتبات مدينة الرياض، حيث قام الباحث بمقارنة مواقع الناشرين العرب التجاريين على الإنترنت بمواقع الناشرين التجاريين الأجانب على الإنترنت لمساعدة مشرفي وموظفي أقسام التزويد في المكتبات للتعرف إلى أبرز مواقع الناشرين العرب التجاريين على الإنترنت والتي تمكنهم من الاستفادة في دعم مكتباتهم وتنمية مواردها من أوعية المعلومات المتعددة، وقد حدد الباحث مجتمع الدراسة على أنه جميع العاملين من موظفين و مشرفين الذين يتعاملون مع الإنترنت في أقسام التزويد بالمكتبات عينة الدراسة، كما ركزت الدراسة على أهم مواقع الناشرين العرب التجاريين في الدول العربية من حيث تعاملها مع المكتبات السعودية، وانتهت الدراسة إلى ضرورة تفعيل استخدام الإنترنت بشكل أكبر وأعمق من جانب المكتبات والناشرين العرب التجاريين وأن يؤسسوا مواقع لهم على الإنترنت على أساس قوي بحيث يستفيدون من تجارب الذين سبقوهم وتكون مدعومة بكل الإمكانات، كما أوصت الدراسة بتحرير إجراءات الشراء بحيث يتم تخصيص ميزانية مالية للشراء عن طريق مواقع الناشرين العرب التجاريين على الإنترنت

وتكون مدعومة بحساب مصرفي للمكتبة يمكنها من استخدام البطاقة الائتمانية في التعامل مع مواقع الناشرين العرب التجاريين على الإنترنت.

- في دراسة (Schilling) عن النقود الإلكترونية عام ١٩٩٩م مستقبل النقود الورقية واستبدالها بالنقود الإلكترونية من خلال تحليل العمليات البنكية التي تتم عن طريق استخدام الحاسب الآلي والذي سوف يطغى على استبدال شكل العملات الورقية وتحويلها إلى شكل إلكتروني، كما تناول في دراسته الأشكال المختلفة لأنظمة تحويل الاعتمادات المالية إلكترونيًا بالنظر إلى استخدام النقود الإلكترونية.

الفصل الثالث



منهج البحث وإجراءات الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الدراسة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة، وتفصيلاً لمحدداتها الموضوعية والبشرية والزمنية والمكانية، بالإضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة، والأدوات التي تم استخدامها لجمع بيانات الدراسة، ثم إيجازاً لإجراءات تطبيق الجانب الميداني منها، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة، وذلك حسب التفصيل الآتي:

٣-١ منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها للوقوف على مدى فاعلية النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات وآخرون، ٢٠٠١م، ص٨٧).

كما لا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يُبنى عليها التصور المقترح (العساف، ١٩٨٩م، ص ١٨٦).

كذلك استعان الباحث بمصادر بحثية كثيرة من أهمها: المراجع والدوريات العامة والمتخصصة، والرسائل والأبحاث العلمية، ومواقع دور النشر التجارية على الإنترنت، وخبرة الباحث في مجال عمله باعتباره مشرفاً على إدارة تنمية المجموعات بمكتبة الملك فهد الوطنية.

٣-٢ مجتمع الدراسة وعينتها:

بناءً على أهداف الدراسة وتساؤلاتها، فقد تحدد مجتمع الدراسة على أنه المسؤولون عن جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية والتي ظهرت خلال فترة توزيع الاستبانة واستعادتها بعد التقصي والسؤال والمتابعة، حيث بدأت الدراسة مع بدء العام الهجري ١٤٢٨هـ الموافق بداية العام الميلادي ٢٠٠٧م، وكانت فترة توزيع الاستبانة واستعادتها ثلاثة أشهر: هي الفترة من ٩ / ٣ / ١٤٢٩هـ إلى ٩ / ٦ / ١٤٢٩هـ) الموافق ١٧/ ٣/٢٠٠٨م وحتى ١٣/ ٦/ ٢٠٠٨م، كما كانت العينة متعمدة، حيث تم التعرف إلى تلك المواقع من خلال الآتي:

١- البحث عن طريق محركات البحث المعروفة مثل: Google , Yahoo , AltaVista , HotBot , Ayna.

٢- متابعة قوائم الناشرين الورقية الصادرة عن دور الناشرين التجاريين في المملكة العربية السعودية، حيث إن بعض تلك الدور يدرج رابط موقعه الإلكتروني ضمنها.

٣- البحث داخل الكتب الصادرة عن دور الناشرين التجاريين في المملكة العربية السعودية، حيث إن البعض منها يدرج رابط موقعه داخلها.

٤- البحث داخل مواقع خصصت كأدلة لكثير من مواقع دور النشر على الإنترنت في المملكة العربية السعودية وغيرها سواء كانت دور نشر تجارية أو غير تجارية أو مواقع مكتبات حكومية أو شبه حكومية.

٥- البحث في " دليل الناشرين السعوديين " وهو كتاب عبارة عن دليل لجميع مكتبات ودور النشر في المملكة العربية السعودية بكل تخصصاتها واتجاهاتها والذي تم إعداده من قِبل مكتبة الملك فهد الوطنية.

وقد توصل الباحث إلى عدد من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية بلغ عددها (٥٠) موقعًا[1]، تم اعتبارها عينة البحث المتعمدة، ثم قام الباحث بعد ذلك بتوزيع (٥٠) استبانه على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال البريد الإلكتروني لكل دار نشر على الإنترنت أو من خلال الـ outlook أو من خلال تسليمها يدوياً للقائمين عليها والمسؤولين عن تلك المواقع، وقد كان أكثر المتفاعلين مع هذه الاستبانة هم ممن تسلموها يدوياً، إلا أن الباحث لم يتمكن من استعادتها كلها، وما تم استعادته كان (٣٧) استبانة صالحة للتحليل ومكتملة البيانات أي بنسبة (٧٤٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وتعد هذه النسبة من نسب الردود الجيدة في العلوم السلوكية (القحطاني وآخرون، ٢٠٠٠م، ٣٠٤).

وبذلك اعتبر الباحث أن الاستبانات المستعادة تمثل مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية التي سوف تخضع للتحليل، ثم باستخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية المناسبة سوف يتمكن الباحث من تعميم النتائج على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية.

(١) عند البحث عن مواقع دور النشر التجارية تعرف الباحث إلى كثير من أسماء دور النشر التجارية خلال فترة البحث المذكورة ولكن للأسف لا يوجد لمعظمها مواقع على الإنترنت مما دفع الباحث لاستبعادها من الدراسة.

والجدول رقم (٣-١) يبين توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب اسم الموقع الإلكتروني وعنوانه والموقع الجغرافي له وتاريخ إنشاء الموقع وتخصصه:

الجدول رقم (٣-١): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب اسم الموقع الإلكتروني وعنوانه والموقع الجغرافي له وتاريخ إنشاء الموقع وتخصصه

اسم الموقع	العنوان الإلكتروني للموقع	الموقع الجغرافي	تاريخ إنشاء الموقع	تخصص الموقع
مؤسسة دار الهدى للنشر والتوزيع	www.daralhoda.net	الرياض	غير معروف	كتب عامة
دار عالم الكتب	www.alamalkutub.net	الرياض	غير معروف	كتب عامة
دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع	www.dar-atlas.com	الرياض	٢٠٠١م	كتب عامة
دار الحضارة للنشر والتوزيع	www.daralhadarah.com	الرياض	٢٠٠٧م	كتب عامة
مكتبة العبيكان	www.obeicanbooks.com	الرياض	٢٠٠١م	كتب عامة
الدار العربية للطباعة والنشر	www.apph.com.sa	الرياض	٢٠٠٦م	كتب عامة
دار الوطن العربي	www.daralwatanalarabi.com	الرياض	٢٠٠٤م	كتب الأطفال ومواد سمعية
دار المؤيد	www.almaayyad.com	الرياض	غير معروف	كتب عامة
دار المفردات	www.almufradat.com	الرياض	غير معروف	كتب تربوية

اسم الموقع	العنوان الإلكتروني للموقع	الموقع الجغرافي	تاريخ إنشاء الموقع	تخصص الموقع
دار التوحيد للنشر والتوزيع	www.attawheed.pub.sa	الرياض	غير معروف	كتب إسلامية
دار نفائس العلوم للنشر والتوزيع	www.nafaesalulowm.com	الرياض	٢٠٠٧م	كتب عامة
دار الزهراء	www.DAR-ZAHRAA.Outbook.com	الرياض	٢٠٠٧م	كتب عامة
دار القاسم للنشر والتوزيع	www.dar-alqassem.com	الرياض	٢٠٠٤م	كتب إسلامية
مكتبة جرير	www.jarirbookstore.com	الرياض	٢٠٠٤م	كتب عامة
مدار الوطن	www.madar-alwatan.com	الرياض	غير معروف	كتب إسلامية
مكتبة الرشد	www.rushd.com	الرياض	٢٠٠٢م	كتب عامة
دار طويق	www.dartwaig.com	الرياض	غير معروف	كتب عامة
الدار السعودية للنشر والتوزيع	www.spdh-sa.com	الرياض	غير معروف	كتب عامة
دار المسلم	www.dar-almuslim.com	الرياض	غير معروف	كتب إسلامية
دار المحدث للنشر والتوزيع	www.dar-almohadith.com	الرياض	٢٠٠٥م	كتب إسلامية
مكتبة الكتاب العربي	www.arab-book.com	الرياض	٢٠٠٤م	كتب عامة
دار الجداول	www.aljadawel.com	الرياض	٢٠٠٦م	كتب أطفال ومواد سمعية

اسم الموقع	العنوان الإلكتروني للموقع	الموقع الجغرافي	تاريخ إنشاء الموقع	تخصص الموقع
مكتبة المريخ	www.mars-house.com	الرياض	غير معروف	كتب عامة
شركة الشواف العالمية	www.shawaf.net	الرياض	٢٠٠٧م	كتب عامة
مكتبة القانون والاقتصاد	www.yofoz.com	الرياض	غير معروف	كتب القانون والاقتصاد
دار ابن الجوزي	www.aljawzi.com	الدمام	غير معروف	كتب إسلامية
دار الزمان	www.daralzaman.com	المدينة	٢٠٠٦م	كتب عامة
مكتبات خوارزم العلمية	www.khawarizm.com	جدة	غير معروف	كتب تربوية
سنا للإنتاج والنشر والتوزيع	www.sanaco.info	غير محدد	٢٠٠٤م	كتب أطفال ومواد سمعية
دار المنهاج للنشر والتوزيع	www.alminhaj.com	جدة	غير معروف	كتب إسلامية
دار الطرفين للنشر والتوزيع	www.tarafen.com	الطائف	٢٠٠٧م	كتب إسلامية
مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع	www.darhafiz.com	جدة	٢٠٠٥م	كتب عامة
دار الأندلس للنشر والتوزيع	www.daralandlus.com	حائل	٢٠٠٧م	كتب عامة
غراس للنشر والتوزيع	www.gbs4.com	غير محدد	٢٠٠٧م	كتب عامة

تخصص الموقع	تاريخ إنشاء الموقع	الموقع الجغرافي	العنوان الإلكتروني للموقع	اسم الموقع
كتب تربوية	غير معروف	الرياض	www.sawlatia.com	الدار الصولتية للتربية
كتب عامة	٢٠٠٦م	الرياض	WWW.ALKHEREEGYBOOKSTORE.COM	مكتبة الخريجي
كتب عامة	٢٠٠٨م	الرياض	www.altadmoria.com	دار التدمرية للنشر والتوزيع

ويتضح من الجدول السابق مجموعة من الخصائص الأولية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، وهي كالآتي:

١- المواقع الجغرافية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

يتضح من الجدول (٣-٢) والرسم البياني (٣-١) أن أكثر المواقع الجغرافية التي تمثلها مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية هي مدينة **(الرياض)**، إذ يمثل هذه المدينة (٢٨) موقعاً بنسبة (٧٥.٧٪) من إجمالي عدد المواقع الجغرافية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، يليها مدينة **(جدة)** إذ يمثل هذه المدينة (٣) مواقع بنسبة (٨.١٪) من إجمالي عدد المواقع الجغرافية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، ثم يليها (موقعان) لم يتم تحديد موقعهما الجغرافي بنسبة (٥.٤٪) من إجمالي عدد المواقع الجغرافية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل

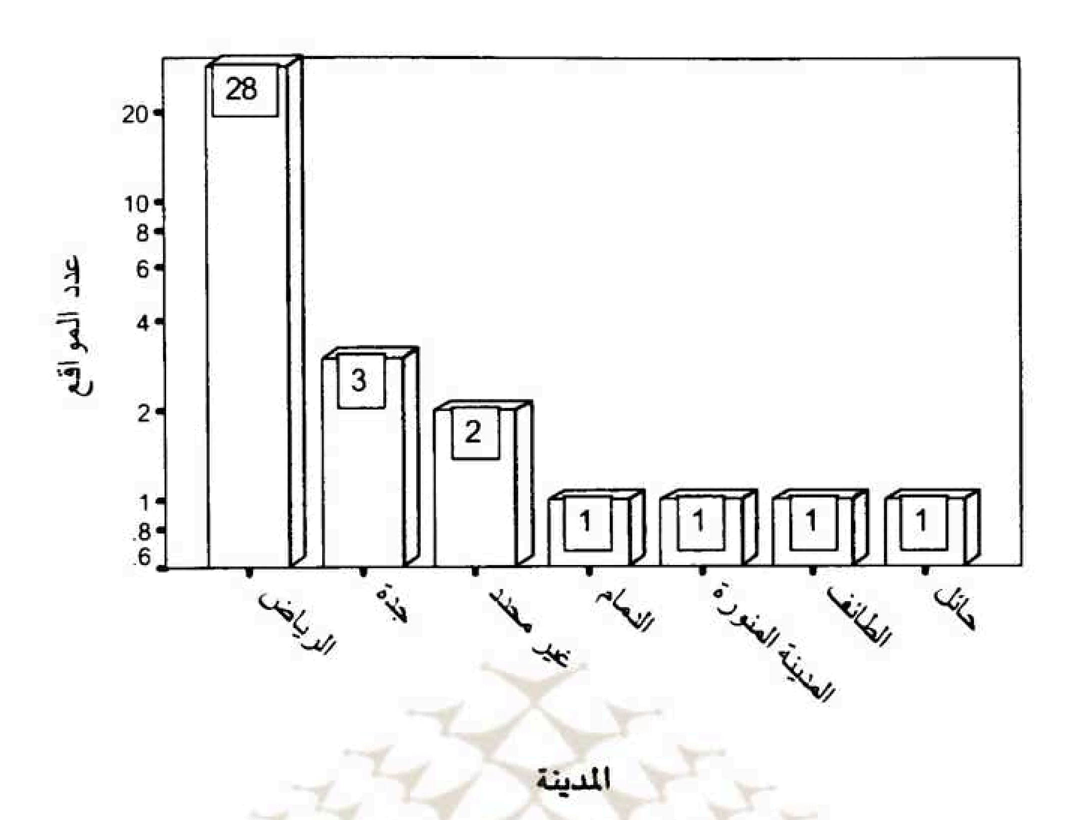
الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها(٣٧) موقعاً، ثم يأتي بعد ذلك المدن التالية **(حائل، الدمام، الطائف، والمدينة المنورة)**، حيث يمثل هذه المدن (موقع واحد) لكل منها على حدة بنسبة (٢,٧٪) وذلك من إجمالي عدد المواقع الجغرافية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

وبذلك يتبين أن أكثر المدن تمثيلاً في عينة الدراسة هي مدينة **(الرياض)** إذ يمثلها (٢٨) موقعاً بنسبة (٧٥,٧٪) من إجمالي عدد المواقع الممثلة لعينة الدراسة والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

كما يتبين أن أقلها تمثيلاً في عينة الدراسة هي مدن **(حائل، الدمام، الطائف، والمدينة المنورة)** إذ يمثل كل مدينة على حدة موقع واحد وبنسبة (٢,٧٪) من إجمالي عدد المواقع الممثلة لعينة الدراسة والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

الجدول رقم (٣-٢): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب الموقع الجغرافي لها

المدينة	عدد المواقع (التكرارات)	النسبة المئوية ٪
الرياض	٢٨	٪٧٥,٧
جدة	٣	٪٨,١
المدينة المنورة	١	٪٢,٧
الدمام	١	٪٢,٧
الطائف	١	٪٢,٧
حائل	١	٪٢,٧
غير محدد	٢	٪٥,٤
المجموع	**٣٧**	**٪١٠٠,٠٠**



الشكل رقم (٣-١): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب الموقع الجغرافي لها

٢- تاريخ إنشاء مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

يتضح من الجدول رقم (٣-٣) والشكل البياني رقم (٣-٢) أن هناك (٧) مواقع بنسبة (١٨.٩٪) كان تاريخ إنشاء مواقعها على الإنترنت (٢٠٠٧م) وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، يليها (٥) مواقع بنسبة (١٣.٥٪) كان تاريخ إنشاء مواقعها على الإنترنت (٢٠٠٤م) من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، ثم يليها (٤) مواقع بنسبة (١٠.٨٪) كان تاريخ إنشاء مواقعها على الإنترنت (٢٠٠٦م) من إجمالي عدد

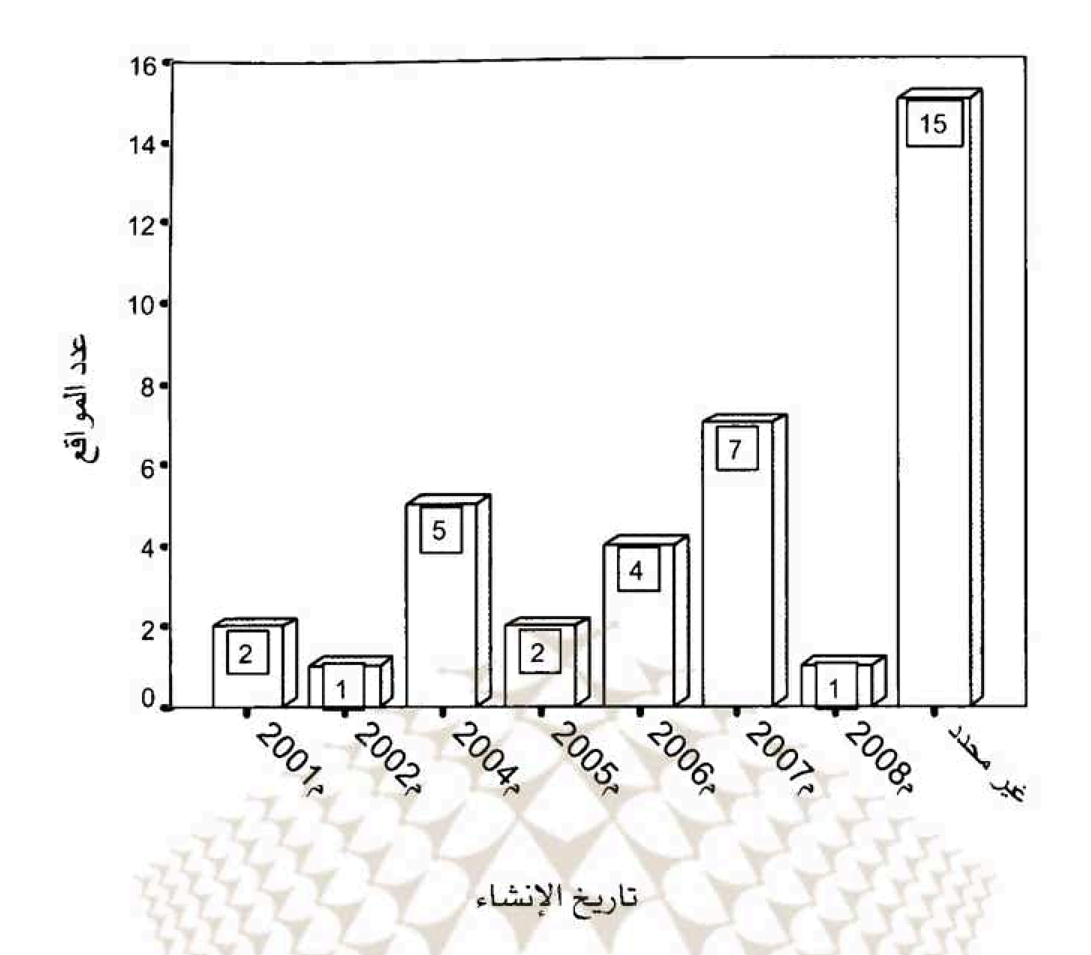
مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، ثم يليها (موقعان) بنسبة (٥,٤٪) كان تاريخ إنشائهما على الإنترنت (٢٠٠١م) من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، كما أن هناك (موقعين) آخرين وبنفس النسبة (٥,٤٪) كان تاريخ إنشائهما على الإنترنت (٢٠٠٥م) من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، وأخيراً فإن هناك موقعاً واحداً بنسبة (٢,٧٪) كان تاريخ إنشائه على الإنترنت (٢٠٠٢م) من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، كما أن هناك (موقعاً آخر) وبنفس النسبة (٢,٧٪) كان تاريخ إنشائه (٢٠٠٨م) من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ويلاحظ من ذلك أن أقدم مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي تم إنشاؤها موقعان هما: موقع (مكتبة العبيكان) وموقع (دار أطلس الخضراء)، حيث كان تاريخ إنشاء موقعيهما على الإنترنت (٢٠٠١م) وذلك من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، كما يتضح أن آخر المواقع التي تم إنشاؤها على الإنترنت في فترة هذه الدراسة هو موقع (دار التدمرية) حيث كان تاريخ إنشائه على الإنترنت (٢٠٠٨م) وذلك من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ

عددها (٣٧) موقعاً، كما يلاحظ أن هناك (١٥) موقعاً بنسبة (٤٠.٥٪) لم يتم تحديد أو ذكر تاريخ إنشائها سواءً في الاستبانة أو حتى على صفحات مواقعهم في الإنترنت، وذلك من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها(٣٧) موقعاً، كما يلاحظ أن عام (٢٠٠٧م) هو العام الذي تم فيه إنشاء أكثر المواقع على الإنترنت محل الدراسة، حيث تم إنشاء (٧) مواقع بنسبة (١٨.٩٪) من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، وكان أقلها تأسيسًا في عامي (٢٠٠٢م) و(٢٠٠٨م) حيث تم إنشاء موقع واحد في كل منهما وذلك من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

الجدول رقم (٣-٣): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب تاريخ إنشائها

تاريخ الإنشاء	عدد المواقع (التكرارات)	النسبة المئوية ٪
٢٠٠١م	٢	٥.٤٪
٢٠٠٢م	١	٢.٧٪
٢٠٠٤م	٥	١٣.٥٪
٢٠٠٥م	٢	٥.٤٪
٢٠٠٦م	٤	١٠.٨٪
٢٠٠٧م	٧	١٨.٩٪
٢٠٠٨م	١	٢.٧٪
غير معروف	١٥	٤٠.٥٪
المجموع	**٣٧**	**١٠٠.٠٪**



الشكل رقم (٣-٢): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب تاريخ إنشائها

٣- تخصص مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

يتضح من الجدول رقم (٣-٤) والشكل البياني رقم (٣-٣) أن هناك (٢٢) موقعاً بنسبة (٥٩,٥٪) تمثل في تخصصها (كتبًا عامة) وذلك من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، ثم يليها (٨) مواقع بنسبة (٢١,٦٪) تمثل في تخصصها (كتبًا إسلامية) وذلك من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية

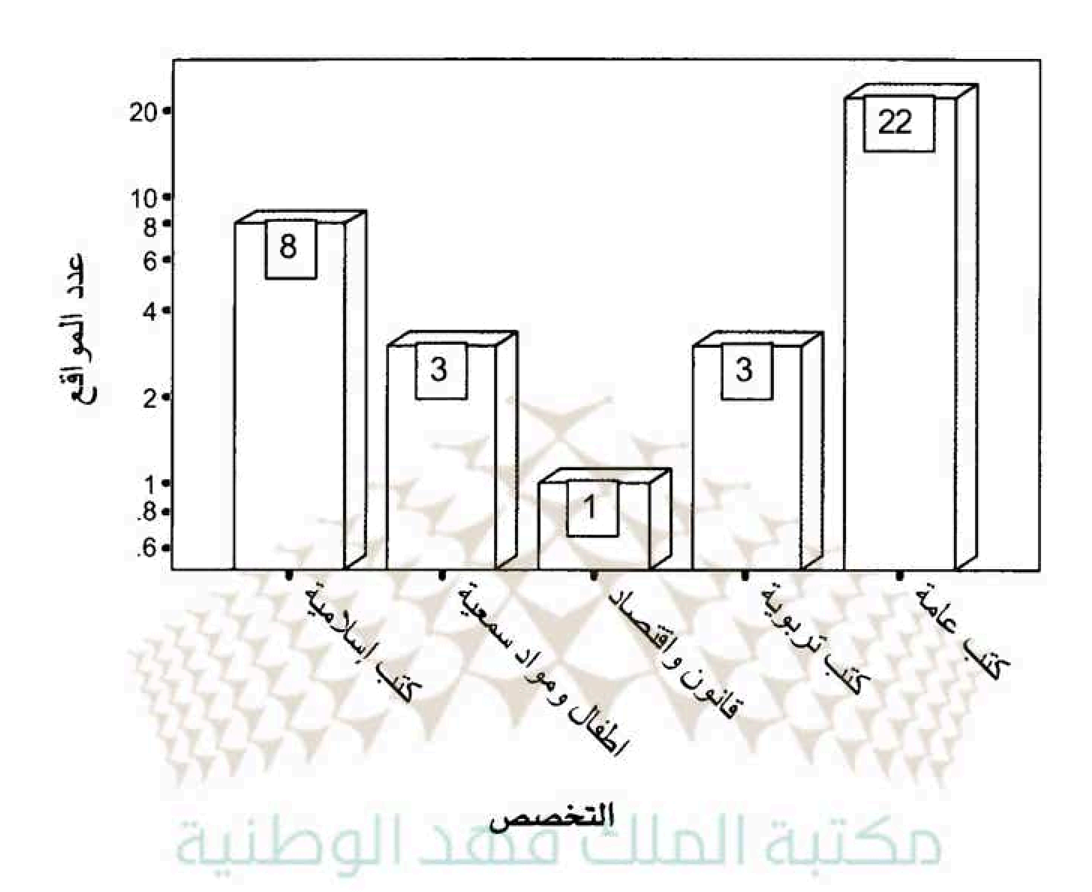
والبـالغ عـددها (٣٧) موقعـاً، ويليهـا (٣) مواقـع تمثـل في تخصصـها (كتبًـا تربويـة) بنسـبة (٨.١٪) ، كمـا أن هنـاك أيضـا (٣) مواقـع أخـرى تمثـل في تخصصها (كتب الأطفال والمواد السمع بصرية) وبنسبة (٨.١٪) وذلك من إجمـالي عـدد مواقـع دور النشـر التجاريـة علـى الإنترنـت محـل الدراسـة في المملكـة العربيـة السعودية والبـالغ عـددها (٣٧) موقعـاً، وأخيرًا فـإن هنـاك (موقعاً واحداً) يمثل في تخصصه (كتب القانون والاقتصاد) وبنسبة (٢.٧٪) وذلك من إجمالي عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ويتضح مـن ذلـك أن تخصـص **(الكتب العامة)** هـو التخصـص الأكثـر تمثيلاً والـذي يغلب علـى أكثـر المواقـع علـى الإنترنـت محـل الدراسـة، حيـث يمثله (٢٢) موقعاً بنسبة (٥٩.٥٪) ، وذلك من إجمـالي عـدد مواقـع دور النشـر التجارية علـى الإنترنـت محـل الدراسـة في المملكـة العربيـة السـعودية والبـالغ عددها (٣٧) موقعاً، كما يلاحظ أن أقل التخصصات تمثيلاً من مواقـع دور النشـر التجاريـة علـى الإنترنـت محـل الدراسـة هـو تخصـص (كتـب القـانون والاقتصاد)، حيث يمثله (موقع واحد) فقط وبنسبة (٢.٧٪) وذلك من إجمالي عـدد مواقـع دور النشـر التجاريـة علـى الإنترنـت محـل الدراسـة في المملكـة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

الجدول رقم (٣-٤): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب تخصصها

التخصص	عدد المواقع (التكرارات)	النسبة المئوية ٪
كتب إسلامية	٨	٪٢١.٦
كتب أطفال ومواد سمع بصرية	٣	٪٨.١
كتب القانون والاقتصاد	١	٪٢.٧

كتب تربوية	٣	٪٨.١
كتب عامة	٢٢	٪٥٩.٥
المجموع	٣٧	٪١٠٠.٠



الشكل رقم (٣-٣): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب تخصصها

٣-٣ أداة الدراسة وإجراءاتها:

٣-٣-١ بناء أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانة أولية موجهة إلى المسؤولين (المعنيين بالتعامل مع المواقع الإلكترونية عبر الإنترنت) في دور النشر التجارية محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، للتعرف إلى

آرائهم نحو واقع ومدى فاعلية التعامل بالنقود الإلكترونية مع المستفيدين من خدماتهم، ومن خلال هذه الاستبانة تم جمع بيانات الدراسة اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها واشتملت على الآتي:

الجزء الأول: ويشمل البيانات الأولية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:-

وهي متغيرات مستقلة تم وضعها في مستوى قياس " أسمى"، وشملت: اسم دار النشر، وعنوانها الإلكتروني والموقع الجغرافي وتاريخ إنشاء الموقع على الإنترنت، وتخصيصها.

الجزء الثاني: ويشمل مجموعة من الأسئلة تسمح بالتعرف إلى واقع ومدى فاعلية التعامل بالنقود الإلكترونية لمواقع دور النشر مع المستفيدين من خدماتهم، وذلك على النحو الآتي:

١- **السؤال الأول في الاستبانة وكان على الصورة التالية**: "هل تستخدمون في موقعكم على الإنترنت النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع؟"، وكان **السؤال الثاني في الاستبانة على الصورة التالية**: "وإذا كانت الإجابة بـ (لا) حدد وسيلة الدفع المستخدمة في موقعكم؟". وقد تم إدراج هذه الأسئلة في الاستبانة للتعرف إلى مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية (التساؤل الأول والثاني من تساؤلات الدراسة).

٢- **السؤال الثالث في الاستبانة وكان على الصورة التالية**: وإذا كانت الإجابة بـ (نعم) حدد نوع النقود الإلكترونية المستخدمة في موقعكم؟"، وقد تم إدراج هذه الأسئلة في الاستبانة للتعرف إلى أنواع

النقود الإلكترونية المستخدمة في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية (التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة).

٣- **السؤال الرابع في الاستبانة**: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسئولين في مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة نحو أهم خصائص التعامل بالنقود الإلكترونية ومزاياها في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وقد تم وضع هذه العبارات في شكل مقياس " ليكرت Likert " الثلاثي لقياس (الآراء أو الاستجابات)، بحيث يطلب من كل فرد مسؤول أن يوضح مدى اتفاق أو اختلاف وجهة نظره مع كل جملة، وقد اعتمد الباحث في تحديد درجة الموافقة على الشكل التالي:

(١)= معارض، (٢)= محايد، (٣) = موافق.

(التساؤل الرابع من تساؤلات الدراسة).

٤- **السؤال الخامس في الاستبانة**: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسؤولين في مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة نحو أهم المعوقات التي قد تحول دون استخدام النقود الإلكترونية في التعامل في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وقد تم وضع هذه العبارات في شكل مقياس " ليكرت Likert " الثلاثي لقياس (الآراء أو الاستجابات)، بحيث يطلب من كل فرد مسؤول أن يوضح مدى اتفاق أو اختلاف وجهة نظره مع كل جملة، وقد اعتمد الباحث في تحديد درجة الموافقة على الشكل التالي:

(١)= معارض، (٢)= محايد، (٣) = موافق.

(التساؤل الخامس من تساؤلات الدراسة).

٥- **السؤال السادس في الاستبانة**: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسؤولين في مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة نحو أهم المخاطر الأمنية والقانونية التي تحدث عند التعامل بالنقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وقد تم وضع هذه العبارات في شكل مقياس "ليكرت Liker" الثلاثي لقياس (الآراء أو الاستجابات)، بحيث يطلب من كل فرد مسؤول أن يوضح مدى اتفاق أو اختلاف وجهة نظره مع كل جملة، وقد اعتمد الباحث في تحديد درجة الموافقة على الشكل التالي:

(١)= معارض، (٢)= محايد، (٣) = موافق.

(التساؤل السادس من تساؤلات الدراسة).

٦. **السؤال السابع في الاستبانة**: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسؤولين في مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة نحو أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً عند التعامل بها في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وقد تم وضع هذه العبارات في شكل مقياس " ليكرت Likert " الثلاثي لقياس (الآراء أو الاستجابات)، بحيث يطلب من كل فرد مسؤول أن يوضح مدى اتفاق أو اختلاف وجهة نظره مع كل جملة، وقد اعتمد الباحث في تحديد درجة الموافقة على الشكل التالي:

(١)= معارض، (٢)= محايد، (٣) = موافق.

(التساؤل السابع من تساؤلات الدراسة).

٧- **السؤال الثامن في الاستبانة**: وكان اختياريًا بحيث يضيف أي مسؤولٍ من مسؤولي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ما يود إضافته من معلومات أو انتقادات يرى أنه من الضرورة بمكان إدراجها أو الإشارة إليها.

٣-٣-٢ صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه **(العساف، ١٩٩٥م، ص ٤٢٩).**

وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها في صورتها الأولية على عدد كبير من المحكمين العلميين المتخصصين في موضوع البحث بصفة خاصة (أي في مجال المكتبات والمعلومات)، وفي تدريس مادة البحث العلمي بصفة عامة (أي في تخصص منهجية البحوث، والإحصاء)، وذلك من جهات كثيرة مثل: جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الملك سعود، معهد الإدارة العامة، إلى جانب بعض الخبراء المشتغلين في مواقع دور النشر، (انظر الملحق رقم (١) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ماوضعت من أجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح مايرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لازمة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما

يتعلق بالبيانات الأولية لدور النشر التجارية محل الدراسة، إلى جانب مقياس "ليكرت Likert" المستخدم في الاستبانة.

واستنادًا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات، وحذف البعض الآخر منها، ويوضح (الملحق رقم "١") الاستبانة في صورتها النهائية.

٣-٣-٣ ثبات أداة الدراسة:

أما ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبًا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة **(العساف، ١٩٩٥م، ص ٤٣٠)**، وهناك عدد من الطرق الإحصائية لقياس مدى ثبات أداة جمع البيانات (أداة الدراسة أو الاستبانة هنا) تقوم في مجملها على أساس حساب معامل الارتباط بين إجابات الأشخاص في المرة الأولى وبين إجابات الأشخاص ذاتهم في المرة الثانية، ويقال إن أداة الدراسة ذات ثبات عالٍ إذا كان معامل الثبات (معامل الارتباط) أكبر من (٠,٧٥) **(فهمي، ٢٠٠٥م، ٥٩)**.

وقد قام الباحث هنا باستخدام طريقة إعادة الاختبار Test-Retest لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، حيث اختار عينة عشوائية صغيرة من مجتمع البحث (١٠ أشخاص) وطبق عليهم أداة الدراسة، ثم بعد أسبوع تقريباً أعاد التطبيق مرة أخرى على نفس الأشخاص، ثم قام باستخدام معامل ارتباط الرتب (معامل سبيرمان للارتباط)، وبلغ هذا المعامل (٠,٨٥) وهو معامل ثبات مرتفع[١]، مما يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها.

---

(١) وفقاً لما ورد في كتاب (فهمي، ٢٠٠٥م، ٥٩) فالمقياس الثابت هو الذي يكون معامل الثبات فيه أكثر من (٠,٧٥).

ونستخلص مما سبق أن أداة القياس (الاستبانة)، صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة جدًا، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

٣-٤ خطوات تطبيق الدراسة الميدانية:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها عن طريق العينة الاستطلاعية، تم إعدادها في صورتها النهائية، ثم تطبيقها ميدانياً على مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة، وفق الإجراءات (الخطوات) التالية:

- حصر المواقع المحددة (مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية) لتطبيق الدراسة ميدانياً على أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين عن المواقع الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة.
- توضيح أن الباحث يعمل في إدارة تنمية المجموعات في مكتبة الملك فهد الوطنية وأنه يقوم بعمل دراسة عن مدى فاعلية النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية.
- قام الباحث بنفسه بعد ذلك بتوزيع أداة الدراسة على العينة المتعمدة التي استطاع حصرها من خلال الأدوات المساعدة المختلفة والمذكورة في المنهجية، ووضح لأفراد الدراسة بنود الاستبانة ووضح لهم أهمية إجابتهم؛ لأن عينة الدراسة صغيرة بعض الشي وبالتالي، فان إجابتهم سوف يُبنى عليها نتائج وتوصيات الدراسة، ثم قام باستعادة هذه

الاستبانات حتى يضمن المصداقية والاهتمام في تعبئة الاستبانة والحصول على أكبر قدر من الاستبانات الصالحة، وتمكن الباحث من استعادة (٣٧) استبانة صالحة للتحليل، فيما لم يتمكن الباحث من استعادة (١٣) استبانة أخرى كان تم إرسالها ضمن مجموع من (٥٠) استبانة قد أرسلت سابقاً، بالرغم من إلحاحه في المتابعة بغية استعادتها.

٣-٥ أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام كثير من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

أولاً: تم استخدام **الأساليب الإحصائية الوصفية** (والتي تستخدم في نتائج العينة فقط) المناسبة لطبيعة البيانات في هذه الدراسة (بيانات اسمية، وبيانات رتبية)، وهذه الأساليب هي:

١- تم حساب التكرارات والنسب المئوية والرسومات للتعرف إلى الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تضمنتها أداة الدراسة.

٢- تم استخدام معامل ارتباط الرتب (معامل سبيرمان للارتباط) (Spearman rho Correlation) في حساب معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة إعادة الاختبار Test-Retest .

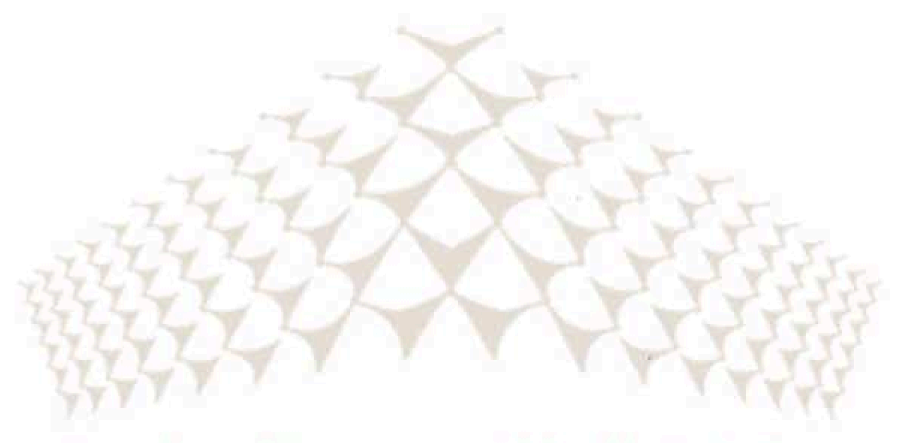
٣-تم استخدام المتوسط الحسابي Mean، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

٤- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف إلى مدى انحراف آراء (استجابات) أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في آراء أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الآراء وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري أقل من ٠,٥٠ فيعني تركز الاتجاهات وعدم تشتتها، أما إذا كان الانحراف المعياري ٠,٥٠ أو أعلى فيعني عدم تركز الاتجاهات وتشتتها)، علماً بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط الحسابي (فهمي، ٢٠٠٥م، ٥٦١).

ثانياً: تم استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية (والتي تستخدم في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة وليس العينة فقط) المناسبة لطبيعة البيانات ولصغر حجم العينة في هذه الدراسة، وهذه الأساليب هي:

١- تم استخدام فترة الثقة لتقدير نسبة حدوث ظاهرة معينة في المجتمع (P) بناء على نتائج العينة، وذلك لتقدير نسبة مواقع دور النشر في المملكة العربية السعودية الذين يستخدمون النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتهم.

٢- تم استخدام اختبار (كولموجروف - سميرنوف) لحسن المطابقة لكل عبارة من عبارات أداة الدراسة، لبيان درجة المطابقة بين توزيع العينة والتوزيع الحقيقي في مجتمع الدراسة، بمعنى التعرف إلى ما إذا كان هناك اختلافات دالة في الاستجابة (معارض، محايد، موافق) لكل عبارة من عبارات الدراسة أم لا؟ أو بمعنى آخر هل النسب الموضحة في العينة هي تقريباً كما لو أخذنا مجتمع الدراسة ككل (دور النشر ككل في المملكة العربية السعودية) أم لا؟ (فهمي، ٢٠٠٥م، ٣٢٠).



الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة المسحية (الميدانية)، وتحليلها وتفسيرها من خلال التعرف إلى مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية، وكذلك التعرف إلى آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومميزاتها وسيلة للدفع، وحول المعوقات التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية وعيوبها وسيلة للدفع، وحول المخاطر الأمنية التي قد تنتج من استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وحول وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً (التساؤلات من الثاني إلى السابع من تساؤلات الدراسة)، وقد قام الباحث في سبيل تحقيق ذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (كولموجروف - سميرنوف) لحسن المطابقة.

وفيما يلي عرض لهذه النتائج بعد تحليلها ومناقشتها:

٤-١ مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة بالمملكة العربية السعودية:

يتناول هذا الجزء الإجابة على التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة والخاص بالتعرف إلى مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال إجابة المسؤولين في تلك المواقع عن التساؤلات التالية:

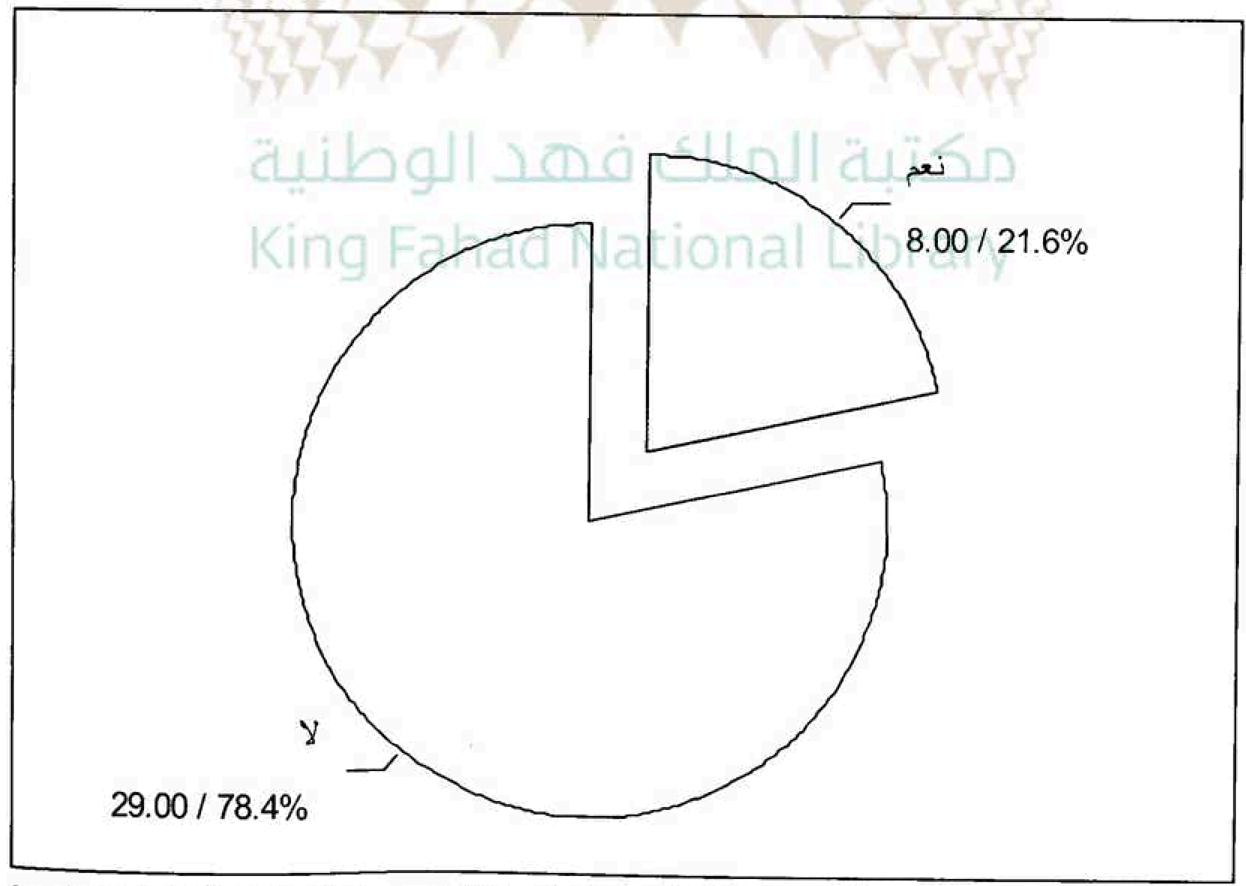
١- هل تستخدمون في موقعكم على الإنترنت النقود الإلكترونية كوسيلة دفع؟

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (٤-١) أن غالبية مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية

(تحديداً ٧٨,٤٪ من الإجمالي) لاتستخدم النقود الإلكترونية وسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتهم، بينما كانت نسبة صغيرة نسبياً من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية (تحديداً ٢١,٦٪ من الإجمالي) هي التي تستخدم النقود الإلكترونية وسيلة دفع عند التعامل مع المستفيدين من خدماتها.

الجدول رقم (٤-١): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حسب مدى استخدامهم في موقعهم على الإنترنت للنقود الإلكترونية وسيلة دفع

هل تستخدمون النقود الإلكترونية كوسيلة دفع	عدد دور النشر (التكرارات)	النسبة المئوية ٪
نعم	٨	٪٢١,٦
لا	٢٩	٪٧٨,٤
المجموع	٣٧	٪ ١٠٠,٠



الشكل رقم (٤-١): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حسب مدى استخدامهم في موقعهم على الإنترنت للنقود الإلكترونية وسيلة دفع.

والآن يمكن الاستفادة من النتائج السابقة الخاصة بمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة (٣٧ موقعاً لدور نشر تجارية) في التوصل إلى تعميم لهذه النتائج على جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية (مجتمع الدراسة) والتي تبين للباحث أن عددها هو (٥٠) موقعاً لدار نشر تجارية، وذلك من خلال أسلوب التقدير بفترة ثقة لها حدان، حد أعلى وحد أدنى بدرجة ثقة معينة أي باحتمال معين (أبوصالح: ٢٠٠١م، ص ٣٠٧). وتعد نسبة مواقع دور النشر التي تستخدم النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتها (والموجودة في الجدول رقم ٤-١) تمثل النسبة في العينة المتعمدة أو بمعنى آخر النسبة داخل مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة وليس مواقع دور النشر التجارية في المملكة، وفيما يلي فترة ثقة لنسبة مواقع دور النشر التجارية في المملكة العربية السعودية التي تستخدم النقود الإلكترونية وسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتها (P):

$$\hat{p} - Z_{\frac{\alpha}{2}} * \sqrt{\frac{\hat{p}(1-\hat{p})}{n}} \leq p \leq \hat{p} + Z_{\frac{\alpha}{2}} * \sqrt{\frac{\hat{p}(1-\hat{p})}{n}}$$

حيث $\hat{P}$ هي نسبة مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة التي تستخدم النقود الإلكترونية وسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتها (والموجودة في الجدول رقم ٤-١) والتي تمثل النسبة في العينة أو بمعنى آخر النسبة داخل مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة و n هي حجم العينة، وتمثل قيمة (Z) القيمة الجدولية المستخرجة من التوزيع الطبيعي بمستوى ثقة معين، وعموماً فإن قيمة (Z) تقدر بقيمة ١٫٩٦ إذا كان مستوى

الثقة ٩٥٪ وتقدر بقيمة ٢,٥٨ إذا كان مستوى الثقة ٩٩٪، وقد قام الباحث بافتراضها بـ(١,٩٦).

وقام الباحث بتطبيق هذا القانون لتقدير نسبة دور النشر في المملكة العربية السعودية (وليس في العينة محل الدراسة) الذين يستخدمون النقود الإلكترونية وسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتهم كما يلي:

$$0.216 - 1.96 \sqrt{\frac{0.216 * (1 - 0.216)}{37}} \leq P \leq 0.41 + 1.96 \sqrt{\frac{0.216 * (1 - 0.216)}{37}}$$

$$0.083 \leq P \leq 0.349$$

وهذا يعني أن نسبة مواقع دور النشر التجارية في المملكة العربية السعودية (وليس في العينة محل الدراسة) الذين يستخدمون النقود الإلكترونية وسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتهم تتراوح ما بين (٨,٣٪)، (٣٤,٩٪) وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

١- وسيلة الدفع المستخدمة في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

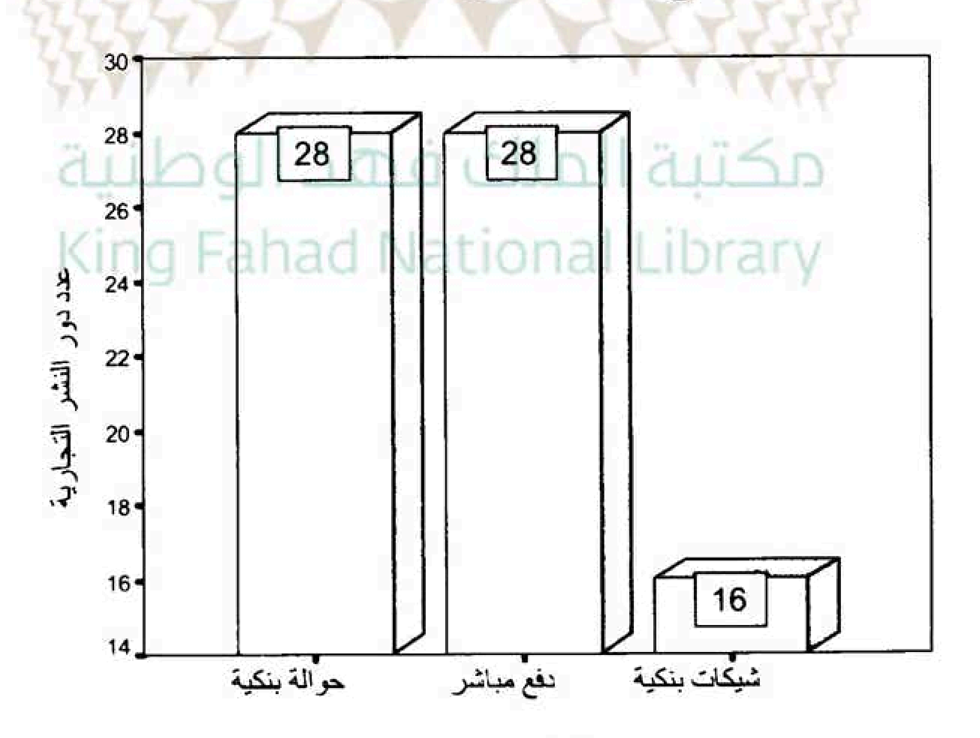
يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (٤-٢) أن وسيلة الدفع شائعة الاستخدام في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية هي وسائل الدفع التقليدية : وسيلة "**الدفع المباشر**" ووسيلة "**الحوالة البنكية**"، إذ بلغت نسبة مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي لاتستخدم النقود الإلكترونية وسيلة للدفع وتستخدم هذه الوسائل في الدفع "**دفع مباشر**" و"**الحوالة البنكية**" (٩٦,٦٪) لكلٍ منها على حدة، يلي ذلك وسيلة الدفع التقليدية "**شيكات بنكية**" كوسيلة أساسية للدفع، إذ بلغت نسبة مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي لاتستخدم النقود الإلكترونية وسيلة للدفع وتستخدم هذه الوسيلة

التقليدية في الدفع "**شيكات بنكية**" (٥٥.٢٪) من إجمالي دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي لا تستخدم النقود الإلكترونية وسيلة للدفع.

الجدول رقم (٤-٢): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حسب وسيلة الدفع المستخدمة.

وسيلة الدفع المستخدمة	عدد دور النشر (التكرارات)	النسبة المئوية ٪
دفع مباشر	٢٨	٪٩٦.٦
شيكات بنكية	١٦	٪٥٥.٢
حوالة بنكية	٢٨	٪٩٦.٦

❖ لاحظ أن المجموع هنا من المفترض أن يكون (٢٩) موقعاً لدور النشر وهي التي لا تتعامل مع النقود الإلكترونية إلا أنة ونظراً لطبيعة هذا السؤال (متعدد الاختيار) والذي يسمح باختيار أكثر من وسيلة، فان المجموع هنا ليس (٢٩) كما أن مجموع النسب ليس (١٠٠٪).



الشكل رقم (٤-٢): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حسب وسيلة الدفع المستخدمة

٣- نوع النقود الإلكترونية المستخدمة في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

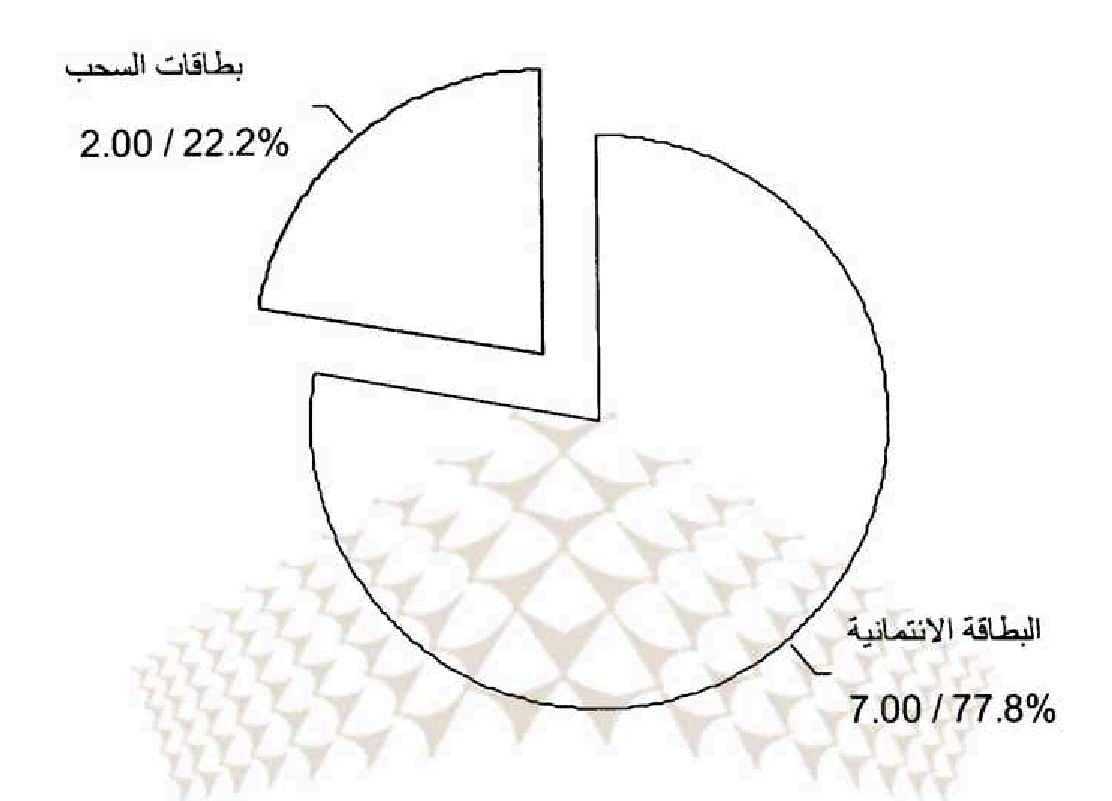
يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (٤- ٣) أن نوع النقود الإلكترونية شائعة الاستخدام في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية هي "البطاقة الائتمانية" إذ بلغ عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية التي تستخدم "البطاقة الائتمانية" (٧) مواقع من أصل (٨) مواقع تستخدم النقود الإلكترونية في مواقعها على الإنترنت وبنسبة (٨٧,٥٪) وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً، كما بلغ عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والتي تستخدم "بطاقات السحب" كنوع من أنواع النقود الإلكترونية على مواقعها موقعين من أصل (٨) مواقع تستخدم النقود الإلكترونية على مواقعها بنسبة (٢٥,٠٪) وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

الجدول رقم (٤-٣): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حسب وسيلة الدفع المستخدمة

نوع النقود الإلكترونية	عدد دور النشر (التكرارات)	النسبة المئوية ٪
البطاقة الائتمانية	٧	٨٧,٥٪
بطاقات السحب	٢	٢٥,٠٪
البطاقة مسبقة الدفع	صفر	صفر٪

❖ لاحظ أن المجموع هنا من المفترض أن يكون (٨) مواقع لدور النشر وهي التي تتعامل مع النقود الإلكترونية إلا أنة ونظراً لطبيعة هذا

السؤال (متعدد الاختيار) والذي يسمح باختيار أكثر من نوع للنقود في التعامل، فان المجموع هنا ليس (٨) كما أن مجموع النسب ليس (١٠٠٪).



الشكل رقم (٤-٣): توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حسب وسيلة الدفع المستخدمة

٤-٢ آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها وسيلة للدفع:

يتناول هذا الجزء آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها كوسيلة للدفع على هذه المواقع وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤-٤)

آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها كوسيلة للدفع .

الخصائص	معارض (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء K - S	قيمة مستوى الدلالة المحسوب P Value	الترتيب وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة
قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً (عبارة عن بيانات مشفرة تم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية).	صفر	٢	٣٥	٢.٩٤٥٩	٠.٢٢٩٢	٥.٧٥٤	❖❖٠.٠٠٠	٣
	صفر	٥.٤	٩٤.٦					
ثنائية الأبعاد (يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا).	صفر	٤	٣٣	٢٨٩١٩	٠.٣١٤٨	٥.٤٢٥	❖❖٠.٠٠٠	٤
	صفر	١٠.٨	٨٩.٢					
ليست متجانسة (حيث أن كل مصدر يقوم بإصدار نقود إلكترونية مختلفة).	١٢	١١	١٤	٢.٠٥٤١	٠.٨٤٨١	٢.٣٠٢	❖❖٠.٠٠٠	٩
	٣٢.٤	٢٩.٧	٣٧.٨					
سهلة الحمل.	صفر	١	٣٦	٢.٩٧٣٠	٠.١٦٤٤	٥.٩١٨	❖❖٠.٠٠٠	٢
	صفر	٢.٧	٩٧.٣					
تكلفة تداولها زهيدة.	صفر	١٠	٢٧	٢.٧٢٩٧	٠.٤٥٠٢	٤.٤٣٩	❖❖٠.٠٠٠	٦
	صفر	٢٧.٠	٧٣.٠					
لا تخضع للحدود.	صفر	١	٣٦	٢.٩٧٣٠	٠.١٦٤٤	٥.٩١٨	❖❖٠.٠٠٠	١
	صفر	٢.٧	٩٧.٣					
بسيطة و سهلة	صفر	٨	٢٩	٢.٧٨٣٨	٠.٤١٧٣	٤.٧٦٨	❖❖٠.٠٠٠	٥

الخصائص	معارض (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء K - S	قيمة مستوى الدلالة المحسوب P Value	الترتيب وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة
الاستخدام.	صفر	٢١.٦	٧٨.٤					
تسرع عمليات الدفع.	صفر	١٠	٢٧	٢.٧٢٩٧	٠.٤٥٠٢	٤.٤٣٩	٠.٠٠٠**	٧
	صفر	٢٧.٠	٧٣.٠					
تشجع عمليات الدفع الآمنة.	صفر	٣٠	٧	٢.١٨٩٢	٠.٣٩٧١	٤.٩٣٢	٠.٠٠٠**	٨
	صفر	٨١.١	١٨.٩					

1 دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠٥.

يتضح من الجدول رقم (٤- ٤) أن اختبار كولموجروف- سميرنوف دال إحصائيًا لجميع العبارات (حيث كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب P-Value أقل من قيمة مستوى الدلالة النظري الذي افترضه الباحث مسبقاً وهو هنا α= ٠.٠٥)[١]، مما يشير إلى وجود اختلافات ذات دلالة معنوية في الاستجابة على **(معارض، محايد، موافق)** لكل عبارات هذا المحور، وبمعنى أدق أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة (والموضحة في الجدول) هي نفسها الخاصة بالمجتمع مما يمكننا من تعميم النتائج (الخاصة بمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وهي هنا (٣٧) موقعاً لدور نشر تجارية) على مجتمع الدراسة (جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية والتي تبينت للباحث وعددها (٥٠) موقعاً لدور نشر تجارية).

كما يتضح أنه من الممكن ترتيب خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها كوسيلة للدفع في مواقع دور النشر التجارية على

(١) ارتضى الباحث بهذا المستوى من الدلالة الإحصائية أملاً في قوة اختبار إحصائي عالية High Statistical Power فمن المعروف أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ترتيباً تنازلياً (من الأكثر إلى الأقل) بناء على أهميتها من وجهة نظر المسؤولين عن تلك المواقع، وذلك كالآتي:

١- جاءت الميزة الخاصة بـ "**سهلة الحمل**" في الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة على أهميتها، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه الميزة (٢,٩٧٣٠ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ (٠,١٦٤٤ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٣٦) فرداً بنسبة (٩٧,٣٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على هذه الميزة في النقود الإلكترونية (فرد واحد) بنسبة (٢,٧٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٢- جاءت الميزة الخاصة بـ "**لا تخضع للحدود**" في الترتيب الأول مكرر من حيث درجة الموافقة على أهميتها، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغت درجة الموافقة على هذه الميزة (٢,٩٧٣٠ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ (٠,١٦٤٤ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٣٦) فرداً بنسبة (٩٧,٣٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (فرد واحد) بنسبة (٢,٧٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٣- جاءت الخاصية الخاصة بـ "**قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً (عبارة عن بيانات مشفرة تم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات**

بلاستيكية)" في الترتيب الثالث من حيث درجة الموافقة على أهميتها، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه الخاصية (٢.٩٤٥٩ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ(٠.٢٢٩٢ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الخاصية في النقود الإلكترونية (٣٥) فرداً بنسبة (٩٤.٦٪) وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الخاصية في النقود الإلكترونية (اثنان) بنسبة (٥.٤٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٤- جاءت الخاصية الخاصة بـ **"ثنائية الأبعاد (يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا)"** في الترتيب الرابع من حيث درجة الموافقة على أهميتها، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الاستجابة لهذه الخاصية (٢.٨٩١٩ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ(٠.٣١٤٨ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الخاصية في النقود الإلكترونية (٣٣) فرداً بنسبة (٨٩.٢٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الخاصية في النقود الإلكترونية (٤) أفراد بنسبة (١٠.٨٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٥- جاءت الميزة الخاصة بـ **" بسيطة وسهلة الاستخدام"** في الترتيب الخامس من حيث درجة الموافقة على أهميتها، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الاستجابة لهذه الميزة (٢.٧٨٣٨ درجة من

٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ(٠,٤١٧٣ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٢٩) فرداً بنسبة (٧٨,٤٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٨) أفراد بنسبة (٢١,٦٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٦- جاءت الميزة الخاصة بـ " **تكلفة تداولها زهيدة**" في الترتيب السادس من حيث درجة الموافقة على أهميتها ، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الاستجابة لهذه الميزة (٢,٧٢٩٧ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ(٠,٤٥٠٢ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٢٧) فرداً بنسبة (٧٣,٠٪) ، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (١٠) أفراد بنسبة (٢٧,٠٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٧- جاءت الميزة الخاصة بـ " **تسرع عمليات الدفع**" في الترتيب السابع من حيث درجة الموافقة على أهميتها ، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الاستجابة لهذه الميزة (٢,٧٢٩٧ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ(٠,٤٥٠٢ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٢٧) فرداً بنسبة (٧٣,٠٪) ، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (١٠) أفراد بنسبة (٢٧,٠٪) من

مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

وهذه الميزة والتي قبلها (السادسة والسابعة) متساويتان في درجتي الموافقة والمحايدة وبالتالي هما في درجة واحدة من الترتيب.

٨- جاءت الميزة الخاصة بـ "**تشجع عمليات الدفع الآمنة**" في الترتيب الثامن من حيث درجة الموافقة على أهميتها، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الاستجابة لهذه الميزة (٢.١٨٩٢ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ(٠.٣٩٧١ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٧) أفراد بنسبة (١٨.٩٪) ، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الميزة في النقود الإلكترونية (٣٠) فرداً بنسبة (٨١.١٪) من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

ويتضح من ذلك أن نسبة الاطمئنان إلى ميزة الأمان في استخدام النقود الإلكترونية ضعيفة.

٩- جاءت الخاصية الخاصة بـ "**ليست متجانسة (حيث إن كل مصدر يقوم بإصدار نقود إلكترونية مختلفة)**" في الترتيب التاسع والأخير من حيث درجة الموافقة على أهميتها، وذلك من وجهة نظر المسؤولين، حيث بلغ متوسط درجة الاستجابة لهذه الخاصية (٢.٠٥٤١ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري كبير بلغ(٠.٨٤٨١ درجة) وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على وجود هذه الخاصية في النقود الإلكترونية (١٤) فرداً بنسبة (٣٧.٨٪)، وكان عدد من أجاب بـ **(محايد)** على وجود هذه الخاصية في النقود الإلكترونية (١١) فرداً بنسبة (٢٩.٧٪)،

وكان عدد من أجاب بـ **(معارض)** على وجود هذه الخاصية في النقود الإلكترونية (١٢) فرداً بنسبة (٣٢,٤٪) ، وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

ونستنتج مما سبق أن أهم خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها كوسيلة للدفع (من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية) الآتي مرتبة من الأكثر فالأقل:

١- **سهلة الحمل**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٣٦) بنسبة (٩٧,٣٪).

٢- **لا تخضع للحدود** ، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٣٦) بنسبة (٩٧,٣٪).

٣- **قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً (عبارة عن بيانات مشفرة تم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية)**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٣٥) بنسبة (٩٤,٦٪).

٤- **ثنائية الأبعاد (يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا)**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٣٣) بنسبة (٨٩,٢٪).

٥- **بسيطة وسهلة الاستخدام**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٢٩) بنسبة (٧٨,٤٪).

٦- **تكلفة تداولها زهيدة**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٢٧) بنسبة (٧٣,٠٪).

٧- **تسرع عمليات الدفع**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٢٧) بنسبة (٧٣,٠٪).

٨- **ليست متجانسة (حيث أن كل مصدر يقوم بإصدار نقود إلكترونية مختلفة)**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (١٤) بنسبة (٣٧,٨٪).

٩- **تشجع عمليات الدفع الآمنة**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٧) بنسبة (١٨.٩٪).

٤-٣ آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المعوقات التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية فيها وعيوبها كوسيلة للدفع:

يتناول هذا الجزء آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المعوقات والعيوب التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية فيها كوسيلة للدفع، وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (٤-٥)

آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المعوقات التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية فيها وعيوبها كوسيلة للدفع

المعوقات	معارض (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء K - S	قيمة مستوى الدلالة المحسوب P Value	الترتيب وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة
ارتفاع تكلفة استخدامها.	٣٠	٧	صفر	١.١٨٩٢	٠.٣٩٧١	٤.٩٣	❖❖٠.٠٠٠	٩
	٨١.١	١٨.٩	صفر					
عدم توافر شبكات اتصال يؤدي إلى عدم استخدامها.	٢	٢٣	١٢	٢.٢٧٠٣	٠.٥٦٠٢	٢.٧١	❖❖٠.٠٠٠	٣
	٥.٤	٦٢.٢	٣٢.٤					
عدم وجود الدعاية الكافية لاستخدامها.	صفر	١٤	٢٣	٢.٦٢١٦	٠.٤٩١٧	٣.٧٨	❖❖٠.٠٠٠	١
	صفر	٣٧.٨	٦٢.٢					

المعوقات	معارض (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء K – S	قيمة مستوى الدلالة المحسوب P Value	الترتيب وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة
عدم تمكن البنوك من وضع سياسات نقدية مناسبة.	صفر	١٤	٢٣	٢.٦٢١٦	٠.٤٩١٧	٣.٧٨	❖❖٠.٠٠٠	٢
	صفر	٣٧.٨	٦٢.٢					
فقد البنوك المركزية بعض الإيرادات المتحققة من خلال أرباح الإصدار النقدي.	١	٢٨	٨	٢.١٨٩٢	٠.٤٦١٨	٢.٨٧	❖❖٠.٠٠٠	٦
	٢.٧	٧٥.٧	٢١.٦					
إمكانية استخدامها في عمليات غسيل الأموال.	٢	٣١	٤	٢.٠٥٤١	٠.٤٠٤٦	٢.٧١	❖❖٠.٠٠٠	٨
	٥.٤	٨٣.٨	١٠.٨					
تداولها أكثر صعوبة لعدم المقدرة على تتبعها و لضعف الأدلة المتحصلة منها.	صفر	٢٨	٩	٢.٢٤٣٢	٠.٤٣٥٠	٤.٦٠	❖❖٠.٠٠٠	٥
	صفر	٧٥.٧	٢٤.٣					
استخدامها لسداد المقابل لا يحظى بانتشار سريع بين مواقع البيع الإلكترونية.	٢	٢٣	١٢	٢.٢٧٠٣	٠.٥٦٠٢	٢.٧١	❖❖٠.٠٠٠	٤
	٥.٤	٦٢.٢	٣٢.٤					
انحصارها واستخدامها في بعض المواقع المعترفة لها مسبقاً.	٤	٢٦	٧	٢.٠٨١١	٠.٥٤٦٦	٢.٣٨	❖❖٠.٠٠٠	٧
	١٠.٨	٧٠.٣	١٨.٩					

❖❖ دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠٥.

يتضح من الجدول رقم (٤- ٥) أن اختبار كولموجروف - سميرنوف دال إحصائيًا لجميع العبارات (حيث كانت قيم مستوى الدلالة المحسوب P-Value لجميع العبارات أقل من قيمة مستوى الدلالة النظري الذي افترضه الباحث مسبقاً وهو هنا α= ٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود اختلافات ذات دلالة معنوية في الاستجابة على **(معارض، محايد، موافق)** لكل عبارات هذا المحور، وبمعنى أدق أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة (والموضحة في الجدول) هي نفسها الخاصة بالمجتمع مما يمكننا من تعميم النتائج (الخاصة بمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وهي هنا (٣٧) موقعاً لدور نشر تجارية) على مجتمع الدراسة (جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية والتي تبينت للباحث وعددها (٥٠) موقعاً لدور نشر تجارية).

كما يتضح أنه من الممكن ترتيب المعوقات التي تعيق استخدام النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع ترتيباً تنازلياً (من الأكثر إلى الأقل) بناء على درجة إعاقتها، من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ، وذلك كالآتي:

١- جاء المعوق الخاص بـ **"عدم وجود الدعاية الكافية لاستخدامها"** في الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (٢,٦٢١٦ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٤٩١٧ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في

استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٣) فرداً بنسبة (٦٢,٢٪) وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع (١٤) بنسبة (٣٧,٨٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٢- جاء المعوق الخاص بـ **"عدم تمكن البنوك من وضع سياسات نقدية مناسبة"** في الترتيب الأول مكرر من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (٢,٦٢١٦ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٤٩١٧ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٣) فرداً بنسبة (٦٢,٢٪) وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (١٤) بنسبة (٣٧,٨٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٣- جاء المعوق الخاص بـ **"عدم توافر شبكات اتصال يؤدي إلى عدم استخدامها"** في الترتيب الثالث من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على

حدة هذا المعوق (٢.٢٧٠٣ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغت (٠.٥٦٠٢ درجة)، وعدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (١٢) فرداً بنسبة (٣٢.٤٪)، وكان عدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٣) فرداً بنسبة (٦٢.٢٪)، وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (اثنان) بنسبة (٥.٤٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٤- جاء المعوق الخاص بـ **"استخدامها لسداد المقابل لا يحظى بانتشار سريع بين مواقع البيع الإلكترونية"** في الترتيب الثالث مكرر من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (٢.٢٧٠٣ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠.٥٦٠٢ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (١٢) فرداً بنسبة (٣٢.٤٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٣) فرداً بنسبة (٦٢.٢٪) وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (فردان) بنسبة (٥.٤٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على

الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٥- جاء المعوق الخاص بـ "**تداولها أكثر صعوبة لعدم المقدرة على تتبعها ولضعف الأدلة المتحصلة منها**" في الترتيب الخامس من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (٢,٢٤٣٢ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٤٣٥٠ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٩) أفراد بنسبة (٢٤,٣٪)، وكان عدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٨) فرداً بنسبة (٧٥,٧٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٦- جاء المعوق الخاص بـ " **فقد البنوك المركزية بعض الإيرادات المتحققة من خلال أرباح الإصدار النقدي**" في الترتيب السادس من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (٢,١٨٩٢ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٤٦١٨ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة

للدفع (٨) أفراد بنسبة (٢١,٦٪)، وكان عدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٨) فرداً بنسبة (٧٥,٧٪)، وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (فرد واحد) بنسبة (٢,٧٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٧- جاء المعوق الخاص بـ " **انحصارها و استخدامها في بعض المواقع المعترفة لها مسبقاً** " في الترتيب السابع من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (٢,٠٨١١ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٥٤٦٦ درجة)، عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٧) أفراد بنسبة (١٨,٩٪)، وكان عدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٦) فرداً بنسبة (٧٠,٣٪)، وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٤) أفراد بنسبة (١٠,٨٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٨- جاء المعوق الخاص بـ "**إمكانية استخدامها في عمليات غسيل الأموال**" في الترتيب الثامن من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (٢,٠٥٤١ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٤٠٤٦ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٤) أفراد بنسبة (١٠,٨٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٣١) فرداً بنسبة (٨٣,٨٪) ، وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (فردان) بنسبة (٥,٤٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولا.

ويلاحظ من ذلك أن نسبة عدد الموافقين على هذا المعوق قليلة جداً، مما يضعف استخدامها في عمليات غسيل الأموال.

٩- جاء المعوق الخاص بـ " **ارتفاع تكلفة استخدامها** " في الترتيب التاسع والأخير من حيث درجة الموافقة على إعاقته لاستخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على حدة هذا المعوق (١,١٨٩٢ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٣٩٧١

درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (صفر)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٧) أفراد بنسبة (١٨,٩٪)، بينما بلغ عدد من أجاب بـ **(معارض)** على حدة هذا المعوق في استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٣٠) فرداً بنسبة (٨١,١٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

ويستنتج من ذلك أن الـ (٣٧) مسؤولاً جميعهم نفوا أن يكون هذا معوقًا، بل أجاب الغالبية الساحقة منهم بأن انخفاض تكلفتها يعد من مزايا النقود الإلكترونية.

ونخرج مما سبق بأن أهم المعوقات التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في مواقع النشر التجارية محل الدراسة (من وجهة نظر المسؤولين عن هذه المواقع) كالآتي مرتبة حسب الأكثر فالأقل:

١- **عدم وجود الدعاية الكافية لاستخدامها**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٢٣) بنسبة (٦٢,٢٪).

٢- **عدم تمكن البنوك من وضع سياسات نقدية مناسبة**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٢٣) بنسبة (٦٢,٢٪).

٣- **عدم توافر شبكات اتصال يؤدي إلى عدم استخدامها**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (١٢) بنسبة (٣٢,٤٪).

٤- **استخدامها لسداد المقابل لا يحظى بانتشار سريع بين مواقع البيع الإلكترونية**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (١٢) بنسبة (٣٢,٤٪).

٥- **تداولها أكثر صعوبة لعدم المقدرة على تتبعها ولضعف الأدلة المحصلة منها**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٩) بنسبة (٢٤,٣٪).

٦- **فقد البنوك المركزية بعض الإيرادات المتحققة من خلال أرباح الإصدار النقدي**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٨) بنسبة (٢١,٦٪).

٧- **انحصارها واستخدامها في بعض المواقع المعترفة لها مسبقاً**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٧) بنسبة (١٨,٩٪).

٨- **إمكانية استخدامها في عمليات غسيل الأموال**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٤) بنسبة (١٠,٨٪).

٩- **ارتفاع تكلفة استخدامها**، حيث لم يوافق أي مسؤول على أن هناك عائقًا في ارتفاع التكلفة.

٤ - ٤ آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول المخاطر الأمنية التي قد تحدث نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع:

يتناول هذا الجزء آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة بالمملكة العربية السعودية حول أهم المخاطر الأمنية التي قد تحدث نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤-٦)

آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المخاطر الأمنية التي قد تحدث نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع

المخاطر	معارض (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء K - S	قيمة مستوى الدلالة المحسوب P Value	الترتيب وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة
عرضة للتلف أو السرقة.	٧ ١٨.٩	٢٥ ٦٧.٦	٥ ١٣.٥	١.٩٤٥٩	٠.٥٧٤٧	٢.٢١	❖❖٠.٠٠٠	٣
يتم معاملتها باعتبارها نقودًا أصلية.	١ ٢.٧	٨ ٢١.٦	٢٨ ٧٥.٧	٢.٧٢٩٧	٠.٥٠٨٢	٤.٦٠	❖❖٠.٠٠٠	١
عرضة لإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية.	٣ ٨.١	١٠ ٢٧.٠	٢٤ ٦٤.٩	٢.٥٦٧٦	٠.٦٤٧٢	٣.٩٤	❖❖٠.٠٠٠	٢

❖❖ دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠٥.

يتضح من الجدول رقم (٤– ٦) أن اختبار كولموجروف – سميرنوف دال إحصائيًا لجميع العبارات (حيث كانت قيم مستوى الدلالة المحسوب P-Value لجميع العبارات أقل من قيمة مستوى الدلالة النظري الذي افترضه الباحث مسبقاً وهو هنا α= ٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود اختلافات ذات دلالة معنوية في الاستجابة على **(معارض، محايد ، موافق)** لكل عبارات هذا المحور، وبمعنى أدق أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة (والموضحة في الجدول) هي نفسها الخاصة بالمجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج (الخاصة بمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وهي هنا (٣٧) موقعاً لدور نشر تجارية) على مجتمع

الدراسة (جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية والتي تبينت للباحث وعددها (٥٠) موقعاً لدور نشر تجارية).

كما يتضح أنه من الممكن ترتيب المخاطر الأمنية التي قد تحدث نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع ترتيباً تنازلياً (من الأكثر إلى الأقل) بناء على درجة خطورتها، من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، وذلك كالآتي:

١- جاء الخطر الأمني الخاص بـ "**يتم معاملتها باعتبارها نقودًا أصلية**" في الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة على درجة خطورتها نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على خطورة هذا الفعل (٢,٧٢٩٧ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠,٥٠٨٢ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على خطورة هذا الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٨) فرداً بنسبة (٧٥,٧٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على خطورة هذا الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٨) أفراد بنسبة (٢١,٦٪)، وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على خطورة هذا الفعل (فرد واحد) بنسبة (٢,٧٪)، وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٢- جاء الخطر الأمني الخاص بأنها " **عرضة لإفشاء أسرار العميل و انتهاك السرية** " في الترتيب الثاني من حيث درجة الموافقة على خطورته نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على خطورة هذا الفعل (٢.٥٦٧٦ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠.٦٤٧٢ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على خطورة هذا الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٤) فرداً بنسبة (٦٤.٩٪) ، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على خطورة هذا الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (١٠) أفراد بنسبة (٢٧.٠٪) ، وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على خطورة هذا الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٣) أفراد بنسبة (٨.١٪)، وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٣- جاء الخطر الأمني الخاص بأنها " **عرضة للتلف أو السرقة** " في الترتيب الثالث من حيث درجة الموافقة على خطورته نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على خطورة هذا الفعل (١.٩٤٥٩ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري بلغ (٠.٥٧٤٧ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على خطورة هذا

الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٥) أفراد بنسبة (١٣,٥٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على خطورة هذا الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٢٥) فرداً بنسبة (٦٧,٦٪)، وعدد من أجاب بـ **(معارض)** على خطورة هذا الفعل عند استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع (٧) أفراد بنسبة (١٨,٩٪)، وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

ونستنتج من ذلك أن أهم المخاطر الأمنية التي قد تحدث نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية (من وجهة نظر المسؤولين عن هذه المواقع) هي كالآتي مرتبة من الأكثر فالأقل:

١- **يتم معاملتها باعتبارها نقودًا أصلية**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٢٨) فرداً بنسبة (٧٥,٧٪).

٢- **عرضة لإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٢٤) بنسبة (٦٤,٩٪).

٣- **عرضة للتلف أو السرقة**، حيث بلغ عدد الموافقين عليها (٥) بنسبة (١٣,٥٪) . بينما بلغ عدد المعارضين (٧) أفراد بنسبة (١٨,٩٪) مما يدل على أن هذه الأخيرة لا تشكل خطراً كبيرًا.

٤–٥ آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً:

يتناول هذا الجزء آراء واستجابات المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤–٧)

آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية بالمملكة العربية السعودية حول أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً.

وسائل الحماية	معارض (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء K - S	قيمة مستوى الدلالة المحسوب P Value	الترتيب وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة
حماية معلوماتية: تتعلق بإيجاد الحلول التقنية ووسائل الرقابة الداخلية بتطبيق بروتوكولات التوقيع الإلكتروني وتشفير البيانات.	صفر	١	٣٦	٢.٩٧٣٠	٠.١٦٤٤	٢.٢١	❖❖٠.٠٠٠	١
	صفر	٢.٧	٩٧.٣					
حماية مدنية: تتعلق	صفر	٧	٣٠	٢.٨١٠٨	٠.٣٩٧١	٤.٦٠	❖❖٠.٠٠٠	٣

وسائل الحماية	معارض (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء K - S	قيمة مستوى الدلالة المحسوب P Value	الترتيب وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة
بإقامة المسئولية المدنية تجاه الشخص المرتكب للمخالفة	صفر	١٨.٩	٨١.١					
حماية جنائية: المتمثلة بتعزيز المسئولية الجنائية	صفر	٨	٢٩	٢.٧٨٣٨	٠.٤١٧٣	٣.٩٤	❖❖٠.٠٠٠	٤
تجاه الفاعل على اعتبار أن الاعتداء على العملة الإلكترونية اعتداء على مال منقول يصلح أن يكون محلاً لجرائم الأموال.	صفر	٢١.٦	٧٨.٤					
حماية اقتصادية:	صفر	٥	٣٢	٢.٨٦٤٩	٠.٣٤٦٦	٣.٩٤	❖❖٠.٠٠٠	٢
عن طريق إخضاع الشركات المصرفية والمؤسسات المالية المصدرة للنقود الإلكترونية لإشراف البنوك المركزية	صفر	١٣.٥	٨٦.٥					

❖❖ دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠٥

يتضح من الجدول رقم (٤- ٧) أن اختبار كولموجروف - سميرنوف دال إحصائيًا لجميع العبارات (حيث كانت قيم مستوى الدلالة المحسوب P-Value لجميع العبارات أقل من قيمة مستوى الدلالة النظري الذي افترضه الباحث مسبقاً وهو هنا α= ٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود اختلافات ذات دلالة معنوية في الاستجابة على **(معارض، محايد، موافق)** لكل عبارات هذا المحور، وبمعنى أدق أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة (والموضحة في الجدول) هي نفسها الخاصة بالمجتمع مما يمكننا من تعميم النتائج (الخاصة بمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وهي هنا (٣٧) موقعاً لدور نشر تجارية) على مجتمع الدراسة (جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية والتي تبينت للباحث وعددها (٥٠) موقعاً لدور نشر تجارية).

كما يتضح أنه من الممكن ترتيب وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً ترتيباً تنازلياً (من الأكثر إلى الأقل) بناء على درجة أهميتها، من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، وذلك كالآتي:

١- جاءت " وسيلة الحماية المعلوماتية والتي تتعلق بإيجاد الحلول التقنية ووسائل الرقابة الداخلية بتطبيق بروتوكولات التوقيع الإلكتروني وتشفير البيانات" في الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على أهمية هذه الوسيلة (٢,٩٧٣٠ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ (٠,١٦٤٤ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ

(موافق) على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (٣٦) فرداً بنسبة (٩٧,٣٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (فرد واحد) بنسبة (٢,٧٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٢- جاءت " وسيلة الحماية الاقتصادية عن طريق إخضاع الشركات المصرفية والمؤسسات المالية المصدرة للنقود الإلكترونية لإشراف البنوك المركزية " في الترتيب الثاني من حيث درجة الموافقة على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على أهمية هذه الوسيلة (٢,٨٦٤٩ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ (٠,٣٤٦٦ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (٣٢) فرداً بنسبة (٨٦,٥٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (٥) أفراد بنسبة (١٣,٥٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٣- جاءت " وسيلة الحماية المدنية والتي تتعلق بإقامة المسؤولية المدنية تجاه الشخص المرتكب للمخالفة" في الترتيب الثالث من حيث درجة الموافقة على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر

أماناً ، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على أهمية هذه الوسيلة (٢.٨١٠٨ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ (٠.٣٩٧١ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (٣٠) فرداً بنسبة (٨١.١٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (٧) أفراد بنسبة (١٨.٩٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

٤- جاءت " وسيلة الحماية الجنائية والمتمثلة بتعزيز المسؤولية الجنائية تجاه الفاعل على اعتبار أن الاعتداء على العملة الإلكترونية اعتداء على مال منقول يصلح أن يكون محلاً لجرائم الأموال " في الترتيب الرابع من حيث درجة الموافقة على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً ، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على أهمية هذه الوسيلة (٢.٧٨٣٨ درجة من ٣ درجات) وقيمة انحراف معياري صغير بلغ (٠.٤١٧٣ درجة)، وكان عدد من أجاب بـ **(موافق)** على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (٢٩) فرداً بنسبة (٧٨.٤٪)، وعدد من أجاب بـ **(محايد)** على أهمية هذه الوسيلة في جعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (٨) أفراد بنسبة (٢١.٦٪) وذلك من مجموع المسؤولين عن مواقع دور النشر

التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٣٧) مسؤولاً.

ونستنتج مما سبق أن أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (من وجهة نظر المسؤولين عن هذه المواقع) هي كالآتي مرتبة من الأكثر فالأقل:

١-وسيلة الحماية المعلوماتية والتي تتعلق بإيجاد الحلول التقنية ووسائل الرقابة الداخلية بتطبيق بروتوكولات التوقيع الإلكتروني وتشفير البيانات، حيث بلغ عدد الموافقين على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً (٣٦) بنسبة (٩٧,٣٪).

٢-وسيلة الحماية الاقتصادية عن طريق إخضاع الشركات المصرفية والمؤسسات المالية المصدرة للنقود الإلكترونية لإشراف البنوك المركزية، حيث بلغ عدد الموافقين على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً (٣٢) بنسبة (٨٦,٥٪).

٣-وسيلة الحماية المدنية التي تتعلق بإقامة المسؤولية المدنية تجاه الشخص المرتكب للمخالفة، حيث بلغ عدد الموافقين على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً (٣٠) بنسبة (٨١,١٪).

٤-وسيلة الحماية الجنائية المتمثلة في تعزيز المسؤولية الجنائية تجاه الفاعل على اعتبار أن الاعتداء على العملة الإلكترونية اعتداء على مال منقول يصلح أن يكون محلاً لجرائم الأموال، حيث بلغ عدد الموافقين على أهميتها في جعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً (٢٩) بنسبة (٧٨,٤٪).

٤-٦ آراء واستجابات بعض المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول بعض إضافاتهم وملاحظاتهم حيال النقود الإلكترونية:

١- يقول حسين الحداد[١]: كم كنا نتمنى أن تكون البنوك المحلية داعمة لحسابات merchants عبر الإنترنت وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني المباشر عن طريق البطاقات الائتمانية أو على الأقل شبكة span للعملاء في السعودية، كانت هناك خطوات من البنك الأهلي وسامبا ولكن كلها معقدة ومطالبهم لايستطيع تحملها سوى طيران ناسا أو سما أو الخطوط السعودية، نتمنى انتشار الوعي بالتجارة الإلكترونية في بلدانا العربية.

٢- تعد النقود الإلكترونية[٢] في أوليات استخدامها في المملكة العربية السعودية مع وجود كثير من الأخطاء والتي ينبغي تجاوزها من خلال التجربة والتطوير.

٣- النقود الإلكترونية[٣] لم تظهر عندنا بشكل قوي لذلك هناك تخوف من استخدامها.

٤- العائق المهم في استخدام النقود الإلكترونية[٤] هي المحاذير الشرعية.

٥- ما الوسائل التي من خلالها يمكن تفعيل استخدام النقود الإلكترونية[٥] استخداماً أكثر شيوعاً وأكثر أمناً؟.

(١) حسين الحداد/ مطور موقع دار الحضارة.

(٢) المشرف على موقع مكتبة جرير.

(٣) المشرف على موقع مدار الوطن.

(٤) المشرف على موقع دار أطلس الخضراء.

(٥) المشرف على موقع دار الزهراء.

الفصل الخامس

خلاصة الدراسة وأهم نتائجها وتوصياتها



وبعد نسأل الله تعالى أن يجعل هذه الدراسة قد وفقت في تحقيق أهدافها التي تتمثل أهميتها في إعطاء صورة واضحة عن مدى فاعلية النقود الإلكترونية في بعض مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية والتي تمثل في عينتها المتعمدة كافة دور النشر التجارية في المملكة العربية السعودية وربما تتعداها إلى الوطن العربي، وذلك من خلال آراء المسؤولين عن هذه المواقع، وقد توصلت هذه الدراسة إلى كثير من النتائج والتوصيات التي اتضحت من خلال تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها من المشرفين والموظفين ومن متابعة الباحث لهذه المواقع على شبكة الإنترنت، وفي هذا الفصل تم عرض ملخص لمحتوى الدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها إلى جانب مجموعة من التوصيات التي يوصي بها الباحث من خلال هذه النتائج، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: خلاصة الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على خمسة فصول:

حيث يمثل **الفصل الأول** مشكلة الدراسة كمدخل للدراسة ليناقش مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات الدراسة، حدود الدراسة ومفاهيم ومصطلحات الدراسة.

وتناول الباحث في هذا الفصل توضيح أهمية الدور الأساس الذي تؤديه النقود الإلكترونية والذي ساعد استخدامها في تسهيل التعامل التجاري بين المؤسسات والأفراد، واختصار المسافات والوقت والجهد والمال، وقد دخلت هذه التقنية المؤسسات التجارية الكبيرة ذات المواقع المنتشرة على الإنترنت ثم تعدت ذلك إلى كثير من المواقع الإلكترونية الأخرى متنوعة الأهداف والغايات مثل مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت وخصوصاً في الدول

المتقدمة، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى تدني استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع عند كثير من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في الوطن العربي، وقد تعد هذه الدراسة أنموذجاً مصغراً لكثير من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في الدول العربية، وبالتالي فقد تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية؟

وقد تفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية ؟

٢- ما آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول خصائص استخدام النقود الإلكترونية وأهم مزاياها بوصفها وسيلة للدفع ؟

٣- ما آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المعوقات التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية وعيوبها وسيلة للدفع؟

٤- ما آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المخاطر الأمنية التي قد تحدث من استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع ؟

٥- ما آراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً؟

أما **الفصل الثاني:** الإطار النظري والدراسات السابقة فقد شمل أدبيات الدراسة، حيث تطرق الباحث فيه إلى مفهوم الدفع الإلكتروني والنقود الإلكترونية وأهميتها وأنواعها وخصائصها ومزاياها وعيوبها ومعوقات استخدامها والمشكلات التي تواجهها وطبيعتها وضوابط إصدارها والجهات المصدرة لها والعلاقات التي تنشأ عند استخدامها.. الخ، كما شمل كثيرًا من الدراسات والأبحاث والكتب التي تطرقت إلى النقود الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قام الباحث في هذا الفصل باستعراض عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات ومن ثم مقارنتها مع هذا البحث للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين هذا البحث.

وتناول **الفصل الثالث** الإطار المنهجي (الإجراءات المنهجية) للدراسة، والذي أوضح فيه الباحث أنه قام باستخدام المنهج الوصفي التحليلي (أو ما يسمى بالمسح الاجتماعي) الذي يعد أنسب المناهج لاستطلاع آراء المبحوثين وصولاً إلى معطيات عامة توضح مشكلة البحث وكيفية مواجهتها، واستعرض الباحث مجتمع الدراسة الذي يتكون من جميع المسؤولين عن جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية خلال فترة توزيع الاستبانة واستعادتها ومدة ثلاثة أشهر (وهي الفترة من ٩ / ٣ / ١٤٢٩ هـ إلى ٩ / ٦/ ١٤٢٩هـ الموافق ١٧/ ٣/ ٢٠٠٨م وحتى ١٣/ ٦/ ٢٠٠٨م) والذي تبين منه للباحث أن عدد مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية (٥٠) موقعاً، حيث قام الباحث بتوزيع (٥٠) استبانة على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال مواقعها

على الإنترنت إما بإرسالها على بريد تلك المواقع الإلكتروني أو من خلال تسليمها مناولة لمسئوليها أو مندوبيها، إلا أنه لم يستطع استرجاع سوى (٣٧) استبانة صالحة للتحليل ومكتملة البيانات أي بنسبة (٧٤٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وتعد هذه النسبة من نسب الردود الجيدة في العلوم السلوكية، وبالتالي اعتبر الباحث أن الاستبانات المستردة تمثل مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية التي سوف تخضع للتحليل، ثم قام باستخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية المناسبة التي قد تمكن من تعميم النتائج على مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية.

وأوضح الباحث في هذا الفصل أيضاً كيفية إعداد أداة الدراسة "الاستبانة" والتي احتوت في جزئها الأول على بيانات أولية عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية وهي: [**اسم دار النشر، عنوانها الإلكتروني، موقعها الجغرافي، تاريخ إنشاء موقعها على الإنترنت، تخصصها**]، أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد احتوى على مجموعة من الأسئلة تسمح بالتعرف إلى واقع ومدى فاعلية التعامل بالنقود الإلكترونية لمواقع دور النشر التجارية على الإنترنت مع المستفيدين من خدماتها، والجزء الثالث من الاستبانة احتوى على مجموعة من المحاور، هي كالآتي:

المحور الأول: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسؤولين في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية نحو أهم خصائص التعامل بالنقود الإلكترونية في تلك المواقع وأبرز مزاياها.

المحور الثاني: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسؤولين في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية نحو أهم المعوقات والعيوب التي قد تحول دون استخدام النقود الإلكترونية في التداول على تلك المواقع.

المحور الثالث: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسؤولين في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية نحو أهم المخاطر الأمنية والقانونية التي تحدث عند التعامل بالنقود الإلكترونية في تلك المواقع.

المحور الرابع: ويشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف إلى آراء المسؤولين في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية نحو أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً عند التعامل بها في تلك المواقع.

وبين الباحث بعد ذلك إجراءات صدق الاستبانة الذي تم قياسه من خلال صدق المحكمين، حيث قام الباحث بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين العلميين المتخصصين في موضوع البحث بصفة خاصة (أي في مجال المكتبات والمعلومات)، وفي تدريس مادة البحث العلمي بصفة عامة (أي في تخصص منهجية البحوث، والإحصاء)، وذلك من عدة جهات مثل: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود ومعهد الإدارة العامة، إلى جانب بعض الخبراء المشتغلين في مواقع دور النشر التجارية، وقد أظهرت إجراءات الصدق التي تمت أن أداة القياس (الاستبانة)، صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، وفي هذا الجزء أيضًا قام الباحث بقياس ثبات الأداة باستخدام طريقة إعادة الاختبار Test-Retest،

وقد تبين أن معامل ثبات الاستبانة كان مرتفعاً، مما يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها.

أما **الفصل الرابع** فقد تناول عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة تحليلاً وصفيًا وتحليلاً استدلاليًا باستخدام الطرق الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة المتغيرات في هذه الدراسة.

أما **الفصل الخامس** من هذه الدراسة، فإن الباحث قد استعرض بشيء من الدقة والاختصار أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وهي على النحو الآتي:

ثانياً: أهم نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن خصائص دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة، إضافة إلى آراء المسؤولين عن المواقع الإلكترونية في هذه الدور حول موضوع الدراسة "مدى فاعلية استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية". ومن أهم تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة الآتي:

٥ - ١ النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

١- توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب الموقع الجغرافي لها وترتيبها من الأكثر فالأقل على النحو الآتي:

أ- مثلت مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في مدينة **الرياض** (٢٨) موقعاً بنسبة (٧٥,٧٪) وذلك من إجمالي مواقع دور

النشـر التجاريـة علـى الإنترنـت محـل الدراسـة في المملكـة العربيـة السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ب- مثلت مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في مدينة **جدة** (٣) مواقع بنسبة (٨.١٪) وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ج- مثلت مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المدن الآتية :**حائل، الدمام، الطائف، والمدينة المنورة** (موقعاً واحداً) لكل مدينة من تلك المدن وبنسبة (٢.٧٪) لكل واحدة منها ، وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

د- فيما جاء (موقعان) لداري نشر تجاريتين على الإنترنت محل الدراسة دون ذكر أو تحديد موقعيهما الجغرافيين من ضمن مدن المملكة العربية السعودية وبنسبة (٥.٤٪) وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

تبين من خلال العرض السابق أن النسبة الأكبر من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت تقع في مدينة الرياض حيث بلغ عددها (٢٨) موقعاً بنسبة (٧٥.٧٪) بينما كان أقلها عدداً تلك التي تقع في مدن (حائل، الدمام، الطائف، والمدينة المنورة)، حيث بلغ عددها (موقعاً واحدًا) لكل مدينة من المدن السالفة الذكر وبنسبة (٢.٧٪).

٢- توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب تاريخ إنشاء مواقعها على الإنترنت، وترتيبها من الأكثر فالأقل على النحو الآتي:

أ- إن هناك (٧) مواقع بنسبة (١٨,٩٪) كان تاريخ إنشائها على الإنترنت عام **(٢٠٠٧م)** وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ب- إن هناك (٥) مواقع بنسبة (١٣,٥٪) كان تاريخ إنشائها على الإنترنت عام **(٢٠٠٤م)** وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ج- إن هناك (٤) مواقع بنسبة (١٠,٨٪) كان تاريخ إنشائها على الإنترنت عام **(٢٠٠٦م)** وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

د- إن هناك (موقعين) بنسبة (٥,٤٪) كان تاريخ إنشائهما على الإنترنت عام **(٢٠٠١م)**، كما أن (موقعين آخرين) بنسبة (٥,٤٪) كان تاريخ إنشائهما على الإنترنت عام **(٢٠٠٥م)**، وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

هـ- إن هناك (موقعاً واحداً) بنسبة (٢,٧٪) كان تاريخ إنشائه على الإنترنت عام **(٢٠٠٢م)**، كما أن هناك (موقعاً آخر) وبنسبة (٢,٧٪)

كان تاريخ إنشائه على الإنترنت عام **(٢٠٠٨م)**، وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

و- إن هناك (١٥) موقعاً بنسبة (٤٠.٥٪) كان تاريخ إنشائها على الإنترنت **(غير معروف)**، وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

تبين من خلال العرض السابق أن العدد الأكبر من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت من حيث تاريخ إنشائها هي تلك (غير المعروف) تاريخ إنشائها، حيث بلغ عددها (١٥) موقعاً بنسبة (٤٠.٥٪)، وكان أقلها عدداً تلك التي أنشئت في عامي (٢٠٠٢م، و٢٠٠٨م) حيث بلغ عددها في هذين التاريخين (موقعاً واحداً) لكل عام بنسبة (٢.٧٪).

٣- توزيع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية بحسب تخصصها، وترتيبها من الأكثر فالأقل على النحو الآتي:

أ- يمثل (٢٢) موقعاً بنسبة (٥٩.٥٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة الاهتمام بتخصص **(كتب عامة)** وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ب- تمثل (٨) مواقع بنسبة (٢١.٦٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة الاهتمام بتخصص **(كتب إسلامية)** وذلك من

إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

ج- تمثل (٣) مواقع بنسبة (٨,١٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة الاهتمام بتخصص **(كتب الأطفال والمواد السمع بصرية)** وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

د- يمثل (موقع واحد) بنسبة (٢,٧٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة الاهتمام بتخصص **(كتب القانون والاقتصاد)** وذلك من إجمالي مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً.

تبين من خلال العرض السابق أن النسبة الأكبر حسب تخصص تلك المواقع هي تلك المواقع المهتمة بـ (الكتب العامة)، حيث بلغ عددها (٢٢) موقعاً بنسبة (٥٩,٥٪). بينما كان أقلها تلك المواقع المهتمة بـ (كتب القانون والاقتصاد) حيث بلغ عددها (موقعاً واحدًا) بنسبة (٢,٧٪).

٥ – ٢ نتائج الدراسة:

٥-٢-١ النتائج الخاصة بالتعرف إلى مدى استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

أ- إن هناك (٢٩) موقعاً بنسبة (٧٨,٤٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً لا تستخدم النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في تعاملاتها

مع المستفيدين من خدماتها وهي الغالبية وإنما تستخدم النقود التقليدية.

ب- إن هناك (٨) مواقع بنسبة (٢١،٦٪) من مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٧) موقعاً تستخدم النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في تعاملاتها مع المستفيدين من خدماتها.

ومن هذا يتضح ضعف استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية.

٥-٢-٢ النتائج الخاصة بالتعرف إلى أنواع وسائل الدفع التقليدية الأكثر استخداماً في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

تعد وسائل الدفع التقليدية هي الأكثر استخداماً في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث يستخدمها (٢٩) موقعًا بنسبة (٧٨،٤٪) كما في النتائج السابقة.

أ- إن هناك (٢٨) موقعاً بنسبة (٩٦،٦٪) من مجموع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي تستخدم النقود التقليدية في مواقعها والبالغ عددها (٢٩) موقعاً: تستخدم وسيلة الدفع التقليدية: **(الدفع المباشر).**

ب- إن هناك (٢٨) موقعاً بنسبة (٩٦،٦٪) من مجموع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي تستخدم النقود التقليدية في مواقعها والبالغ عددها (٢٩) موقعاً: تستخدم وسيلة الدفع التقليدية: **(حوالة بنكية).**

ج- إن هناك (١٦) موقعاً بنسبة (٥٥,٢٪) من مجموع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي تستخدم النقود التقليدية في مواقعها والبالغ عددها (٢٩) موقعاً: تستخدم وسيلة الدفع التقليدية: **(شيكات بنكية).**

ويتبين من خلال العرض السابق أن أكثر وسائل الدفع التقليدية استخداماً في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية هما وسيلتا "الدفع المباشر والحوالة البنكية" وبنسبة (٩٦,٦٪).

٥-٢-٣ النتائج الخاصة بالتعرف إلى أنواع النقود الإلكترونية المستخدمة في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية:

إن نسبة مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية (وليس في مجتمع الدراسة) الذين يستخدمون النقود الإلكترونية وسيلة دفع في التعامل مع المستفيدين من خدماتهم تتراوح ما بين (٨,٣٪)، (٣٤,٩٪) وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

إن عدد المواقع التي تستخدم النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، (٨) مواقع بنسبة (٢١,٦٪) كما في النتائج السابقة.

أ- إن هناك (٧) مواقع بنسبة (٨٧,٥٪) من مجموع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي تستخدم النقود الإلكترونية في مواقعها والبالغ عددها (٨) مواقع تستخدم وسيلة الدفع الإلكترونية: **(البطاقة الائتمانية).**

ب- إن هناك (موقعين) بنسبة (٢٥,٠٪) من مجموع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي تستخدم النقود الإلكترونية في مواقعها والبالغ عددها (٨) مواقع تستخدم وسيلة الدفع الإلكترونية: (**بطاقة السحب**).

ج- إن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية التي تستخدم وسائل الدفع الإلكترونية لاستخدم في مواقعها وسيلة الدفع الإلكترونية: (**البطاقة مسبقة الدفع**).

٥-٢-٤ النتائج الخاصة بالتعرف إلى آراء واستجابات المسئولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم خصائص النقود الإلكترونية ومزاياها باعتبارها وسيلة للدفع:

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم خصائص استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها وسيلة للدفع (من وجهة نظر المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية محل الدراسة) هي كالآتي مرتبة من الأكثر أهمية فالأقل:

أ- الميزة: **سهلة الحمل، وافق** عليها (٣٦) مسئولاً بنسبة (٩٧,٣٪).

ب- الميزة: **لا تخضع للحدود، وافق** عليها (٣٦) مسئولاً بنسبة (٩٧,٣٪) أيضًا.

ج- الخاصية: **قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً** (عبارة عن بيانات مشفرة تم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية، **وافق** عليها (٣٥) مسئولاً بنسبة (٩٤,٣٪).

د- الخاصية: **ثنائية الأبعاد** (يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا)، **وافق** عليها (٣٣) مسئولاً بنسبة (٨٩,٢٪).

هـ- الميزة: **بسيطة وسهلة الاستخدام**، **وافق** عليها (٢٩) مسئولاً بنسبة (٧٨,٤٪).

و- الميزة: **تسرع عمليات الدفع**، **وافق** عليها (٢٧) مسئولاً بنسبة (٧٣,٠٪).

كما تبين من آراء المسئولين أن هناك (٣٠) مسئولاً بنسبة (٨١,١٪) قالوا أن النقود الإلكترونية لاتشجع عمليات الدفع الآمنة مما يعني أنها تشكل خطراً عند التعامل بها.

٥-٢-٥ النتائج الخاصة بـ آراء المسئولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المعوقات التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية وعيوبها وسيلة للدفع:

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في مواقع النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة (من وجهة نظر المسؤولين عن هذه المواقع) هي كالآتي مرتبة من الأكثر فالأقل:

أ- **عدم وجود الدعاية الكافية لاستخدامها**، حيث **وافق** عليه (٢٣) مسئولاً بنسبة (٦٢,٢٪).

ب- **عدم تمكن البنوك من وضع سياسات نقدية مناسبة**، حيث **وافق** عليه (٢٣) مسئولاً بنسبة (٦٢,٢٪) أيضًا.

ج- عدم توافر شبكات اتصال مما يؤدي إلى عدم استخدامها، حيث **وافق** عليه (١٢) مسئولاً بنسبة (٣٢,٤٪) أيضًا.

د- أن استخدامها لسداد المقابل لا يحظى بانتشار سريع بين مواقع البيع المشتركة حيث **وافق** عليه (١٢) مسئولاً بنسبة (٣٢,٤٪).

هـ- كما أن (٣٠) مسئولاً بنسبة (٨١,١٪) قالوا إنها **غير مكلفة في الاستخدام** وليس هناك عائق من هذه الناحية.

٥-٢-٦ النتائج الخاصة بآراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم المخاطر الأمنية التي قد تحدث نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع:

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المخاطر الأمنية التي قد تحدث نتيجة استخدام النقود الإلكترونية وسيلة للدفع في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة (من وجهة نظر المسؤولين عن هذه المواقع) هي مرتبة من الأكثر فالأقل كالآتي:

أ- إن هناك (٣٠) مسئولاً بنسبة (٧٥,٧٪) قالوا **بالموافقة** على أن " **معاملة النقود الإلكترونية باعتبارها نقودًا أصلية** " يعد من أهم المخاطر الأمنية التي تواجه المتعاملين بها من تلك المواقع.

ب- إن هناك (٢٤) مسئولاً بنسبة (٦٤,٩٪) قالوا **بالموافقة** على أن النقود الإلكترونية "**عرضة لإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية**" إذ يعد من أهم المخاطر الأمنية التي تواجه المتعاملين بها من تلك المواقع.

٥-٢-٧ النتائج الخاصة بآراء المسؤولين عن مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت محل الدراسة في المملكة العربية السعودية حول أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً:

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أماناً (من وجهة نظر المسئولين عن هذه المواقع) هي كالآتي مرتبة من الأكثر إلى الأقل:

أ- إن هناك (٣٦) مسئولاً بنسبة (٩٧,٣٪) قالوا **بالموافقة** على أن أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أمناً هي وسيلة **"الحماية المعلوماتية التي تتعلق بإيجاد الحلول التقنية ووسائل الرقابة الداخلية بتطبيق بروتوكولات التوقيع الإلكتروني وتشفير البيانات"**.

ب- إن هناك (٣٢) مسئولاً بنسبة (٨٦,٥٪) قالوا **بالموافقة** على أن أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أمناً هي وسيلة **"الحماية الاقتصادية وذلك عن طريق إخضاع الشركات المصرفية والمؤسسات المالية المصدرة للنقود الإلكترونية لإشراف البنوك المركزية"**.

ج- إن هناك (٣٠) مسئولاً بنسبة (٨١,١٪) قالوا **بالموافقة** على أن أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أمناً هي وسيلة **"الحماية المدنية والتي تتعلق بإقامة المسؤولية المدنية تجاه الشخص المرتكب للمخالفة"**.

د- إن هناك (٢٩) مسئولاً بنسبة (٧٨,٤٪) قالوا **بالموافقة** على أن أهم وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أمناً هي وسيلة **"الحماية الجنائية المتمثلة بتعزيز المسؤولية الجنائية تجاه الفاعل على اعتبار أن الاعتداء على العملة الإلكترونية اعتداء على مال منقول يصلح أن يكون محلاً لجرائم الأموال"**.

والخلاصة من ذلك أن كل تلك الوسائل هي وسائل حماية مهمة جداً لجعل النقود الإلكترونية وسيلة للدفع أكثر أمنًا عند تطبيقها في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت.

ثالثاً: التوصيات:

بعد الاطلاع على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإننا نستخلص عددًا من التوصيات أهمها:

١- تفعيل استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية وغيرها ومنحها الثقة اللازمة، فهي خطوة جادة؛ لتكون لغة العصر الإلكتروني.

٢- توحيد الجهات المصدرة للنقود الإلكترونية وتعاونها فيما بينها للقضاء على الازدواجية والعمل المنفرد، ويتولى ذلك جهات رسمية حكومية أو بنوك تكتسب ثقة عالية لدى الدولة والمجتمع.

٣- أن تخضع هذه النقود للرقابة الصارمة والمتابعة والتطوير المستمر للتغلب على جوانب النقص والخلل المحتمل عند بدء استخدامها، وسن الضوابط التي تساعد على الرقابة والمتابعة والحماية.

٤- توفير البنية التحتية القوية من شبكة اتصالات وحماية قانونية وبالتالي يحمل استخدامها الثقة المطلقة والأمن اللازم.

٥- بث ونشر الدعاية الكافية لاستخدام النقود الإلكترونية.

٦- وضع سياسة موحدة بين البنوك المحلية تجاه التعامل بالنقود الإلكترونية تخضع لها جميع مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت وتكون سياسات مبسطة تتيح إقبال هذه المواقع وتشجعها على التعامل بها مع المستفيدين بشكل خاص والمواقع الإلكترونية بشكل عام، وذلك بما يتناسب وسياسة ومنهجية كل موقع.

٧- تقليل وتبسيط الإجراءات سواءً من قبل البنوك أو المواقع الإلكترونية عند استخدام النقود الإلكترونية مما يشجع على التعامل بها.

٨- العمل على وضع وتصميم برامج الحماية الكفيلة بمنح النقود الإلكترونية الموثوقية والمصداقية والأمان عند الاستخدام في المواقع الإلكترونية.

٩- منح المستفيد الثقة أياً كان بالمحافظة على سرية معلوماته مما يضفي على استخدام النقود الإلكترونية مزيداً من الثقة والأمان.

رابعاً: المقترحات:

تناولت هذه الدراسة جزئية مهمة هي "**النقود الإلكترونية**"، التي تهم في الدرجة الأولى جميع المواقع الإلكترونية على اختلاف وتعدد توجهاتها ومناهجها، ومنها مواقع دور النشر التجارية، ومع الأسف فإنه من خلال النتائج ومستخرجاتها لم تحظ النقود الإلكترونية بالأهمية التي تخولها بأن تكون أحد أهم مرتكزات المواقع الإلكترونية في تعاملها مع المستفيدين

من خدماتها في المملكة العربية السعودية وربما يصدق ذلك على كثير من المواقع في الوطن العربي، ولأن الباحث تناول جزئية بسيطة من جزئيات المواقع الإلكترونية، وبلدًا واحدًا لدراسة ومعرفة مدى استخدامها، فإن هناك حلقات أخرى ومقترحات يُنتظر أن يغطيها ويبحثها آخرون لمعرفة جوانب مختلفة حول التعاملات الإلكترونية المتعددة، ومن هذه المقترحات ما يلي:

١- دراسة مدى فاعلية النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في عدد من البلاد العربية الرائدة في صناعة النشر ومقارنتها بمواقع أجنبية: أمريكية، وأوربية وأسيوية ذات تجارب وخبرات سابقة في الاستخدام الإلكتروني.

٢- دراسة آلية التعاون بين مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في الوطن العربي مع بعضها البعض وذلك من جوانب ونواحٍ كثيرة.

٣- دراسة مدى فاعلية الأمن الإلكتروني والحماية الإلكترونية المتوافرة في مواقع دور النشر على الإنترنت في بلد واحد أو في بلاد كثيرة: دراسة مقارنة.



المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

١- الأباصيري، محمد أحمد. **عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت : دراسة تطبيقية لقواعد التجارة الإلكترونية الدولية**.- الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٢م.

٢- برهم، نضال إسماعيل. **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**.- عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٥م.

٣- بشنق، زهير. **العمليات المالية والمصرفية الإلكترونية**.- بيروت: اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٦م.

٤- الجرف، محمد سعدو. **أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات**: بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون المنعقد في دبي في الفترة من ٩-١١ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٠ - ١٢ مايو ٢٠٠٣م غرفة تجارة وصناعة دبي، ٢٠٠٣م.

٥- الجنبيهي، منير محمد والجنبيهي، ممدوح. **النقود الإلكترونية**.- الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥م.

٦- حجازي، عبد الفتاح بيومي. **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية: الكتاب الأول**.- الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٢م.

٧- حسين، سيد فاروق. **التجارة الإلكترونية وتأمينها**.- القاهرة: هلا للنشر، ٢٠٠١م.

٨-روب، سميسون، وبنسر، مارك، وتوميستون، مارك: ترجمة شركة تويب توب لخدمات التعريف. **التجارة الإلكترونية**.- القاهرة: دار الفاروق، ٢٠٠٠م.

٩-زريقات، عمر خالد. **عقد البيع عبر الإنترنت: دراسة تحليلية**.- عمان: دار الحامد، ٢٠٠٧م.

١٠-سفر، أحمد. **أنظمة الدفع الإلكترونية**.- القاهرة : منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨م.

١١-الشافعي، محمد إبراهيم. **الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية:** بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون المنعقد في دبي في الفترة من ٩-١١ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٠ - ١٢ مايو ٢٠٠٣م غرفة تجارة وصناعة دبي، ٢٠٠٣م.

١٢-شافي، نادر عبد العزيز. **المصارف والنقود الإلكترونية**.- بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٧م.

١٣-شاهين، بهاء (٢٠٠٠م). **العولمة والتجارة الإلكترونية**. [د . م] : [د . ن].

١٤-الشرقاوي ، محمود أحمد. **مفهوم الأعمال المصرفية وأهم تطبيقاتها**: بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون المنعقد في دبي في الفترة من ٩-١١ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ الموافق ١٠ - ١٢ مايو ٢٠٠٣م غرفة تجارة وصناعة دبي، ٢٠٠٣م.

١٥-شنبور، توفيق. **أدوات الدفع الإلكترونية: بطاقات الوفاء - النقود الإلكترونية**: مؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية في جامعة بيروت العربية، الجزء الأول.- بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢م.

١٦-الشهاوي، قدري عبد الفتاح. **قانون التوقيع الإلكتروني ولائحته التنفيذية والتجارة الإلكترونية**.- القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م.

١٧-الصيرفي، محمد. **الإدارة الإلكترونية**.- الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦م.

١٨-طه، مصطفى كمال وبندق ، وائل أنور. **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة : الكمبيالة – السند الأذني** .- الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦م.

١٩-عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**. عمان: دار الفكر، ٢٠٠١م.

٢٠-العساف، حمد بن صالح. **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**.- الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر، ١٩٩٥م.

٢١-الغريب، فيصل سعيد. **التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات**.- القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥م.

٢٢-فهمي، محمد شامل. "**الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج SPSS** .- الرياض: معهد الإدارة العامة، ٢٠٠٥م.

٢٣-القحطاني، سالم، وآخرون. **منهج البحث في العلوم السلوكية (مع تطبيقات على SPSS)**.- الرياض: المطابع الوطنية الحديثة، ٢٠٠٠م.

٢٤-موسى، أحمد جمال الدين. **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**: مؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية في جامعة بيروت العربية، الجزء الأول.- بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢م.

٢٥-الهوش ، أبو بكر محمود. **الحكومة الإلكترونية: الواقع والآفاق**.- القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٦م.

ثانياً : البحوث المنشورة في الدوريات :

١- عبدالحافظ، حسني. النقد الرقمي في عصر العولمة. **تجارة الرياض**، س٤٠، ع ٤٥٩، ٢٠٠٠م .-ص٧٦-٧٧.

٢- علي، مغاوري شلبي. البنك المحمول والنقود الإلكترونية. **الأسواق والأموال**، س٩، ع ٩٥، ٢٠٠٣م .-ص٢٠-٢٣.

ثالثاً: رسائل الدكتوراة والماجستير غير المنشورة :

١- السهلي، فهاد بن سعد. **مواقع الناشرين العرب التجاريين على الإنترنت: واقعها ودورها في عملية التزويد في بعض مكتبات مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، (نشرت لاحقًا) كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.- الرياض، ٢٠٠٦م.

٢- الشدي، سليمان بن عبدالعزيز. **طرق حماية التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم السياسة الشرعية، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.- الرياض، ٢٠٠٦م.

٣-الشريف، طلال بن عبد الله. **الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية: جامعة الملك سعود.- الرياض، ٢٠٠٣م.

المراجع الأجنبية

1- Aleksander Berensten monetary policy lmplications of digital mony kyklos ,vol. 51, no 1 1998.

2- Burn,Bernard. Les Mecanismes de Pairnet sur Internet,20 oct 1999. article.

3- Frederic S. Mishkin. Economics of money, banking, and financial markets. Addison-wesley. 1998.

4- Nadia Piffaretti.Athearelical Approach to elactronic money faultedes sciences economiques etsocials working popers,no 302,univ ersitede fribourg Suisse 1999.

5- Wenningar, J and Laster,D. (1995). The Electronic Purse currentlssues in Economics and Finonce,Vol.N1,P2.

٢٥- الهوش ، أبو بكر محمود. **الحكومة الإلكترونية: الواقع والآفاق**.- القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٦م.

ثانياً : البحوث المنشورة في الدوريات :

١- عبدالحافظ، حسني. النقد الرقمي في عصر العولمة. **تجارة الرياض**، س٤٠، ع ٤٥٩، ٢٠٠٠م .- ص٧٦-٧٧.

٢- علي، مغاوري شلبي. البنك المحمول والنقود الإلكترونية. **الأسواق والأموال**، س٩، ع ٩٥، ٢٠٠٣م .- ص٢٠-٢٣.

ثالثاً: رسائل الدكتوراة والماجستير غير المنشورة :

١- السهلي، فهاد بن سعد. **مواقع الناشرين العرب التجاريين على الإنترنت: واقعها ودورها في عملية التزويد في بعض مكتبات مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، (نشرت لاحقًا) كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.- الرياض، ٢٠٠٦م.

٢- الشدي، سليمان بن عبدالعزيز. **طرق حماية التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم السياسة الشرعية، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.- الرياض، ٢٠٠٦م.

٣- الشريف، طلال بن عبد الله. **الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية: جامعة الملك سعود.- الرياض، ٢٠٠٣م.

المراجع الأجنبية

1- Aleksander Berensten monetary policy lmplications of digital mony kyklos ,vol. 51, no 1 1998.

2- Burn,Bernard. Les Mecanismes de Pairnet sur Internet,20 oct 1999. article.

3- Frederic S. Mishkin. Economics of money, banking, and financial markets. Addison-wesley. 1998.

4- Nadia Piffaretti.Athearelical Approach to elactronic money faultedes sciences economiques etsocials working popers,no 302,univ ersitede fribourg Suisse 1999.

5- Wenningar, J and Laster,D. (1995). The Electronic Purse currentlssues in Economics and Finonce,Vol.N1,P2.

ملاحق الدراسة



ملاحق الدراسة

الملحق رقم (١)

-الاستبانة.

- أسماء المحكمين.

أخي الفاضل / المحترم

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،

نظراً لتزايد الطلب على استخدام النقود الإلكترونية في كثير من المواقع الإلكترونية ومن بينها مواقع دور النشر التجارية، فقد نبعت فكرة هذه الدراسة في التعرف إلى مدى فاعلية هذه النقود في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية .

وهذه الاستبانة موجهة إلى القائمين على مواقع دور النشر التجارية في المملكة العربية السعودية وهي بعنوان: **"مدى فاعلية النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية"** والتي تمثل جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تقنية المعلومات .

ولذا فإن مساهمتك في الإجابة ستكون ذات أهمية وهي محل عناية الباحث ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة فقط وسوف تساعد في الاستفادة من فاعلية النقود الإلكترونية في تلك المواقع على شبكة الإنترنت وتطويرها إلى الأفضل بإذن الله ، ومن هذا المنطلق أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة .

ولكم خالص الشكر و التقدير ،،،

الباحث

فهاد بن سعد السهلي

أولاً : البيانات الأولية عن مواقع دور النشر التجارية:

١-اسم الموقع:

٢-عنوان الموقع:

٣-الموقع الجغرافي:

٤-تاريخ إنشائه:

٥- تخصصه:

ثانياً: أسئلة الدراسة:

١-هل تستخدمون في موقعكم على الإنترنت النقود الإلكترونية كوسيلة دفع ؟

نعم ☐ **لا** ☐

٢- إذا كانت الإجابة بـ **(لا)** حدد وسيلة الدفع المستخدمة من الوسائل الآتية في موقعكم:

☐ **دفع مباشر.**

☐ **شيكات بنكية.**

☐ **حوالة بنكية.**

☐ أخرى اذكرها ....

٣- وإذا كانت الإجابة بـ (نعم) حدد نوع النقود الإلكترونية المستخدمة في موقعكم :

☐ البطاقة الائتمانية.

☐ بطاقات السحب.

☐ البطاقة مسبقة الدفع.

☐ أخرى اذكرها ....

٤- ما خصائص النقود الإلكترونية ومزاياها ؟

خصائص النقود الإلكترونية وأهم مزاياها.	موافق (٣)	محايد (٢)	معارض (١)
قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً (عبارة عن بيانات مشفرة تم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية).			
ثنائية الأبعاد (يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا).			
ليست متجانسة (حيث أن كل مصدر يقوم بإصدار نقود إلكترونية مختلفة).			
سهلة الحمل.			
تكلفة تداولها زهيدة.			
لا تخضع للحدود.			
بسيطة و سهلة الاستخدام.			
تسرع عمليات الدفع.			
تشجع عمليات الدفع الآمنة.			

أخرى اذكرها ....

٥- ما معوقات النقود الإلكترونية وأبرز عيوبها ؟

معوقات النقود الإلكترونية وأبرز عيوبها.	موافق (٣)	محايد (٢)	معارض (١)
ارتفاع تكلفة استخدامها.			
عدم توافر شبكات اتصال يؤدي إلى عدم استخدامها.			
عدم وجود الدعاية الكافية لاستخدامه.			
عدم تمكن البنوك من وضع سياسات نقدية مناسبة.			
فقد البنوك المركزية بعض الإيرادات المتحققة من خلال أرباح الإصدار النقدي.			
إمكانية استخدامها في عمليات غسيل الأموال.			
تداولها أكثر صعوبة لعدم المقدرة على تتبعها و لضعف الأدلة المتحصلة منها.			
استخدامها لسداد المقابل لا يحظى بانتشار سريع بين مواقع البيع الإلكترونية.			
انحصارها و استخدامها في بعض المواقع المعترفة لها مسبقاً.			

أخرى اذكرها ....

٦- ما المخاطر الأمنية عند استخدام النقود الإلكترونية ؟

مخاطر استخدام النقود الإلكترونية	موافق (٣)	محايد (٢)	معارض (١)
عرضة للتلف أو السرقة.			
يتم معاملتها باعتبارها نقوداً أصلية.			
عرضة لإفشاء أسرار العميل و انتهاك السرية.			

أخرى اذكرها ....

٧- ما وسائل الحماية المستخدمة لجعل النقود الإلكترونية أكثر أماناً ؟

الوسيلة	موافق (٣)	محايد (٢)	معارض (١)
حماية معلوماتية : تتعلق بإيجاد الحلول التقنية ووسائل الرقابة الداخلية بتطبيق بروتوكولات التوقيع الإلكتروني وتشفير البيانات.			
حماية مدنية : تتعلق بإقامة المسئولية المدنية تجاه الشخص المرتكب للمخالفة.			
حماية جنائية : المتمثلة بتعزيز المسئولية الجنائية تجاه الفاعل على اعتبار أن الاعتداء على العملة الإلكترونية اعتداء على مال منقول يصلح أن يكون محلا لجرائم الأموال.			
حماية اقتصادية : عن طريق إخضاع الشركات المصرفية والمؤسسات المالية المصدرة للنقود الإلكترونية لإشراف البنوك المركزية.			

أخرى اذكرها ....

٨- هل هناك معلومات أخرى تود إضافتها ولم يرد ذكرها في الاستبانة ؟

....

....

أسماء المحكمين

لقد تم عرض الاستبانة على عدد من الأساتذة المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات، والمنهجية والإحصاء لتحكيمها وإبداء ملاحظاتهم عليها، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومرئياتهم المفيدة، وهم على النحو الآتي:

الجهة	الاسم	التخصص	الدرجة العلمية
جامعة الملك سعود	**الدكتور / هاشم فرحات**	دراسات المعلومات	أستاذ
جامعة الملك سعود	**الدكتور / منصور الشهري**	التعليم عن بعد	أستاذ مشارك
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	**الدكتور / عبد الله المبرز**	تطبيقات التقنية والإنترنت	أستاذ مساعد
معهد الإدارة العامة	**الدكتور / محمد شامل فهمي**	الإحصاء ومنهجية البحوث	عضو هيئة تدريس

الملحق رقم (٢)

المواقع التي لم تُعد الاستبانة

التسلسل	اسم دار النشر التجارية	عنوان موقعها الإلكتروني
١	دار النحوي	www.alnahwi-publishing
٢	اليقظة للنشر	www.alyagza.net
٣	مكتبة الشقري	www.alshegrey.com
٤	دار قرطبة	www.qurtoba.com
٥	دار الكتاب التربوي	www.das.sch.sa
٦	تهامة للنشر	www.tihama.com
٧	دار المعارج	www.daralmaarej.cjb.net
٨	دار الوراق	www.daralwarrak.com
٩	دار أجنادين	wwwdarajnadeen.com
١٠	دار العاصمة	www.alasemah.com
١١	دار طيبة	www.dartaiba.com
١٢	متجر البلاغ الإلكتروني	www.daralbalagh.com
١٣	دار النخيل	www.nakheel.com

الكتاب

- تتناول هذه الدراسة النقود الإلكترونية التي ساعد استخدامها في تسهيل التعامل التجاري بين المؤسسات والأفراد واختصر المسافات والوقت والجهد والمال، مما أدى استخدامها من قبل كثير من المؤسسات التجارية الكبيرة داخل مواقعها على شبكة الإنترنت، إيمانًا منها بجدواها وأهميتها.
- تعرض المؤلف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام النقود الإلكترونية في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية وواقعها؛ كونها إحدى المؤسسات التجارية التي شملها التقدم التقني.
- هدفت الدراسة توضيح مفهوم النقود الإلكترونية وأنواعها، ومدى استخدامها في مواقع دور النشر التجارية على الإنترنت في المملكة العربية السعودية وخصائصها ومزاياها وعيوبها والمخاطر الأمنية والقانونية لهذه النقود ووسائل الحماية المستخدمة لجعلها أكثر أمانًا.
- قدمت الدراسة كثيراً من النتائج المهمة والمفيدة في هذا المجال، كما خلصت إلى بعض التوصيات.

المؤلف

د. فهاد بن سعد السهلي :

- بكالوريوس علوم المكتبات والمعلومات – جامعة الملك سعود، ١٩٩٠م.
- دبلوم عام في التربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ.
- دورة اللغة الإنجليزية – معهد الإدارة العامة، ١٤١٩هـ.
- ماجستير في مواقع الناشرين العرب على الإنترنت – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦م.
- دكتوراة في استخدام النقود الإلكترونية في مواقع الناشرين السعوديين – الجامعة الأمريكية، ٢٠٠٩م.
- حصل على كثير من الدورات المهنية في مجال المكتبات والمعلومات والحاسب الآلي واللغة الإنجليزية.
- عضو جمعية المكتبات السعودية.
- له كثير من المؤلفات والتحقيقات والمقالات المنشورة.
- يعمل مديرًا لإدارة الإهداء والتبادل بمكتبة الملك فهد الوطنية.

ردمـــك : ٩٧٨- ٩٩٦٠- ٠٠ - ٠٦٠ - ٢
ISBN : 978 - 9960 - 00 - 060 - 2